حصن القارئ
في اختلاف المقارئ
تأليف
هاشم بن محمد المغربي
المتوفى سنة ١١٨٦ هـ
دراسة وتحقيق
الدكتور حبيب الله بن صالح السليمي
دار الإحسان
للطباعة والنشر والتوزيع

حصن القارئ

في اختلاف المقارئ

الطبعة الأولى
٢٠١٨م ١٤٣٩هـ

أصل هذا الكتاب بحث تكميلي، نال به المحقّق درجة «الماجستير» في تخصص القراءات بقسم القراءات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة تاريخ ٢٥/١/١٤٣٣هـ

دار الأحباب
للطباعة والنشر والتوزيع
لبنان - بيروت - الزيدانية
تلفاكس: ٠٠٩٦١ ١ ١٧٤٥٩٥٥ - نقال: ٠٠٩٦١ ٣ ٧٥٠٢٤١
فرنسا - فرني نولتير - نقال: ٠٠٤١٧٩٤٦١٨٨٦٤
بريد الكتروني: waleedzhraa@hotmail.com

حِصْنُ القَارِئ

فِي اخْتِلَافِ المَقَارِئ

تأليف

هَاشِم بن مُحَمَّد المَغْرِبِيّ

المتوفى سنة ١١٨٦ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور حبيب الله بن صالح السلمي

دار الأحباب

للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

شُكرٌ وتَقديرٌ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فإنّي أشكر الله – عز وجل – على أن يسّر لي إكمال هذا البحث وإتمامه في أبهى حلّة، وأسأله أن يجعله خالصاً لوجهه، ثم أثني بالشكر والدعاء لوالديّ الكريمين، وأسأله سبحانه أن يجزل أجرهما ومثوبتهما، وأن يجزيهما خير ما جزى والداً عن ولده.

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر الوافر لكليّة الدعوة وأصول الدين ممثلة في قسم القراءات على مايقدمه من خدمات للعلم وأهله.

والشكر يمتد إلى الأستاذين الفاضلين: فضيلة الدكتور سيد أحمد سيد دراز، وفضيلة الدكتور محمد سلامه ربيع، اللذين كانت لهما الجهود البارزة في تتويج وإثراء هذا الكتاب حتى استوى على أشده، بفضل توجيهاتهما، وحسن ملحوظاتهما، فجزاهما الله خير الجزاء.

ولفضيلة الشيخ الدكتور عبد الرحيم إيدي، والدكتور صالح العماري جزيل الشكر على تعاونهما في سبيل الحصول على نسخ الكتاب الخطية.

ولكل من أعانني بجهده وأرشدني بفكره الشكر الوفير والثناء الأثير.

والحمد لله على التمام، وصلى الله على خير الأنام، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان، واحشرنا معهم بلطفك وعفوك يا رحيم يا رحمٰن.

المُقَدِّمَةُ

بسمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ (الكهف: ١ – ٢)، أحمده على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، وأسأله التوفيق لما يحب ويرضى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، حرَّرنا من العبودية لغيره فله الشكر والثناء، وأصلي وأسلم على رسول الله، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، صلاة دائمة إلى يوم اللقاء.

أما بعد:

فقد تظافرت جهود العلماء في تدوين علم القراءات والعناية به عناية فائقة، وصنفوا في ذلك الكتب الكثيرة قديماً وحديثاً، نظماً ونثراً، ومن أجلِّ تلك المصنفات: منظومة (حرز الأماني ووجه التهاني) في القراءات السبع للإمام الشاطبي -رحمه الله- المعروفة بـ(الشَّاطبية)، والتي كُتب لها القبول بين المسلمين، فقرأ بمضمنها خلق لا يحصون، وتناولها كثير من العلماء بالشرح، بداية من تلميذ الشاطبي: الإمام السخاوي، ومروراً بأبي شامة والفاسي وشعلة والجعبري وغيرهم، وانتهاءً بأبرز الشروح المعاصرة، وهو شرح الشَّيخ القاضي.

ثمّ إنّ بعض الأئمة المتأخرين عُنوا بتحريراتها وكشف غوامضها وإيضاح مجملاتها؛ أخذاً من (نَشرِ) ابن الجزري وبعضِ المسائل التي كتبت في شروح

(الشَّاطبية)، وكان من أوائل هؤلاء الأئمة: الشَّيخ هاشم المغربي (١١٨٦هـ) صاحب كتاب:(حصن القارئ في اختلاف المقارئ).

وهو كتاب يعدُّ من أوائل الكتب المصنفة في تحريرات (الشاطبية) وحلّ غوامضها ومشكلاتها، وامتاز مؤلفه بسعة الاطلاع على المؤلفات في القراءات العشر الصغرى والكبرى و(عشر نافع)، وتحريرها، وما انتهى إليه الإقراء في المغرب في زمنه.

كما امتاز المؤلّف كذلك بالتتلمذ على مدرستين بارزتين هما أبرز مدارس التحريرات: الأولى: مدرسة المنصوري المتمثلة في شيخه يوسف زاده كأحد أتباع المدرسة المشهورين، والمدرسة الأخرى: مدرسة شيخه الإزميري؛ إضافة إلى قراءته على شيوخ المدرسة المغربيّة؛ فنتج عن ذلك سعة وعمق في مناقشة المسائل المحررة، ولا أدل على ذلك من قوله – عند مناقشته لما ذكره الشاطبي وكان مما خرج عن طرق الكتاب –: «ما خرج عن طرق الكتاب قسمان: قسم مذكور في (الطيّبة)، وقسم غير مذكور فيها، فإن قرئ بالمذكور فلا بأس؛ لكن ينبَّه القارئ على أنه ليس من طرق الكتاب، وغير المذكور لا يقرأ به كحذف الهمزة من: ﴿شُرَكَآءِيَ﴾ للبزي، وإدغام: ﴿وَجَبَتۡ جُنُوبُهَا﴾ (الحج: ٣٦) لابن ذكوان، وإمالة: ﴿نَّحِسَاتٍ﴾ (فصلت: ١٦) لليث، وإسكان التاء وفتح الباء وتشديد النون من: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ (يونس: ٨٩) لابن ذكوان، لقول الشاطبي في الأول: هَلهَلا، وفي الثاني: يُفتَلا، وفي الثالث: أُخمِلا، وفي الرابع: مَاجَ ...الخ»، وكتنبيهه مراراً على صحة بعض الأوجه من طرق (عشر نافع)، أو من طريق قراءته على شيوخه المغاربة، ونحو ذلك.

فالمؤلّف بهذه التنبيهات يبين حدود المقبول والمردود، وما يُنبَّه عليه مع القراءة به، وهذا أمر في غاية الأهمية، ولا شك أن اطلاع المؤلف على كتاب (النّشر)، ونظم (الطيّبة) و(عشر نافع) وغيره من المؤلفات والتحريرات والمقارئ المشرقية والمغربية له أثره الواضح، وسيأتي مزيد بيان لذلك في الدراسة بعون الله.

ومن أجلِ هذا وغيره من الميزات - التي سيأتي بسطها في موضعها - رأيت أن أقوم بتحقيق هذا الكتاب، وإخراجه إخراجاً علمياً وفق المنهج العلمي الحديث[1].

والله أسأل أن يعينني على إكماله؛ وأن ينفع به طلاب العلم والمسلمين إنه سميع قريب مجيب.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

تتلخص أسباب اختياري لتحقيق هذا الكتاب في الآتي:

١- رغبتي في خدمة علم القراءات المتصل بكلام الله عز وجل، وما يتعلق به من علوم؛ خاصة وأن هذا المؤلف يتعلق بنظم (الشَّاطبية)، الذي كتب له القبول، وحفظه الجموع الغفيرة، وقرأ بمضمنه أمم لا تحصى.

٢- المساهمة في دراسة وتحقيق وإبراز كتاب قيم من كتب هذا العلم الجليل.

٣- أهميّة هذا الكتاب، وبيان اهتمام العلماء بتحرير القراءات، والعناية بها.

٤- مكانة المؤلِّف العلمية، وشهرة شيوخه، وثناء العلماء عليه، واشتهاره بالتحرير والتدقيق، واطلاعه على مدارس متنوعة، ومشاركته بأكثر من مؤلف في

---

(١) وقد ارتأيت أن أقدم الكتاب للطباعة على هيئته حين مناقشته بشكل عام؛ خصوصًا ما يتعلق بجانب دراسة التحريرات والكتاب، وإن كانت مواضيع التحريرات من حيث الدراية تحتاج مزيد تحرير ونقد، وإضافة ما استجد من رؤى ودراسات حولها، والله الموفق.

القراءات سواء في السبع أو في العشر أو في الأربع الزوائد، فهو ذو باع طويل في هذا العلم.

٥- أنَّ المؤلفَ ضمّن كتابَه مؤلَّفاً لشيخه مصطفى الإزميري (ت:١١٥٥هـ) في التَّحريرات، وقد عُرف عن شيخه عنايته بهذا الفنِّ واشتهاره بالتحرير فيه؛ فاجتمع في الكتاب كتابان على الحقيقة.

٦- أنَّ المؤلِّفَ ذيَّل كتابه بنظم له في التَّحريرات، تربو أبياته على ستين بيتاً، جمع فيه ما خرج عن طرق كتابي (الحرز) و(التيسير)، ولخَّص فيها جلَّ ما ذكره في كتابه.

٧- كثرة استشهاد المؤلِّف بأبيات العلماء ومنظوماتهم مما يسهل حفظ الخلاف، ويُقرِّب مأخذه.

٨- سهولة هذا الكتاب في تناوله للتحريرات، والتي تميّزه عن بعض كتب الفن، حيث يسوق الآية المحرّرة، ويذكر عدد ما فيها من الأوجه، ثم يعددها حتى يأتي على آخرها.

٩- ندرة الكتب المطبوعة في تحريرات (الشَّاطبية).

١٠- نقل المؤلف في ثنايا الكتاب عن كتب لا تزال مفقودة أو في حكم المفقود.

• الدراسات السابقة:

أولاً: بالنسبة لعموم التَّحريرات:

سوف أتعرّض لذلك مفصّلاً في المطلب الثاني بإذن الله.

ثانيا: بالنسبة للمؤلِّف:

وهو الشَّيخ هاشم، فقد وقفت له على كتابين محققين بقسم القراءات بجامعة أم القرى بواسطة عدد من الطالبات، الأول: كتاب (تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه

قراءة الأئمة العشرة)[1]، والثاني: كتاب (شرح الإفادة المقنعة في قراءة الأئمة الأربعة)[2].

ثالثا: بالنسبة للمؤلَّف:

وهو المخطوط الذي أنا بصدد دراسته وتحقيقه؛ فلا أعلم أحداً سبقني إلى تحقيقه، والله أعلم.

- **خطّة البحث:**

يتكون البحث من مقدمة، وقسمين رئيسين، ثم خاتمة، وفهارس.

المقدّمة: وتشتمل على أسباب اختيار الموضوع وأهميته، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج التحقيق.

القسم الأول: الدراسة:

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للقراء السبعة ورواتهم وطرقهم.

المبحث الثاني: ترجمة المؤلف: وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم.

المطلب الثالث: شيوخه.

المطلب الرابع: تلاميذه.

---

(١) أولهن: تهاني بنت فيصل البنيان، ورقمه في مكتبة الجامعة ١١٤٧٧.

(٢) سجلته الطالبة: سحر المالكي في رسالة دكتوراة بالجامعة.

المطلب الخامس: مؤلفاته.

المطلب السادس: ثناء العلماء عليه.

المطلب السابع: وفاته.

المبحث الثالث: تعريف بالتَّحريرات، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: تعريف التَّحريرات.

المطلب الثاني: نشأة التَّحريرات.

المطلب الثالث: أسباب التَّحريرات.

المطلب الرابع: تاريخ التَّحريرات وتطورها.

المطلب الخامس: مدارس التَّحريرات.

المطلب السادس: أهمية التَّحريرات.

المطلب السابع: موقف العلماء منها.

المطلب الثامن: الكتب المصنفة في التَّحريرات.

المبحث الرابع: دراسة الكتاب، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب.

المطلب الثالث: منهج المؤلف، ووصف أسلوبه.

المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب.

المطلب السادس: وصف النسخ الخطية للكتاب.

القسم الثاني: النصُّ المحقق.

ثم الخاتمة.

ثم الفهارس: وتشتمل على:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث.

فهرس الشواهد الشعرية.

فهرس الأعلام.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس المحتويات.

- **بيان منهجي في التحقيق:**

سرتُ في تحقيق هذا الكتاب وفق المنهج العلمي التالي:

١. نسخت الكتاب المحقق وفق قواعد الإملاء الحديثة.

٢. كتبت الآيات القرآنية بالرسم العثماني وفق مصحف المدينة الحاسوبي؛ إلا ما كتب برواية أخرى واتفقت عليه النسخ فإني أثبته كما كتب، وجعلتها بين معقوفتين مزهرتين.

٣. عزوت الآيات القرآنية الواقعة ضمن النص المراد تحقيقه إلى سورها، ووضعت ذلك في المتن بين معقوفتين.

٤. خرجت الأحاديث النبوية.

٥. عزوت الأقوال والآثار، والنصوص إلى مصادرها.

٦. ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب.

٧. نسبت الأبيات الشعرية والمنظومات إلى أصحابها.

٨. التزمت علامات الترقيم، مع ضبط ما يحتاج إلى ضبط.

٩. شرحت الغريب من المفردات.

١٠. اعتمدت في التراجم ذكر الاسم والكنية والولادة والوفاة وأشهر مؤلَّفاته ما تيسر ذلك، واكتفيت بالتوثيق من كتابين متخصصين غالباً.

١١. إذا نقل المؤلِّف عن كتاب مفقود، أو لم أعثر عليه؛ فإني أجتهد في إثبات المنقول من كتب أخرى نقلت عنه.

١٢. إذا استشهد المؤلِّف من (الشَّاطبية) أو (الدُّرة) أو (الطيِّبة)؛ فإني أُشير إلى رقم البيت في الحاشية، وإن احتاج إلى إكمال أكملته.

١٣. اعتمدت في التحقيق كلام ابن الجزري في (النَّشر) أو (التقريب)، ثم على كتب التَّحريرات الأخرى مُقدّماً أقدمهم زمناً، فإن وجدت من يشير إلى الخلاف المذكور موافقة أو مخالفة ذكرته، وإلا لم أعلق عليه، ويندر ذلك.

١٤. إذا لم يذكر المؤلِّف الأوجه كاملة فإني أذكرها في أول موضع، ولا أعيد ذكرها إن تكررت في موضع آخر -غالباً-؛ خصوصاً ما كان من باب حاصل ضرب الأوجه.

١٥. إذا نقل المؤلِّف عن أحد الكتب فإني أُوثِّق المعلومة من الكتاب، فإن وجدتُ اختلافاً أثبته، أو قلت (بمعناه).

١٦. اعتمدت النسخة (أ) أصلاً للكتاب، وهي نسخة معهد الثقافة الشرقية بجامعة طوكيو؛ وذلك لوضوحها وقلة أخطائها مقارنة بالنسخ الأخرى، فإن وجدت فيها خطأً أو سقطاً أو تصحيفاً أثبت الصواب من النسخ الأخرى، وجعلته بين معكوفتين [ ] مع التعليق عليه في الهامش.

١٧. قمت بالتعليق على غالب المسائل التي ذكرها المؤلِّف في الكتاب وكانت مما يحتاج إلى تعليق أو توثيق أو بيان.

١٨. إذا لم يذكر المؤلِّفُ اسم السورة فإني أذكرها وأجعلها بين معكوفتين، وجعلت جميع ذلك مبرَّزاً كالعنوان.

١٩. ذيلت البحث بالفهارس العلمية والفنية التي تسهل على القارئ الوصول إلى المطلوب.

٢٠. اعتمدت أربع نسخ خطية للمخطوط، وتركت أربعاً أخرى للاستئناس لمسوِّغات ذكرتها في وصف النسخ، وقد سلكت في المقارنة بين النسخ المعتمدة المنهج التالي:

أ. إذا وجدت خطأً صريحا في آية معينة في أحد النسخ فإني أثبت الصواب في المتن، ولا ألتزم الإشارة إليه في الهامش.

ب. لا أحفل بذكر الأخطاء الواضحة عند النساخ، وكذا ما لا فائدة في التنبيه عليه من الاختلافات اليسيرة بين النسخ أو ما لا يحتمله السياق؛ حتى لا أثقل الهوامش بما لا يفيد القارئ، وأثبتُّ في جميعه الصواب والأكمل من النسخ، دون تنبيهٍ على ذلك في كل موضع، ومن أمثلة ذلك:

- **ما لا أثر له في المعنى ولا تفيد معرفته:** الهمز - الهمزة، توسط - توسيط، المتطرف - المتطرِّفة، لفظ - لفظة، تجوز - يجوز، وفتح - وفتحة، بفتح - فتح ونحوها، قرأنا - قرأناه، تسهيل - التسهيل، وإذا جمعت - وإذا اجتمعت، طرق - طريق، وفيه - وفيها، وروم الحركة - والروم الحركة، سادسها وسابعها - سادسها وسادسها، وفيه لورش كذا -

لورش كذا، «قوله تعالى»: بحذف إحداهما أو زيادة واو قبلهما، وكذا «رحمه الله تعالى»، وكذا «والله تعالى أعلم»، وكذا «قال رحمه الله في سورة – قال رحمه الله: سورة – قال رحمه الله في مريم»، وعلى توسطه التوسط – وعلى توسط التوسط، ونحوها: وعلى قصره – وعلى قصر.

- **الخطأ المحض نحو:** يفتلا – يتصلا، إلى ضمّ – إلى ظمّ، ويوقف – ويوافق، لأنه قطب الإدغام – لأنه تطلب الإدغام، يتعرض – يتعض، ما لحمزة – بالحمزة، لقاعدة – القاعة، المقروء به – المضروبة، وقدر – وقد، فتفطن له – فغلظن له، فضعفه بصيغة المجهول – فضعفه بضعفه الجمهور، ووصل البسملة (بأول) السورة – باقي، منه، بدل: عنه، أو العكس بما لا يحتمله السياق.

- تكرار الحروف والكلمات، والتقديم والتأخير، بما لا يغير المعنى.
- سقوط الألف من ابن وإثباته باطراد.

❊ ❊ ❊

القسم الأول: الدِّرَاسَةُ

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول
تَرجَمةٌ مُوجَزةٌ لِلقُرّاءِ السَّبعَةِ ورُوَاتِهم وَطُرُقِهم

أولاً: نافع المدني[(١)]:

هو أبو عبد الرحمن نافع بن أبي نُعيم الأصبهاني المدني، وهو من تابعي التابعين، توفي سنة: ١٦٩هـ[(٢)].

وله راويان:

١. **قالون**: وهو عيسى بن مينا الزرقي، قارئ أهل المدينة، توفي سنة: ٢٢٠هـ[(٣)].

طريقه: روى الداني عنه في (التيسير) بواسطة أبي نشيط: وهو محمد بن هارون، توفي سنة:٢٥٨هـ[(٤)].

٢. **ورش**: وهو أبو سعيد عثمان بن سعيد المصري، توفي سنة: ١٩٧هـ[(٥)].

وطريقه: من طريق الأزرق عنه: وهو يوسف بن عمرو بن يسار، توفي في حدود: ٢٤٠هـ[(٦)].

---

(١) المقصود من هذه الترجمة الموجزة هو بيان الطريق الذي اعتمده الداني في التيسير، وأما ما خالف فيه الشاطبي هذا الطريق أو أخذه المؤلف من عشر نافع فسيأتي معنا في أثناء التحقيق مفصَّلا إن شاء الله. وقد استقيت مادة هذه التراجم وبيان الطرق من: التيسير للداني (ص٩٨ - ١١٠)، معرفة القراء الكبار للذهبي، غاية النهاية لابن الجزري.

(٢) معرفة القراء: (١/٦٤)، غاية النهاية: (٢/٣٣٠).

(٣) معرفة القراء: (١/٩٣)، غاية النهاية: (١/٦١٥).

(٤) معرفة القراء: (١/١٢٩)، غاية النهاية: (٢/٢٧٢).

(٥) ومعرفة القراء: (١/٩١)، غاية النهاية: (١/٥٠٢).

(٦) معرفة القراء: (١/١٠٦)، غاية النهاية: (٢/٤٠٢).

ثانياً: ابن كثير المكي:

هو أبو معبد عبد الله بن كثير المكي، تابعي، إمام أهل مكة، توفي سنة: ١٢٠هـ(١).

وله راويان:

١. البزّي: وهو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البزي، قارئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام توفي سنة: ٢٥٠هـ(٢).

طريقه: من طريق أبي ربيعة عنه: وهو أبو ربيعة محمد بن إسحاق بن وهب المكي، توفي سنة: ٢٩٤هـ(٣).

٢. قنبل: وهو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المخزومي، شيخ القرّاء بالحجاز، توفي سنة: ٢٩١هـ(٤).

طريقه: من طريق ابن مجاهد عنه: وهو أحمد بن موسى بن مجاهد، أوّل من سبع السبعة، توفي سنة: ٣٢٤هـ(٥).

ثالثاً: أبو عمرو البصري:

هو زبان بن العلاء التميمي، وقيل اسمه كنيته، من أعلم الناس بالقرآن واللغة، توفي سنة: ١٥٤هـ(٦).

---

(١) معرفة القراء: (١/٤٩)، غاية النهاية (١/٤٤٣).

(٢) معرفة القراء: (١/١٠٢)، غاية النهاية: (١/١١٩).

(٣) معرفة القراء: (١/١٣٣)، غاية النهاية: (٢/٩٩).

(٤) معرفة القراء: (١/١٣٣)، غاية النهاية: (٢/١٦٥).

(٥) معرفة القراء: (١/١٥٤)، غاية النهاية: (١/١٣٩).

(٦) معرفة القراء: (١/٥٨)، غاية النهاية: (١/٢٨٨).

وله راويان:

١. **الدوري**: وهو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صبهان، قيل أنه أوّل من جمع القراءات، توفي سنة: ٢٤٦هـ[١].

وطريقه: من طريق أبي الزعراء عنه: وهو أبو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس، توفي بعد ثمانين ومائتين من الهجرة[٢].

٢. **السوسي**: وهو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله، توفي سنة: ٢٦١هـ[٣].

وطريقه: من طريق ابن جرير عنه: وهو أبو عمران موسى بن جرير، توفي سنة: ٣١٠هـ[٤].

رابعاً: ابن عامر الشامي:

هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، تابعي، أعلى القرّاء إسناداً، إمام أهل الشام في القراءة، توفي سنة: ١١٨هـ[٥].

وله راويان:

١. **هشام**: وهو أبو الوليد هشام بن عمّار السلمي، إمام أهل دمشق، توفي سنة: ٢٤٥هـ[٦].

---

(١) معرفة القراء: (١/١١٣)، غاية النهاية: (١/٢٥٥).

(٢) معرفة القراء: (١/١٣٨)، غاية النهاية: (١/٣٧٣).

(٣) معرفة القراء: (١/١١٥)، غاية النهاية: (١/٣٣٢).

(٤) معرفة القراء: (١/١٤١)، غاية النهاية: (٢/٣١٧).

(٥) معرفة القراء: (١/٤٦)، غاية النهاية: (١/٤٢٣).

(٦) معرفة القراء: (١/١١٥)، غاية النهاية: (٢/٣٥٤).

طريقه: من طريق الحلواني عنه: وهو أبو الحسن أحمد بن يزيد الصفار، قرأ على قالون وهشام، توفي: بعد المائتين والخمسين من الهجرة[١].

٢. **ابن ذكوان:** وهو أبو عمرو عبد الله بن أحمد القرشي الدمشقي، مقرئ دمشق، توفي سنة: ٢٤٢هـ[٢].

طريقه: من طريق الأخفش عنه: وهو أبو عبد الله هارون بن موسى بن شريك التغلبي، توفي سنة: ٢٩٢هـ[٣].

وللأخفش طريقان: وهما النقاش وابن الأخرم[٤].

خامساً: عاصم الكوفي:

هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود الكوفي الأسدي، تابعي، توفي سنة: ١٢٧هـ[٥].

وله راويان:

١. **شعبة:** وهو أبو بكر شعبة بن عياش الأسدي الكوفي، توفي ١٩٣هـ[٦].

طريقه: من طريق يحيى بن آدم عنه: وهو أبو زكريا يحيى بن آدم بن سليمان الصلحي، توفي سنة: ٢٠٣هـ[٧].

---

(١) معرفة القراء: (١/١٢٩)، غاية النهاية: (١/١٤٩).

(٢) معرفة القراء: (١/١١٧)، غاية النهاية: (١/٤٠٤).

(٣) معرفة القراء: (١/١٤٢)، غاية النهاية: (٢/٣٤٧).

(٤) إنما ذكرت هذين الطريقين مع أنهما ينشعبان عن طريق الأخفش؛ لورودهما في الكتاب مرات عدة دون غيرهما من الطرق الأخرى المتفرعة عن طريق الكتاب، كما سيأتي.

(٥) معرفة القراء: (١/٥١)، غاية النهاية: (١/٣٤٦).

(٦) معرفة القراء: (١/٨٠)، غاية النهاية: (١/٣٢٥).

(٧) معرفة القراء: (١/٩٩)، غاية النهاية: (٢/٣٦٣).

٢. **حفص**: وهو أبو عمر حفص بن سليمان الكوفي، توفي سنة: ١٨٠هـ[١].

طريقه: من طريق عبيد بن الصباح عنه: وهو أبو محمد عبيد بن الصباح الكوفي، توفي سنة ٢١٩هـ[٢].

سادساً: حمزة الكوفي:

هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الكوفي الزيات، توفي سنة: ١٥٦هـ[٣].

وله راويان:

١. **خلف**: وهو أبو محمد خلف بن هشام البزار الأسدي، توفي سنة ٢٢٩هـ[٤].

طريقه: من طريق إدريس الحداد عنه: وهو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحدَّاد، توفي ٢٩٢هـ[٥].

٢. **خلاد**: وهو أبو عيسى خلاد بن خالد الكوفي، توفي سنة: ٢٢٠هـ[٦].

طريقه: من طريق ابن شاذان عنه: وهو أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري، توفي سنة ٢٨٦هـ[٧].

---

(١) معرفة القراء: (١/ ٨٤)، غاية النهاية: (١/ ٢٥٤).

(٢) معرفة القراء: (١/ ١٢٠)، غاية النهاية: (١/ ٤٩٥).

(٣) معرفة القراء: (١/ ٦٦)، غاية النهاية: (١/ ٢٦١).

(٤) معرفة القراء: (١/ ١٢٣)، غاية النهاية: (١/ ٢٧٢).

(٥) معرفة القراء: (١/ ١٤٥)، غاية النهاية: (١/ ١٥٤).

(٦) معرفة القراء: (١/ ١٢٤)، غاية النهاية: (١/ ٢٧٤).

(٧) معرفة القراء: (١/ ١٤٥).غاية النهاية: (٢/ ١٥٢).

سابعاً: علي الكسائي:

هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي الأسدي، توفي سنة: ١٨٩هـ[١].

وله راويان:

١. **أبو الحارث**: وهو أبو الحارث الليث بن خالد البغدادي، توفي سنة: ٢٤٠هـ[٢].

طريقه: من طريق محمد بن يحيى عنه: وهو أبو عبد الله محمد بن يحيى البغدادي، الملقب بالكسائي الصغير، توفي سنة: ٢٨٨هـ[٣].

٢. **الدوري**: وهو راوي أبي عمرو البصري، وتقدّم ذكره.

طريقه: من طريق جعفر النصيبي عنه: وهو أبو الفضل جعفر بن أسد النصيبي، توفي سنة: ٣٠٧هـ[٤].

فهؤلاء هم القرّاء السبعة، وكل قارئ عنه راويان، واختار الدَّاني طريقاً واحداً عن كل راوٍ، واعتمد ذلك منهجاً له في (التيسير)، وتبعه على ذلك الشاطبي في غالب قصيدته.

---

(١) معرفة القراء: (١/٧٢)، غاية النهاية: (١/٥٣٥).

(٢) معرفة القراء: (١/١٢٤)، غاية النهاية: (٢/٣٤).

(٣) معرفة القراء: (١/١٤٦)، غاية النهاية: (٢/٢٧٩).

(٤) معرفة القراء: (١/١٣٩)، غاية النهاية: (١/١٩٥).

المبحث الثاني

تَرجَمَةُ المُؤلِّفِ

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم.

المطلب الثالث: شيوخه.

المطلب الرابع: تلاميذه.

المطلب الخامس: مؤلفاته.

المطلب السادس: ثناء العلماء عليه.

المطلب السابع: وفاته.

المطلب الأول

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته[١]

هو: الشَّيخ السيد: هاشم بن محمد المغربي مولداً، الإزميري[٢] موطناً وسكناً، المالكي مذهباً، ويكنى بأبي شيبة، ويشتهر بالسيد هاشم.

* * *

المطلب الثاني

نشأته وطلبه للعلم

لم تسعفنا كتب التراجم بشيء عن حياة المؤلف وسيرته العلمية؛ خصوصا المرحلة المبكرة من حياته، وإنما نستنتج بعض ذلك من خلال كُتبه التي ألّفها، أو بواسطة كلام تلاميذه عنه، وبناءً على ما سبق؛ فإنه يمكن القول بأنَّ الشَّيخ هاشم تعلَّم القراءات منذ سن مبكرة، فقرأ بالسبعة من طريق (الشَّاطبية)، وعشر نافع[٣]، وكذلك

---

(١) أفدت ترجمة الشَّيخ من كتبه: حصن القارئ: (لوح ١)، وتمرين الطلبة: (لوح١-٤)، وشرح الإفادة المقنعة: (١، ١٩٤)، ومن ترجمة تلميذه الشقانصي في عمدة القارئين: (ص ٤٦، ٥٠٦).

(٢) نسبة إلى مدينة (إزمير) وهي إحدى المدن بتركيا اليوم.

(٣) المقصود بعشر نافع: الطرق العشرة عن نافع، وذلك أن نافعا له أربعة رواة وهم: إسماعيل بن جعفر، وإسحاق بن المسيب، وعيسى بن مينا (قالون)، وعثمان بن سعيد (ورش). ولكل من إسماعيل بن جعفر وإسحاق بن المسيب طريقان، وثلاثة عن قالون وورش، فتكون عشر طرق وهي المقصودة بعشر نافع، وقد ذكرها الشَّيخ محمد بن أبي جمعة الوهراني (ت: ٨٩٩هـ) في منظومته: تقريب المنافع في الطرق العشر لنافع: (ص ١)، و أفاض في تفصيل تلك الطرق

(الدُّرة)، ثمّ (الطيّبة)، وتعلم كذلك الفقه والعربية وغيرها من العلوم الأخرى، ثم طاف البلاد شرقاً وغرباً، وأخذ القراءات عن غير واحد من علماء القراءات، وقرأ على مشايخ أجلَّة بالمغرب ومصر والشام وقسطنطينية العظمى وغيرها، فأصبح ثقةً، ضابطاً، متقناً، فقيهاً، نبيهاً، محدثاً، نحوياً، لغوياً، ناظماً، ناثراً، وحصلت له الرياسة التامة في علوم القرآن، بحيث تضرب إليه أكباد الإبل.

ويظهر من مجموع مؤلفاته أنه كان متأثراً بالمدرسة المغربية بصورة جلية، وكذلك المدرسة التركية في التحريرات.

وقد عاش جلَّ حياته في إزمير، فلما أراد السفر من إزمير-وهي بلدة بتركيا-إلى تونس، وخرج معه أميرها وأكابر الدولة وعلماؤها وتجارها وغيرهم من سكانها يشيعونه ويتأسفون على سفره وانتقاله من مدينتهم، وصعب ذلك عليهم كثيراً؛ أنشد عند ذلك قائلاً:

لِمَنازل ذاتَ ابتهاجٍ مودِّعٌ ... ولأهلِها ذاتِ الغمامِ الصيِّبِ

رَوضِ المحاسنَ والمُنَى وبِهَابهَا ... تصفو لذي علمٍ وصاحبِ منصبِ

بسلامِ مَن أحيا الوَرىٰ مُتعطراً ... وحنانةٍ نِيطت بكلِّ مُقَرَّبِ

يا ربِّ جَلِّلْها بسترِكَ دائماً ... وانصر ديارَ المسلمين بها حُبِ

مَن قاله يرجو دعاءَ صالحاً ... مِن أُمَّةٍ حُسْناً بحُرمةِ يَثربِ

وقدم إلى تونس في عام ١١٨٠ للهجرة النبوية، وألقى دروساً بالجامع الأعظم في القراءات والحديث، وفيها قرأ عليه تلميذه الشقانصي، وأخذ عنه القراءات وغيرها كما

الإمام ابن القاضي في الفجر الساطع: (٣٠٧/١).

سيأتي، وأقام بها سنة ثم رجع إلى بلاد العجم (إزمير) ومكث بها مدة ثم رجع إلى تونس، وبها كانت وفاته[١].

* * *

المطلب الثالث

شُيُــوخُـه

رحل الشَّيخ إلى بلاد شتى وأخذ عن علماء كثيرين ذكرت المصادر منهم:

١- المقرئ الجليل عبد الله بن محمد بن يوسف الشهير بيوسف زاده[٢]:

وهو شيخ شيخه الإزميري، ومن علماء القراءات، ومن أوائل من دوّن في التَّحريرات، وله من المؤلفات:

١- الائتلاف في وجوه الاختلاف (في التَّحريرات).

٢- رسالة في بيان مراتب المد في قراءات الأئمة العشرة[٣].

وتوفي سنة ١١٦٧هـ.

وقد قرأ عليه الشَّيخ هاشم بمضمن طيبة النَّشر من أول الفاتحة إلى قوله: ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[٤].

---

(١) ينظر: عمدة القارئين للشقانصي: (ص ٥٠٦).

(٢) تنظر ترجمته في: الأعلام: (١٢٩/٤)، هدية العارفين: (٤٨٢/١).

(٣) ملحقة بمخطوط تمرين الطلبة، وتقع في ستة ألواح، تبدأ من لوح (١١٣). وطبعت بدار عمار، بتحقيق: إبراهيم الجرمي.

(٤) نص على ذلك في مقدمة كتابه: تمرين الطلبة: (لوح ٤).

٢- الشَّيخ مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري[١]:

نزل بمصر وتعلم فيها القراءات، وهو من أشهر علماء القراءات والتجويد بعد ابن الجزري، برع وتفنَّن في علوم القراءات، وقام بتحرير أوجه القراءات من جميع الطرق، ويُعتمد كثيراً على كتبه في التَّحريرات؛ بل هي المرجع والمصدر في بابها منذ تأليفها وإلى يومنا هذا مع تحريرات المتولي، وقد أكثر الشَّيخ هاشم من ذكره والاستفادة من مؤلفاته كما في كتابنا هذا، وكتاب (تمرين الطلبة البررة الخيرة)، وكتاب (شرح الإفادة المقنعة).

وأخذ الإزميري عن جلة من العلماء، أشهرهم:

- الشَّيخ عبدالله بن محمد الشهير بيوسف أفندي زاده.
- الشَّيخ محمد المعشري.
- الشَّيخ الحجازي.

كما أن من أبرز مؤلفاته:

١- عمدة العرفان، وشرحه بدائع البرهان.

٢- إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة.

٣- نور الأعلام بانفراد الأربعة الأعلام، وهو في الشواذ.

٤- تقريب حصول المقاصد في تخريج ما في النَّشر من الفوائد.

٥- رسالة الضاد.

---

(١) ينظر: ترجمة الشَّيخ في: هدية العارفين: (٢/ ٤٤٥)، إتحاف البررة: (ص٢٠)، معجم المؤلفين: (١٢/ ٢٦٠)، الأعلام: (٧/ ٢٣٦). وإنما توسعت قليلاً في ترجمته لكثرة نقل المؤلف عنه في كتابه.

٦- وقد نقل الشَّيخ هاشم في كتابه هذا عن كتاب له في السبعة، لم أجد له ذكراً بين العلماء.

توفي بمصر سنة ١١٥٥هـ.

وقد مدحه الشَّيخ هاشم في قصيدة أوردها في كتابه (تمرين الطلبة البررة الخيرة)، فقال:

«ثـم سردتـه عـلى النِّحريـرِ — العـالم الفاضـل ذي تقريـرِ
فاكتسـب الإصـلاح والإكـمالا — مـن شـيخنا الأسـمى حـوى الكـمال
شـيخ الشـيوخ مصـطفى الإزمـيري — مستحـضراً لأوجـه التحريـري
أحيـا بـه الله طريـق الطيبـة — لحلـه مُقَفَلها وهذبـه
لا زال شمسـا للأنـام قاطبـة — أنـاس عصـره إليـه ذاهبـة
أمـده الله بكـل خـير — في كـل وقـت وبكـل دهـر
فقـد قـرأتُ ختمـة عليـه — بطرقهـا الغـرّا كـما لديـه
كـذاك مـا شـذ عـلى الـذي ذكـر — بكُتـبٍ مُنْفِعَـةٍ لمـن شـهر
سـنة سـبع بعـد أربعينـا — ومائـة بُعيـدَ الألـف حينـا
وقـد قـرأتُ قبـلُ طـرقَ السـبعة — وعشـر نـافع وطـرق درة
عـلى أجلَّـة شـيوخ الغـربِ — وذاك كلـه بفضـل ربي
كـذا عـلى بعـض شـيوخ مصـرا — لا وَسَـطا بـها لـديهم يُـدْرَا
أمـدنا الله بختـم الحسـنى — ومشـربٍ عـذبٍ بـه رَوَينـا

ثـــم الصـــلاة أولاً وآخـــرا عـلى محمـد رسـول ارسـلا»[١]

٣- الشَّيخ مصطفى بن أحمد بن صلاح الدين الخليجي:

قرأ عليه القراءات من طريق (طيبة النَّشر) بدمشق الشام عام ١١٤٥هـ، ولما أراد أن يختم عليه القرآن نظم فيه قصيدة قال فيها:

أسنى العوالـم مـن إليـه رحلـتي ذو مكرمـات فـائق الأقـران

شيـخ جليـل عـارف متـورع متفـنن في أوجـه القـرآن

لنحققـن علـم القـراءة مأخـذاً عـن جهبـذ فأجـاب ذا عـرفان

فأخذت عشـر النَّشـر عـن ذي خـبرة عظمـى كبـدر حـل في السـرطان

من أمـة قـد طـاب نفساً وارتقى متقلـداً بقلائـد العقيـان

فهـو الإمـام الأوحـد المتعـارف المصـطفى متـدارك الظمـآن

فطلبـت منكـم دعـوة نرجـو بهـا مـن ربنـا خلـداً مـع الولـدان

وعليك يا حبر الـورى مـن هاشـم خـير التحـية سـائر الأزمـان[٢]

٤- الشيخ أبو العلاء إدريس بن محمد الحسني(المشهور بالمنجرة)[٣]:

وهو شيخ المقرئين في المغرب بعد ابن القاضي، ومن مؤلفاته: حاشية على الدُّرر اللَّوامع، فتح المجيد، وكفاية الطلاب، نزهة الناظر والسامع.

وتوفي سنة ١١٣٧هـ[١].

---

(١) تمرين الطلبة: (لوح ١، ٢).

(٢) عمدة القارئين: (ص٥٠٦).

(٣) وقد أفدت ذلك من قول الشيخ هاشم في هذا الكتاب في مسألة الوقف على كلمة «فمال» حيث قال: «قال شيخنا إدريس بن محمد الحسني....الخ، وسيأتي.

٥- الشَّيخ البقري المصري شهر بدرغام:

وهو من تلاميذ محمد بن القاسم شيخ شيخه الخليجي، وقد قرأ عليه بمضمن الطيبة بجامع الأزهر إلى قوله: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٠).

٦- الشَّيخ حسن المصري:

وهو من تلاميذ الشَّيخ المنصوري، وقد قرأ عليه الشَّيخ بدمشق الشام بمضمن الطيبة إلى قوله: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ﴾ (البقرة: ٨٥)[٢].

٧- محمد بن مصطفى بن رمضان:

وقد جاء ذكر ذلك في سند المؤلف في كتاب شرح الإفادة المقنعة حيث قال: «اعلم أني قرأتُ بما تضمنته الإفادة المقنعة في قراءة الأئمة الأربعة في الشواذ من أول القران إلى ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ (البقرة: ٢٠٣) على شيخ القراء والإقراء بقسطنطينية الشَّيخ محمد...الخ»[٣].

* * *

(١) تنظر ترجمة الشيخ في: قراءة نافع: (١٤٨١/١)، الأعلام: (٢٨٠/١)، معجم المؤلفين: (٢١٨/٢).

(٢) أفدت ذكر شيوخه من كتابه: تمرين الطلبة: (لوح ٤).

(٣) شرح الإفادة المقنعة: (لوح ٣).

المطلب الرابع

تَلامِيــذُه

لم تذكر كتبُ التراجم أحداً ممن تتلمذ على الشَّيخ -مع تصدره للإقراء وتمكنه من علوم كثيرة، إضافة إلى تدريسه بالجامع الأعظم بتونس- إلا أني وقفت على اثنين من تلاميذه في غير ذلك وهما:

١-الشَّيخ أحمد بن أحمد الشقانصي القيرواني[1]:

من علماء تونس، ومن مؤلفاته: (الحجة الباهرة في الرد على من أنكر أوجه الوقف المتواترة)، (عمدة القارئين والمقرئين)، (نصرة أهل الإيمان والإسلام في تنزيه القرآن عن اللحن)...، وغيرها. وتوفي (ما بين ١٢٢٨-١٢٣٥هـ).

وقد ذكر في كتابه عمدة القارئين أنه ختم على الشَّيخ هاشم القرآن الكريم بالعشر الكبير من طريق (الطيبة) و(النَّشر) و(التقريب) لابن الجزري طبق ما في تحريراته وأَخْذاً من تحريرات شيخه الإزميري في حفل بهيج بجامع الزيتونة.

كما ذَكر أن الشَّيخ هاشم أجازه إجازات متعددة في جميع مروياته منها: القراءات السبع من طريق (التيسير) و(الشَّاطبية)، و(دلائل الخيرات)، وأحزاب الإمام الشاذلي، ووظيفة أحمد زروق، و(الحزب الأعظم) للملأ علي القارئ، و(البردة) و(الهمزية) لمحمد بن سعد البوصيري، و(حزب الإمام النووي)، والصلاة المنسوبة لعبد السلام بن مشيش.

---

(١) تنظر ترجمته في: عمدة القارئين للشقانصي: (ص ٤٧)، إيضاح المكنون للبغدادي: (٣/٣٩٢).

٢-الشَّيخ مصطفى بن حسن كريم:

جاء ذكره في نهاية مخطوط شرح الإفادة المقنعة فنص أنه أحد تلامذته بقوله: «تمت التَّحريرات بعون الملك الوهاب على يد العبد الضعيف مصطفى بن حسن كريم» إلى أن قال: «من تلاميذ الشَّيخ المؤلف وهو هاشم بن محمد المغربي» ثم قال: «وراح المؤلف أستاذي وسندي إلى تونس في سنة ١١٧٩هـ...»[1] .

❊ ❊ ❊

(١) ينظر: شرح الإفادة المقنعة: (لوح١٩٤).

المطلب الخامس

مُؤَلَّفَاتُه

لما كان الشيخ هاشم إماماً مبَرَّزاً في جانب القراءات صحيحها وشاذها وتحريراتها، ومدرساً بالجامع الأعظم بالزيتونة، حتى بات مرجعاً ومركزاً يُقصد ويُطلب في هذا المجال؛ انعكس ذلك على مؤلفاته، فألف في ذلك مؤلفات انتفع بها من بعده، وهي:

١-تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءة الأئمة العشرة:

وهذا الكتاب ألَّفه الشَّيخ في تحريرات القراءات العشر الكبرى، من طريق طيبة النَّشر، وقد حقَّق هذا الكتاب مجموعةٌ من طالبات الماجستير في جامعة أم القرى، باسم: تحرير طيبة النَّشر في القراءات العشر[1].

٢- شرح الإفادة المقنعة في قراءة الأئمة الأربعة:

وهو تأليف في القراءات الشواذ، قراءات الأئمة الأربعة: ابن محيصن المكي، والأعمش الكوفي، والحسن البصري، ويحي اليزيدي. شرح فيه الشَّيخ كتاب الإفادة

---

(١) واسمه الصحيح ما ذكرته، ولا ينبغي أن يسمى بغيره لأنه هو الاسم الذي ارتضاه له مؤلفه، ونص عليه في مقدمته، وعندي منه نسختان الأولى: من مكتبة مكة المكرمة، والثانية: من جامعة أم القرى.

المقنعة للشيخ عبد الله باشا[١] أحد طلاب الشيخ المنصوري[٢].

٣- حصن القارئ في اختلاف المقارئ:

وهو في تحريرات القراءات من طريق (الشَّاطبية)، وهو الذي بين أيدينا ونحن بصدد تحقيقه، وآخر مؤلفاته كما يظهر.

٤- سنا الطالب لأشرف المطالب:

وقد نص عليه المؤلف في مقدمة كتابه تمرين الطلبة - بعد ما أثنى على شيخه الإزميري - حيث قال: وفيه قلت بعد ما سردت عليه سنا الطالب لأشرف المطالب لكاتبه عفا الله عنه سنة: سبع وأربعين ومائة وألف، بمدينة قسطنطينة..» وذكر القصيدة السالفة الذكر[٣].

* * *

---

(١) يتجلى ذلك لي من قراءة غلاف المخطوط ومقدمة المخطوط. وهو ما ذكره البغدادي في إيضاح المكنون: (١٠٧/٣). وكتاب (شرح الإفادة..) سجل في رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى. وأما الكتاب الأصل (الإفادة المقنعة) فحُقق في الجامعة الإسلامية في أربعة أبحاث تكميلية.

(٢) عندي نسخة منه مصورة من جامعة أم القرى برقم(١١٩١). وسجلته إحدى الباحثات في رسالة الدكتوراة بجامعة أم القرى كما أسلفت.

(٣) تمرين الطلبة: (لوح ١)، وينظر: تحريرات المنصوري: (ص ٢٥). له نسخة – لم أطلع عليها- في مكتبة الجامعة الاسلامية برقم (٧٨٥٢)، ولكني اطلعت على مصورة لبعض صفحات الكتاب المذكور عن بعض مكتبات تركيا غير تامة وغير مكتملة البيانات.

المطلب السادس

ثناءُ العُلمَاءِ عَليه

قال عند تلميذه الشَّيخ أحمد الشقانصي – رحمه الله –:

«ثقة، ضابطاً، متقناً، فقيهاً، نبيهاً، محدثاً، نحوياً، لغوياً، ناظماً، ناثراً، جليل القدر، عظيم الخطر، حجة في كلام الله القديم، زاهداً عابداً، متبعاً للنقل والأثر، ذا شيبة وهيبة ووقار، لا يفتر عن ذكر الله وتلاوة القرآن، لا يخرج من بيته إلا للجمعة أو أمر مهم. حج ثلاثاً، منقطعاً للعلم، لم يتزوج قط، رحلته أربعون سنة.

وكان – رضي الله عنه – لا تأخذه في الله لومة لائم، وكان كثير الصدقة، أمر – رضي الله عنه – ببناء سقايتين قرب تونس إحداهما جوفية الوضع عن تونس قرب الحناية على قارعة الطريق الموصلة لبلد طبربة وغيرها، والثانية قبلية الوضع عن تونس بالمحل المعروف بشوشة رادس، بإزاء الطريق الموصلة لبلد سليمان وغيرها. وبإزاء الثانية فندق كبير بناه وحبَسه على أحد ميضات جامع الزيتونة بتونس، الكائنة بسوق السَرا يريَة.

ورأيت السقايتين المذكورتين، متمومتي البناء، وشربت من مائهما، ومآثره كثيرة – رضي الله عنه – ونفعنا ببركته. آمين»[1].

وقد جاء ذكر الشَّيخ هاشم مقروناً بعلماء التَّحريرات كالإزميري وغيره كثيراً عند المحققين في هذا الفن كالشَّيخ عبد الرازق موسى في كتابه تأملات في تحرير القراءات،

---

(١) عمدة القارئين: (ص ٥٠٦).

والشَّيخ الدكتور سيد دراز في رسالته النقدية على (الروض النضير)، والشَّيخ الدكتور إبراهيم الدوسري في كتابه: (الإمام المتولي وجهوده في القراءات)، والشَّيخ الدكتور خالد أبو الجود في تحقيقه على (الروض النضير)، وغيرهم ممن له عناية بهذا الفن.

* * *

المطلب السابع

وَفَـاتُـه

لم ينص أحدٌ من العلماء على تاريخ وفاته - حسب علمي - سوى تلميذه الشَّيخ أحمد الشقانصي، فقد ذكر أن وفاته - رحمه الله - كانت يوم الاثنين السابع من ذي القعدة، سنة ست وثمانين ومائة وألف بتونس، وتولى دفنه، ومؤونة تجهيزه، الملك الباشا أبو الحسن علي باي، سلطان تونس يومئذ.

وقال أيضاً:« ومن قوّةِ اعتقاد أميرنا المذكور في شيخنا سيدي هاشم المذكور، دفنه بتربته الجديدة التي أنشأها سلطاننا لنفسه داخل مدينة تونس، وهو أول من دفن فيها تبركاً به، وليكون أميرنا المذكور مجاوراً لشيخنا المذكور..»[1].

* * *

(١) عمدة القارئين: (ص٥٠٩). ولا يخفى ما في هذا الكلام من المبالغة كما هو دأب كثير من المتصوفة.

المبحث الثالث

تَعرِيفٌ بالتّحرِيرَاتِ

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: تعريف التَّحريرات.

المطلب الثاني: نشأة التَّحريرات.

المطلب الثالث: أسباب التَّحريرات.

المطلب الرابع: تاريخ التَّحريرات وتطورها.

المطلب الخامس: مدارس التَّحريرات.

المطلب السادس: أهمية التَّحريرات.

المطلب السابع: موقف العلماء منها.

المطلب الثامن: الكتب المصنفة في التَّحريرات.

المطلب الأول

تَعرِيفُ التَّحرِيرَات[1]

التحريرات: جمع تحرير، وهو في اللغة يطلق على معانٍ أشهرها:

- **التقويم والتخليص والإصلاح**، قال في مختار الصحاح: «وتَحْرِيرُ الكتابِ وغيرِه: تقويمه»[2]. وقال في اللسان: «وَتَحْرِيرُ الْكِتَابَةِ: إِقامة حُرُوفِهَا وإِصلاح السَّقَطِ»[3]. وقال في تاج العروس: «تَحْرِيرُ الكِتَابِ وَغَيره: تَقْوِيمُه وتَخْلِيصُه؛ بإِقامةِ حُرُوفِه، وتَحْسِينه بإِصلاحِ سَقطِه»[4].

- **التدقيق:** وهو إتقان الشيء وإمعان النظر فيه من غير زيادة أو نقصان، ومنه قولك: حرّر الوزن، أي دقق فيه[5].

- **الإحكام:** ومنه قولك: حرّر الرمي إذا أحكمه[6].

---

(١) استفدت في هذا المبحث مما كتبه الشَّيخ الدكتور سيد دراز في كتابه: دراسة نقدية على الروض النضير، ثم مما كتبه غيره كالدكتور خالد أبو الجود، والشيخ الدكتور إبراهيم الدوسري وغيرهم ممن سيأتي ذكر مؤلفاتهم.

(٢) مختار الصحاح: (١/٦٩).

(٣) لسان العرب: (٤/١٨٤).

(٤) تاج العروس: (١٠/٥٨٨)، ومنه قوله تعالى: (فتحرير رقبة) أي: عتقها وتخليصها من الرق.

(٥) المعجم الوسيط: (١/١٦٥)، الفتح الرحماني: (ص٢٤).

(٦) المعجم الوسيط: (١/١٦٥)، وذكر أيضا من معانيه إفراد الولد لطاعة الله وخدمة المسجد، ومنه قوله تعالى على لسان امرأة عمران: {رب إِنِّي نذرت لَكَ مَا فِي بَطْني محرراً} (آل عمران: ٣٥).

اصطلاحاً: أورد علماء القراءات تعريفات عدة للتحريرات، وقد اعتمدت هنا ما جاء عن أقدم العلماء وتركت من أخذ تعريفاتهم وزاد عليها أو نقص منها[1].

ومن أشهرها ما يلي:

١.التدقيق في القراءات المروية وتقويمها وتمييز كل رواية على حدة وتتبع أوهام العلماء القراء في كتبهم ومنظوماتهم[2].

٢.تخليص الأوجه من التركيب، وهو قول المتولي، وقال أيضاً: «والتهذيب والتصفية والتنقيح بمعنى»[3].

٣.هو التمييز والتبيين، وهو مأخوذ من كلام ابن الجزري في (النَّشر)[4].

القول الراجح:

تخليص الاختلاف عن أحد الرواة أو الطرق في كلمة أو قدر قرآني معين؛ بنسبة القراءة إلى طريقها وفق الكتب التي ذكرت الاختلاف أو وَجْهاً منه.

وهذا التعريف يتسق مع المفهوم العام للتحريرات سواء تحريرات (الشاطبية) أو تحريرات (طيّبة النشر)؛ إلا أنَّ تحريرات (الشاطبية) تزيد على ذلك بتوضيح ألفاظها

---

(١) ينظر: الإمام المتولي وجهوده للشيخ إبراهيم الدوسري: (ص٣٣٦)، تحقيق الروض النضير للدكتور خالد أبو الجود: (٤٢، ٤١)، الفتح الرحماني للإمام الجمزوري: (ص٢٤)، الدُّرر الزاهرة للشيخ إيهاب فكري، وهناك من خلط بين تعريف التَّحريرات وعلم التَّحريرات: ينظر: تحقيق الروض لأبي الجود: (ص٤٢): (التعريف السابع وكذا الراجح).

(٢) معجم علوم القرآن: (ص٨٠)، بنقل محقق بلوغ الأمنية: (ص٢٨).

(٣) الروض للمتولي: (ص٧).

(٤) النَّشر: (ص١٤٨).

وتفصيل مجملها، وتقييد مطلقها.

ويحسن بي في هذا المقام أن أُعرِّجَ على تعريف علم التَّحريرات للتفريق بين تعريف علم التَّحريرات وبين تعريف التَّحريرات، ومما ورد في ذلك:

١.علم يبحث في الأوجه المختلفة من حيث تقديم بعضها على بعض وترتيبها حين تجتمع مع غيرها وبيان ما يطرح ويصح في حال الجمع والإفراد(١).

٢.علم يُعنى بعزو أوجه طرق القراءات المختلف فيها إلى من رواها من أصحاب الطرق، وأمهات مصادر القراءات، ويهتم بتمييز الطرق، وتنقيحها، وبيان الجائز منها، والممنوع، وما يترتب عليها من الأوجه(٢).

٣. معرفة القواعد والضوابط اللازمة لتدقيق الرواية وضبطها اجتناباً للتلفيق والخلط بين الطرق والروايات(٣)، **وهو الراجح**، والله أعلم.

❊ ❊ ❊

---

(١) ينظر: تحقيق الروض لأبي الجود: (ص٤٢).

(٢) معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات للدكتور الدّوسري: (ص ٣٨).

(٣) ذكره الشَّيخ الدكتور سيد دراز وهو الذي أميل إليه.

المطلب الثاني
نَشأةُ التَّحرِيرَات

اختلف العلماء في أوَّل من دوَّن في التَّحريرات، والذي يظهر لي أنَّ أوَّل من قام بالتَّحريرات هو ابن الجزري[1] في كتابه (النَّشر).

ثم ازدهرت في القرن الحادي عشر في زمن العوفي[2] وأصبحت لها تواليف مستقلة، ثم وصلت إلى ذروتها في زمن المتولي مروراً بالمنصوري ثم يوسف زاده ثم الإزميري.

ومما يؤيد ذلك قوله في (النَّشر): «وفائدة ما عيناه وفصلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدم التركيب فإنها إذا ميزت وبينت ارتفع ذلك»[3].

وقال أيضاً:«وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق، وهي أصح مايوجد اليوم في الدنيا وأعلاه، لم نذكر فيها إلا ما ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته، وتحقق لقيه لمن أخذ عنه، وصحت معاصرته، وهذا التزام لم يقع

---

(١) هو الإمام الحافظ المحقق: محمد بن محمد بن محمد بن علي الجزري، ولد سنة ٧٥١هـ، وهو من أشهر علماء القراءات، وكان عالماً بارزاً في شتى العلوم، توفي سنة ٨٣٣هـ، من أعظم مؤلفاته: النَّشر في القراءات العشر، وغاية النهاية وغيرهما. ينظر: النَّشر: (ص ٧)، شرح طيبة النَّشر للنويري: (ص٣٣)، الأعلام: (٧/٤٥).

(٢) هو الإمام محمد بن أحمد العوفيّ، عالم بالقراءات وعارف بالتفسير، له تلخيص النَّشر، والجواهر المكللة، وسيأتي ذكره. ينظر: الأعلام: (٦/٩)، هدية العارفين: (٢/٢٧٩).

(٣) النَّشر: (ص١٤٨).

لغيرنا ممن ألَّف في هذا العلم»[١].

ومن أمثلة المسائل التي حرَّرها ابن الجزري:

-الوقف على: ﴿وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ (النساء: ١٤٣) لحمزة.

- إمالة قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ (البقرة: ٨)لأبي عمرو.

- قوله:﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ (إبراهيم: ٤٠) وصلاً لورش.

وسيأتي معنا ذلك وغيره تفصيلاً في تحقيقنا للكتاب.

وقيل: إن بداية التَّحريرات كانت في القرن الخامس الهجري وهو عصر الدَّاني[٢] وابن شريح[٣] والقيسي[٤] وغيرهم[٥].

---

(١) النَّشر: (ص١٤٩).

(٢) هو الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الدَّاني الأموي ولد سنة ٣٧١هـ وهو إمام مشهور من أئمة علم القراءات، (ت: ٤٤٤هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: (ص٢/٧٧٣)، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: (١/٥٠٣)، وينظر: معجم مؤلَّفات الحافظ أبي عمرو الدَّاني لعبد الهادي حميتو.

(٣) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد الرعيني الإشبيلي، المقرئ الأستاذ المحقق، مؤلِّف الكافي والتذكير، ولد سنة ٣٨٨هـ، قرأ على مكي بن أبي طالب وغيره، (ت: ٤٧٦هـ). ينظر: معرفة القرَّاء: (١/٢٤٣)، غاية النهاية: (٢/١٥٣).

(٤) هو الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي العلامة المقرئ المحقق، ولد سنة٣٥٥هـ، قرأ على ابن غلبون وغيره، وله التبصرة في القراءات، والكشف، والرعاية في التجويد، (ت: ٤٣٧هـ). ينظر: معرفة القراء: (١/٢٢١)، غاية النهاية: (٢/٣٠٩).

(٥) ينظر: تأملات لعبد الرازق: (ص ٧).

والظاهر - والله أعلم - أن ذلك العصر كان مزدهراً من حيث كثرة التأليفات التي تهتم بتمحيص القراءات عموماً، وليس بالتَّحريرات على الوجه الذي اختص به ابن الجزري ومن بعده ممن سبق ذكره، والفرق بين المنهجين واضح، وإن اشتركا في جوانب عدة، وكذا يقال بالنسبة للمسائل التي ناقشها شراح (الشاطبية)[1].

وقيل: إن الشَّيخ العوفي هو أول من أفرد التَّحريرات بالتأليف كعلم مستقل.

ولا شك أن ابن الجزري قد سبقه بتحرير عدة مسائل في (النَّشر)، وفي (الطيّبة)، وفي (المسائل التبريزيّة)، وكل من جاء بعده فإنه لا غنى له عن كتبه و تحريراته، بل إنه الأصل عند المحررين، وإنما قد يقال: إن كتاب العوفي أول كتاب أفرد لهذا الأمر فيما أعلم.

* * *

---

(١) ومن غريب ما نقل في هذا المبحث قول من قال: إن التَّحريرات بدأت مع نزول الوحي، بل قد يكون هذا القول مخالفاً لظاهر نصوص السنة التي دلت على التَّيسير في هذا، ولعله أراد القراءات وليس التَّحريرات. ينظر: الدُّرر الزاهرة بنقل محقق الروض: (ص٤٦)، وقد أعرضت عن كتابته في الأصل لبعده، والله أعلم.

المطلب الثالث

أَسبَابُ التَّحرِيرَات

كان منهج العلماء في تلقيهم للقراءات بادئ الأمر أن يفردوا كل رواية على حده بختمة مستقلة، واستمر الأمر على ذلك حتى القرن الخامس الهجري، وهو عصر الدَّاني ومن معه، فكانت ظاهرة جمع القراءات في ختمة واحدة؛ نتيجة عزوف الطلبة عن إفراد القراءات على الوجه السابق؛ وذلك لما تحتاجه من طول زمن؛ فنتج عن ذلك الجمع تكاثر في الأسانيد وتشعب واختلاط في بعض الأوجه والطرق، فدعا ذلك إلى إعادة تنظيم القراءات وتمييز بعضها عن بعض، وتبيين الوجوه الصحيحة من الوجوه المركبة أو المختلطة، فمن هنا بدأ ظهور التَّحريرات، فكان ابن الجزري أول من جمع تلك الطرق والأسانيد وفصلها كما قدمنا في المطلب السابق ثم تلاه من بعده[١].

❊ ❊ ❊

---

(١) للاستزادة ينظر: النَّشر: (ص٥٠٧).

المطلب الرابع
تَاريخُ التَّحرِيرَاتِ وتطوُّرِهَا تَفصيلاً

نزل القرآن الكريم على النبي ﷺ على سبعة أحرف تيسيراً على الأمة، ثم صدر الأمر بجواز القراءة بأي هذه الأحرف كقول النبي ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه»[1].

وأخذ الصحابة بهذه الرخصة؛ فنتج عن ذلك تداخل الأحرف؛ فكثرت القراءات، وبعد أن استقر المسلمون على المصحف العثماني ظلت القراءات متعددة رغم وجود هذا المصحف حتى اختار المسلمون هؤلاء القراء الموصوفين بالثقة والدقة والأمانة بالشروط المشهورة.

ثم أخذت الأمة تتلقى تلك القراءات بإفراد كل قارئ بختمه كما سبق بيانه في المطلب السابق، واستمر ذلك حتى القرن الخامس وهو عصر الدَّاني والقيسي وغيرهما، ممن ألّفوا في القراءات، وكان لكتبهم ذيوعٌ كبيرٌ عند من بعدهم، وقاموا بتنقيح بعض المسائل، وإثبات بعض الأوجه وتضعيف الآخر؛ حسب ما تلقوه عن شيوخهم.

ثم تلاهم الإمام الشاطبي وألّف قصيدته المشهورة، وحرَّر فيها بعض الأوجه بعض الرواة.

---

(١) صحيح البخاري: (ص ٦/١٨٤)، وصحيح مسلم: (ص١/١٦٥).

ثم جاء شُرَّاح قصيدته، وكان من أبرزهم: السخاوي[١](٦٤٣هـ)، ، والفاسي[٢] (٦٥٦هـ)، وأبو شامة[٣] (٦٦٥هـ)، والجعبري[٤] (٧٣٢هـ).

ثم جاء بعدهم خاتمة المحققين الإمام ابن الجزري في أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع، وبسط القول في أوجه القراءات وتتبع طرقها وكتبها؛ حتى جمع ما يقارب ألف طريق في كتابه (النَّشر)، واختار فيه بعض الوجوه مع تصحيحه لغيرها، وربما ضعَّف وجوهاً في مواضع أخرى وهكذا...

وأصبح كتابه (النَّشر) أصلاً عند المحرّرين المتأخرين يُرجع إليه في معرفة الطرق وتحرير الوجوه، وكل من جاء بعده فلا غنى له عنه. كما أنه - رحمه الله - ألَّف رسائل موجزة مختصة بتحرير بعض الأوجه والروايات، وأشهرها: (المسائل التبريزيّة)، و(الإعلان في مسألة الآن).

---

(١) الإمام العلامة علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي، مقرئ مفسر لغوي، من تلاميذ الشاطبي، له: شرح الشَّاطبية: (فتح الوصيد)، و(الوسيلة)، و(جمال القرَّاء) وغيرها. ينظر: معرفة القراء: (١/ ٣٤٠)، غاية النهاية: (١/ ٥٦٨).

(٢) الإمام العلامة أبو عبد الله: محمد بن حسن الفاسي، مقرئ متقن، واسم شرحه: اللّآلئ الفريدة. ينظر: معرفة القراء: (١/ ٣٥٩)، غاية النهاية: (٢/ ١٢٢).

(٣) الإمام العلامة الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، حجة متفنن، قرأ على السخاوي وغيره، واسم شرحه: إبراز المعاني. ينظر: معرفة القراء: (١/ ٣٦١)، غاية النهاية: (١/ ٣٦٥).

(٤) الإمام العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري، ولد سنة ٦٤٠هـ، محقق حاذق ثقة، شرح الشَّاطبية والرائية، واسم شرحه: كنز المعاني. ينظر: معرفة القرَّاء: (١/ ٣٩٧)، غاية النهاية: (١/ ٢١).

ثم جاء في القرن الحادي عشر:

الشَّيخ العوفي (١٠٥٠هـ) وألَّف كتاباً مستقلاً في الطرق.

وفي القرن الثاني عشر:

تطورت التَّحريرات بشكل واضح، وكان أول من ألَّف: الشَّيخ علي المنصوري[1](١١٣٤هـ)، ثم تلميذه الشَّيخ يوسف زاده (١١٦٧هـ)، ثم تلميذه الشَّيخ الإزميري (١١٥٥هـ)، ثم تلميذهما الشَّيخ هاشم المغربي (١١٨٦هـ)، ثم الشَّيخ الأجهوري[2](١١٩٨هـ).

وفي القرن الثالث عشر:

الشَّيخ الجمزوري[3](بعد ١٢٢٧هـ)، والشَّيخ المِيْهِيّ[4] (بعد ١٢٢٩هـ)، ثم

---

(١) هو: على بن سليمان بن عبد الله المنصوري، مقرئ نحوي، من مؤلفاته: تحرير الطرق والرواية المعروف بتحريرات المنصوري، حل مجملات الطيبة في القراءات، إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة، توفي سنة١١٣٤هـ. ينظر: معجم المؤلفين لعمر كحالة: (١٠٤/٧)، تحريرات المنصوري، الأعلام: (٢٩٢/٤).

(٢) عبد الرحمن بن حسن الأجهوري، متقناً للقراءات، أخذ عن يوسف زاده وغيره، وهو شيخ العبيدي (ت: بعد ١١٩٨)، وقد أشار العبيدي في التحارير المنتخبة (ص٢) إلى أن له تحريراً. ينظر: معجم المؤلفين: (١٣٥/٥)، الأعلام: (٣٠٤/٣)، الإمام المتولي وجهوده للدوسري: (ص١٠٨).

(٣) سليمان بن حسين الجمزوري، له: الفتح الرحماني، وتحفة الأطفال وشرحه فتح الأقفال، توفي (١٢٢٧هـ).ينظر: معجم المؤلفين: (٢٥٧/٤)، هدية العارفين: (٤٠٥/١).

(٤) مصطفى بن علي الميهي، عالم جليل، مشهور في القراءات. ينظر: هداية القاري: (٧٣٠/٢).

الشَّيخ الطباخ[١] (بعد ١٢٥٠هـ)، ثم الشَّيخ العبيدي[٢].

وفي القرن الرابع عشر:

كثرت التواليف والتحقيقات وتطورت وتوسعت، ابتداء بالشَّيخ الحسيني[٣](١٣٠٣هـ)، ثم الشَّيخ المتولي[٤](١٣١٣هـ)، ثم الأبياري[٥] (بعد ١٣٣٤هـ)، ثم الشَّيخ الضباع[٦] (١٣٨٠هـ)، ثم الشَّيخ الخليجي[٧](١٣٨٩هـ).

---

(١) محمد بن محمد بن خليل الطنتدائي المعروف بالطباخ، عالم مقدم في التجويد والقراءات وغيرها. ينظر: هداية القارئ: (٢/٧١٩).

(٢) إبراهيم بن بدوي العبيدي، عالم بالقراءات، كان حيا سنة ١٢٣٧هـ. ينظر: الإمام المتولي وجهوده: (ص ١٠٨).

(٣) حسن بن خلف الحسيني، عالم كبير، من شيوخ المتولي. ينظر: هداية القارئ: (٢/٦٣٨). مختصر بلوغ الأمنية: (ص ٦٧).

(٤) محمد بن أحمد بن الحسن المتولي، شيخ القراء، له عدة تصانيف في القراءات، أشهرها الروض النضير. ينظر: هدية العارفين: (٢/٣٩٤)، الإمام المتولي وجهوده للدوسري: (ص ٨١)، هداية القارئ: (ص ٦٩٨).

(٥) وهو محمد هلالي الأبياري، عالم كبير، له: شرح على الدُّرة المضية، الفوائد المحررة، وشرحه، تنقيح الدُّرة في الثلاث، وهو غير أحمد الأبياري شارح كتاب هبة المنان للطباخ، ينظر: هداية القارئ: (٢/٧١٩، ٧٢٠).

(٦) هو الإمام علي بن محمد الضباع، من تلاميذ الحسيني، شيخ المقارئ، له تصانيف كثيرة في القراءات منها شرح الدُّرة، سمير الطالبين في الرسم، وشرح إتحاف البررة. ينظر: مختصر بلوغ الأمنية: (ص٧٥)، هداية القارئ: (ص٦٨٠).

(٧) محمد بن عبد الرحمن الخليجي، الحنفي المقرئ، عالم كبير، له عدة مؤلفات. ينظر: معجم المؤلفين: (١٠/١٤٠)، حل المشكلات: (ص١١).

وفي عصرنا الحاضر:

برز الشَّيخ عامر عثمان[١](١٤٠٨هـ)، والشَّيخ أحمد الزيات[٢] (١٤٢٥هـ)، والشَّيخ إبراهيم بن شحاته السمنودي[٣](١٤٢٩هـ)، وغيرهم[٤].

* * *

المطلب الخامس

مَدارِسُ التَّحرِيرَات

بعد بلوغ هذا العلم ذروته، ووجود المؤلَّفات الخاصة به ظهر من خلال هذه المؤلَّفات أن أبرز مدارسه مدرستان هما:

أولاً: الآخذون بظاهر النَّشر المقلدون لما فيه:

وهي مدرسة الشَّيخ على المنصوري وأتباعه، وهم: يوسف زاده و المتولي أولاً

---

(١) هو الشَّيخ عامر بن السيد بن عثمان ولد سنة ١٣١٨هـ، شيخ القراء بمصر، توفي سنة ١٤٠٨هـ، له فتح القدير شرح تنقيح التحرير، ينظر: الإمام المتولي وجهوده للدوسري: (ص١٦٧).

(٢) هو الشَّيخ أحمد بن عبد العزيز الزيات، ولد سنة ١٣٢٥هـ وتوفي ١٤٢٥هـ، ينظر: الإمام المتولي وجهوده للدوسري: (ص٨١). وأفدت وفاته من ملتقى التفسير. والله أعلم

(٣) هو إبراهيم بن شحاته السمنودي، ولد سنة ١٣٣٣هـ، عالم في التجويد والقراءات، وله عدة مؤلَّفات: أشهرها فتح الكريم في التَّحريرات، ولآلئ البيان في التجويد. ينظر: هداية القارئ: (ص٦٢٣)، الإمام المتولي وجهوده للدوسري: (ص١٦٧). وأفدت وفاته من ملتقى التفسير، والله أعلم.

(٤) وهؤلاء هم أبرز من علمت ممن تكلم في هذا العلم وكانت له فيه مؤلَّفات.

وغيرهما[١]، وهؤلاء كلهم كرجل واحد، والخلْف بينهم يسير، وسببه: أنهم كانوا يرجعون إلى (النَّشر) في تحرير أوجه (الطيّبة) فحسب.

ثانيا: الذين يراعون النَّشر مع أصوله:

وهي مدرسة الإزميري ومن تبعه: كالمتولي آخراً وغيره[٢].

وهؤلاء قابلوا (النَّشر) على أصوله؛ فخرجوا بذلك عن اختيار ابن الجزري، أي: أنهم أخذوا من بطون الكتب - التي وصلتهم - ما تركه ابن الجزري أو لم يختره دون رواية منهم إلى هذه الكتب، أو تلك الروايات الأدائية التي أخذها أداء لا من الكتب، وجعلوا ذلك بمثابة الاستدراكات على ابن الجزري؛ بل ربَّما ترتب على ذلك نسبتهم السهو والغلط إليه، والله المستعان.

* * *

(١) ومن أتباع هذه المدرسة: النبتيتي، والميهي، والأجهوري، والعقباوي، والطباخ، والإبياري، والسنطاوي. ينظر: تحقيق الروض لأبي الجود ٤٩. وقد ترجم لغالبهم المرصفي في هداية القارئين: (ص ٦٤٦).

(٢) ومن أتباع هذا المدرسة: السيد هاشم والسمرقندي وكثير من المعاصرين كالشَّيخ عامر والزيات والسمنودي.

المطلب السادس

أَهَمِّيَّةُ التَّحرِيرَات

تتجلى أهمّية التحريرات عند استعراض فوائدها وثمارها على هذا العلم، ومن أبرزها:

- العملُ على منعِ التَّركيبِ والتَّلْفِيقِ في قراءات القرآن الكريم[1]، وهذا أهم فوائدها، وقد نصَّ عليه ابن الجزري بقوله: «وفائدةُ ما عينَّاه وفصَّلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدمُ التركيبِ فإنها إذا مُيِّزَت وَبُيِّنَت ارتفع ذلك»[2].

- أنها بالنسبة لمتن (الشَّاطبية) و(الدُّرة) مفصّلة لمجمل هذه المتون وموضِّحة لألفاظها، ومقيدة لمطلقها، و مستوفية لشروطها[3].

- تمييز الأوجه الممنوعة بسبب الجمع للقراءات في ختمة واحدة[4].

* * *

---

(١) النَّشر: (ص ١٤٨). وقد تطرق بعض المؤلفين في التَّحريرات إلى الكلام عن تحريم القراءة بدون التَّحريرات وهذا كلام أراه غير مناسب لأنه يخالف كلام خاتمة المحققين ابن الجزري في هذا الباب وسيأتي في المبحث القادم.

(٢) النَّشر: (ص١٤٨).

(٣) ينظر: الفتح الرحماني للجمزوري: (ص٢٤).

(٤) للاستزادة ينظر: تأملات لعبد الرازق: (ص٨)، تحقيق الروض لأبي الجود: (ص٤٥).

المطلب السابع
مَوقِفُ العُلمَاءِ مِنها

سأكتفي في هذا المبحث بنقل كلام خاتمة المحققين ابن الجزري؛ إذ إنَّه عرَضَ آراءَ العلماء ثم ختم ذلك ببيان الرأي الصواب في المسألة، فقال - رحمه الله -:

«وقد زلّ بسبب ذلك قومٌ وأطلقوا قياس ما لا يُروى على ما روي، وما له وجهٌ ضعيفٌ على الوجه القوي، كأخذ بعض الأغبياء بإظهار الميم المقلوبة من النون والتنوين، وقطع بعض القراء بترقيق الرَّاء الساكنة قبل الكسرة والياء، وإجازة بعض من بلغنا عنه ترقيق لام الجلالة تبعاً لترقيق الرَّاء من ذكر الله، إلى غير ذلك مما تجده في موضعه ظاهراً في التوضيح مبيناً في التصحيح مما سلكنا فيه طريق السلف ولم نعدل فيه إلى تمويه الخلف.

ولذلك منع بعض الأئمّة تركيب القراءات بعضها ببعض وخطَّأ القارئَ بها في السنة والفرض.

قال الإمام أبو الحسن علي بن محمد السخاوي في كتابه (جمال القرَّاء): «وخلط هذه القراءات بعضها ببعض خطأٌ».

وقال الحبر العلامة أبو زكريا النووي في كتابه (التبيان): «وإذا ابتدأ القارئ بقراءة شخص من السبعة فينبغي أن لا يزال على تلك القراءة ما دام للكلام ارتباطٌ، فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة آخر من السبعة، والأَوْلى دوامه على تلك القراءة في ذلك المجلس».

قلت: وهذا معنى ما ذكره أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الجعبري: «والتركيب ممتنعٌ في كلمة وفي كلمتين إن تعلَّق أحدهما بالآخر وإلا كره».

قلت: وأجازها أكثر الأئمة مطلقاً، وجعلَ خطأً مانعي ذلك محققاً.

والصواب عندنا في ذلك التفصيل والعدول بالتوسط إلى سواء السبيل، فنقول:

إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم، كمن يقرأ: (فتلقى آدم من ربه كلمات) بالرفع فيهما، أو بالنصب آخذاً رفع آدم من قراءة غير ابن كثير ورفع كلمات من قراءة ابن كثير، ونحو: (وكفلها زكريا) بالتشديد مع الرفع، أو عكس ذلك، ونحو: (أخذ ميثاقكم) وشبهه مما يركب بما لا تجيزه العربية ولا يصح في اللغة.

وأما ما لم يكن كذلك فإنا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها.

فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية، فإنه لا يجوز أيضاً من حيث إنه كذبٌ في الرواية وتخليطٌ على أهل الدراية.

وإن لم يكن على سبيل النقل، بل على سبيل القراءة والتلاوة، فإنه جائزٌ صحيحٌ مقبولٌ لا منع منه ولا حظر، وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوي العلماء بالعوام لا من وجه أن ذلك مكروهٌ أو حرامٌ، إذ كل من عند الله، نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين تخفيفاً عن الأمة، وتهويناً على أهل هذه الملَّة، فلو أوجبنا عليهم قراءة كل رواية على حده لشقَّ عليهم تمييز القراءة الواحدة وانعكس المقصود من التخفيف وعاد بالسهولة إلى التكليف، وقد روينا في المعجم الكبير للطبراني بسند صحيح عن إبراهيم النخعي قال: قال عبد الله

بن مسعود: «ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض، ولكن أن يلحقوا به ما ليس منه».

وقال رسول الله - ﷺ -: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه»، متفقٌ عليه وهذا لفظ البخاري عن عمر، وفي لفظ البخاري أيضاً عن عمر: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأنيها رسول الله - ﷺ - الحديث.

وفي لفظ مسلم عن أُبَيٍّ أن النَّبي - ﷺ - كان عند أضاة بني غفار فأتاه جبريل فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومعونته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية على حرفين فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الثالثة بثلاثة فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيَّمَا حرف قرءوا عليه فقد أصابوا...الخ»[1] انتهى.

* * *

---

(١) النَّشر في القراءات العشر: (ص ٢١، ٢٢). والحديث الأخير في صحيح مسلم: (١/ ٥٦٢).

المطلب الثامن

الكُتبُ المُصنّفَةُ فِي التَّحرِيرَات[1]

تنقسم الكتب المصنفة في تحريرات القراءات إلى قسمين:

الأول: المصنفات في تحريرات (الشَّاطبية):

١. أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات لأحمد بن عمر الأسقاطي (١١٥٩هـ). مطبوع.

٢. حصن القارئ في اختلاف المقارئ لهاشم المغربي (١١٨٦هـ)، وهو هذا الكتاب.

٣. الفتح الرحماني شرح كنز المعاني للجمزوري (١١٩٨هـ)، مطبوع.

٤. إتحاف البرية بتحريرات الشَّاطبية للحسيني(١٣٠٣هـ)، مطبوع.

٥. مختصر بلوغ الأمنية(شرح إتحاف البرية) للضباع (١٣٨٠هـ)، مطبوع.

٦. حل المشكلات وتوضيح التَّحريرات في القراءات للخليجي(١٣٩٨هـ)، مطبوع.

٧. الفوائد المحرَّرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي (الشَّاطبيّة) و(الدُّرة) للأبياري (١٣٣٤هـ)[2].

٨. دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة من طرقي (الشَّاطبيّة) و(الدُّرة)،

---

(١) لم أذكر هنا من المؤلفات إلا ما وقفت عليه أو تواتر ذكره عند المحققين.

(٢) لم أقف عليه، وإنما ذكره الأخ عمر عبد القادر في تحقيق مختصر بلوغ الأمنية: (ص٣٤)، وذكر أن له شرحاً اسمه النصوص الظاهرة، تمت طباعته. وينظر: هداية القارئ للمرصفي: (٢/٧٢٠).

للسمنودي، وهو مطبوع ضمن كتاب (جامع الخيرات).

الثاني: الكتب المصنفة في تحريرات الطيبة:

١. الجواهر المكللة لمن رام الطرق المكملة للعوفي (١٠٥٠هـ)، مطبوع[١].

٢. تحرير الطرق والروايات، للمنصوري، المسمى: (تحريرات المنصوري) (١١٣٤هـ)، مطبوع.

٣. حل مجملات الطيبة، وهو نظم للمنصوري، مخطوط[٢].

٤. الائتلاف في وجوه الاختلاف، ليوسف زاده (١١٦٧هـ)طبع قديماً.

٥. عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن، للإزميري (١١٥٥هـ)، طبع قديماً.

٦. بدائع البرهان في شرح عمدة العرفان، للإزميري، مطبوع.

٧. تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءة الأئمة العشرة، لهاشم بن محمد المغربي (١١٨٦هـ)[٣].

٨. التحارير المنتخبة على متن الطيبة، للعبيدي، مطبوع.

٩. فتح الكريم الرحمن في تحرير أوجه القرآن، للميهي (١٢٢٩هـ)[٤].

---

(١) حقّقه الدكتور عبد الرحمن فتح الله وطبعته مكتبة الرشد.

(٢) سَجل هذا الكتاب في بحث تكميلي بقسم القراءات بجامعة أم القرى الأخ: عبد العزيز الأنصاري.

(٣) سبق ذكره في المبحث السابق ضمن مؤلّفاته.

(٤) ذكره الشّيخ المرصفي في هداية القارئ: (٢/٧٣٠). وتوجد نسخة منه في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود. برقم (٢٥٣٣).

١٠. هبة المنّان في تحرير أوجه القرآن للطباخ (١٢٥٠هـ)[1].

١١. الروض النضير في أوجه الكتاب المنير شرح فتح الكريم في أوجه القرآن العظيم، كلاهما للمتولي (١٣١٣هـ)، مطبوع.

١٢. تنقيح فتح الكريم(نظم)، للزيات والسمنودي وعامر عثمان، مطبوع.

* * *

(١) وله شرح اسمه: غيث الرحمن شرح هبة المنّان لأحمد الأبياري، قيل أنه طبع، ولم أقف على كليهما، لكن ذكرهما عدد من المؤلفين. ينظر: هداية القارئ: (ص ٧١٩)، مختصر بلوغ الأمنية: (ص ٣٥).

المبحث الرّابع

دِرَاسةُ الكِتَابِ

وفيه ستّة مطالب:

المطلب الأول: توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى المؤلف.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب.

المطلب الثالث: منهج المؤلف، ووصف أسلوبه.

المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب.

المطلب السادس: وصف النسخ الخطية للكتاب.

المطلب الأول

تَوثِيقُ اسمِ الكتَابِ ونِسبتِه إلى المُؤلِّف

- نص المؤلِّف على اسمه واسم كتابه في مقدمة الكتاب بقوله: «ذكر بعضه شيخنا خاتمة المحققين بالديار الروميَّة الشَّيخ مصطفى بن عبد الرحمن المَنَمَني بفتح النون الأولى، نزيل قسطنطينة حرسها الله تعالى، وأُورده بلفظه مشيراً إلى ما ذكره بـ«قال» ابتداءً وبـ«انتهى» انتهاءً»، ثم قال: «وبعضه لكاتبه هاشم بن محمد المغربي لطف الله به في الدارين، آمين» ثم قال:« وسميته: حصن القارئ في اختلاف المقارئ».

وهذا تصريح من المؤلِّف بصيغة لا تحتمل اللبس أو الشك بأن اسم المؤلِّف: هاشم بن محمد المغربي، واسم الكتاب: حصن القارئ في اختلاف المقارئ.

- ومما يدل كذلك على صحة اسم الكتاب واسم المؤلِّف:

١. نص المؤلف على مؤلَّف له آخر وهو كتاب تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءات الأئمة العشرة، وذلك في معرض ذكره للقصيدة التي أثنى بها على شيخه الإزميري في المقدمة.

٢. كتابتهما على غلاف النسخة المرموز لها بـ(ب)[1].

فاتضح مما سبق صحة اسم الكتاب، وثبوت نسبته لمؤلِّفه.

* * *

---

(١) أما النسخة (أ) فورد ذكرهما في صفحة ملحقة بالمخطوط كتب عليها معلومات الكتاب.

المطلب الثاني

مَوضُوعُ الكِتَاب

اشتمل موضوع الكتاب على أربعة نقاط رئيسة، هي:

- بيانُ ما اختُلف فيه من أوجه القراءات في كاملِ القرآن الكريم من طريق (الشَّاطبيّة)، وهو ما نَصَّ عليه المؤلِّفُ في مقدمته.
- ذكر وقف حمزة على بعض الهمز المتطرف وغيره، ونصّ عليه المؤلف كذلك في المقدمة.
- كشف ما غمض من أبيات (الشاطبيّة)، وتفسير ما انبهم.
- بيان ما يصح حال جمع الأوجه وما يمتنع.

* * *

المطلب الثالث

مَنهجُ المُؤلِّفِ، وَوصفُ أُسلوبِه

سلك المؤلِّف في كتابه هذا منهجاً بيّن بعضاً منه في ديباجة كتابه، واستنبطت البعض الآخر من خلال الاستقراء والتتبع، ويتلخص جميع ذلك في النقاط التالية:

١. بين المؤلِّفُ في مقدمة الكتاب أنه سيورد كلامَ شيخه الإزميري بلفظه، مشيراً إلى ما ذكره بـ «قال» ابتداءً، وبـ «انتهى» انتهاءً؛ إلا أنه يؤخذ عليه عدم ذكره لفظ «انتهى» في آخر سورة الرحمن، وفي الخاتمة.

٢. إذا نقل المؤلِّف عن غير كتاب شيخه هذا، أو نقل عن أحد الأئمة فإنه يذكر كلمة: «انتهى» بعد نهاية المنقول في الأغلب.

٣. يذكر المؤلِّف اسم السورة -غالباً- ثم الآية القرآنية المحررة ثم يذكر عدد الأوجه الواردة فيها -غالباً- ثم يعددها حتى يأتي على آخرها، وهكذا في جميع الكتاب، مراعياً ترتيب السور في القرآن.

٤. إذا وافق كلامُ المؤلِّف كلامَ شيخه فإنه يكتفي بذكر كلام شيخه -غالباً-، ولا يعلِّق عليه إلَّا إذا خالفه أو زاد أو نقص.

٥. يجمع المؤلِّفُ الآيات المتشابهات في الحكم في أول موضع لأحدها، ولا يعيد الخلاف في سورة أخرى.

٦. يقدم المؤلِّفُ قوله أولاً، ثم قول شيخه إذا كان هناك فرق بين القولين، في أكثر الكتاب، وقد يذكر قول شيخه ثم يعلق بعد ذلك أو يضيف عليه، وهو أقل من

الأول.

٧. نبَّه المؤلف - رحمه الله - على قاعدة عامة منهجية جليلة في التعامل مع القراءات التي ذكرها الإمام الشاطبي وكانت مما خرج عن طرق الكتاب، فقال:

«ما خرج عن طرق الكتاب قسمان: قسم مذكور في الطيبة، وقسم غير مذكور فيها، فإن قرئ بالمذكور فلا بأس؛ لكن ينبَّه القارئ على أنه ليس من طرق الكتاب.

وغير المذكور لا يقرأ به، كحذف الهمزة من: ﴿شُرَكَآءِىَ﴾ للبزي، وإدغام ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ (الحج: ٣٦) لابن ذكوان، وإمالة ﴿نَّحِسَاتٍ﴾ (فصلت: ١٦) لليث، وإسكان التاء وفتح الباء وتشديد النون من ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ (يونس: ٨٩) لابن ذكوان، لقول الشاطبي في الأول: هلهلا، وفي الثاني: يفتلا، وفي الثالث: أخملا، وفي الرابع: ماج. وإمالة ﴿وَنَا﴾ في الحرفين للسُّوسي، وكذا الياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ (مريم: ١)، والرَّاء والهمز من ﴿رَأَىٰ﴾ المجرد من الساكن، وكذا غير الفتح من ﴿رَأَىٰ﴾ قبل الساكن كلاهما له، وكذا إمالتهما لأبي بكر قبله، و﴿بِالسُّوقِ﴾ (ص:٣٣)، و﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ (الفتح: ٢٩) بهمز بعده واو لقنبل، و﴿يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾ (طه: ٧٥) بالقصر لهشام»[1]، وقد رأيت أثر هذا التنبيه ظاهراً على المؤلف في كتابه.

٨. من أشهر مصطلحات المؤلف في كتابه:

١ - (المحقق، الحافظ، خاتمة المحققين): أي: الإمام ابن الجزري.

٢- شيخ شيخنا: أي: الإمام ابن القاضي.

---

(١) ذكره عند قوله تعالى: (وَلَو شَاءَ اللهُ لَأَعْنَتَكُمْ) (البقرة: ٢٢٠).

٣- قال رحمه الله: أي: الشيخ مصطفى الإزميري.

* * *

المطلب الرابع

قِيمَةُ الكِتابِ العِلميّة

تظهر قيمة هذا الكتاب العلمية من خلال النقاط التالية:

- مكانة المؤلِّف وسعة علمه تنعكس في مؤلَّفاته، فالشَّيخ هاشم يعتبر من الصدر الأول في التأليف في التَّحريرات بعد زمن العوفي، وقد تتلمذ على علمين من علماء هذا الفن، وهما الشَّيخ يوسف زاده، والشَّيخ مصطفى الإزميري.

- أن الشَّيخ قد ضمّن كتابه هذا مؤلَّفاً كاملاً من مؤلَّفات شيخه الإزميري - وهو عمدة في التَّحريرات -، وأضاف إليه من كلامه، وكلام غيره ممن تتلمذ عليه، أو كانت له مكانة كبيرة في علم القراءات كالعلامة ابن الجزري خاتمة المحققين، والإمام ابن القاضي مَجْمع أسانيد المغرب، وغيرهما؛ فلذا أعدُّ هذا الكتاب كتابين في الحقيقة. ويمكن أن يقال هو بمثابة الحاشية الموسعة على كتاب الأزميري.

- أن الكتاب يجمع كثيراً من النصوص عن العلماء المبرَّزين في علم القراءات، بل وينقل عن كتب ليست موجودة في هذا الزمن ككتاب (إرشاد المتمسكين) للداني.

- لم يكن الشَّيخ ناقلاً فحسب، بل كان مدققاً ومحققاً ومرجحاً عند مناقشته للمسائل التي يوردها في كتابه.

- أنَّ الشَّيخ قد جعل هذه التَّحريرات على متن (الشَّاطبية)، وهي أشهر المؤلَّفات في هذا العلم، والتي يقرأ بمضمنها خلق لا يحصون.

- مما يضيف إلى الكتاب مزية أخرى أن الشَّيخ قد نظم جميع ماخرج عن طرق الكتابين في نحو ستين بيتاً وجعلها في آخر كتابه.

وهذا كله جعل للكتاب قيمة علمية ميزته عن كثير من المؤلَّفات في هذا الفن.

* * *

المطلب الخامس

مَصادِرُ المُؤلِّفِ في الكِتَاب

تنوعت مصادر كتاب «حصن القارئ في اختلاف المقارئ» وبرزت شخصية المؤلِّف فيه، وظهر تأثر الشَّيخ فيه بالمدرسة المغربية، وخصوصاً شيخ المغرب الأقصى ابن القاضي.

وقد كان من أبرز المصادر التي اعتمد عليها الشَّيخ في كتابه:

١. التيسير في القراءات السبع للداني.

٢. فرائد المعاني لابن آجرُّوم.

٣. المقنع للداني.

٤. النَّشر في القراءات العشر لابن الجزري.

٥. شرح الطيّبة للنويري.

٦. تحرير الطرق والروايات للمنصوري.

٧. إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة للمنصوري.

٨. عمدة العرفان وشرحه: بدائع البرهان، كلاهما للإزميري.

٩. مورد الظمآن للخراز.

١٠. الدُّرر اللَّوامع لابن برِّي.

١١. الفجر الساطع في شرح الدُّرر اللَّوامع لابن القاضي.

١٢. شرح المنتوري على الدُّرر اللَّوامع.

وقد نقل المؤلِّف نقولات قليلة عن كتب متفرقة مثل:

(التجريد) لابن الفحام، (الإيجاز) للداني، (التحفة) للفخار، (شرح الإفادة المقنعة) للشيخ هاشم، (تحبير التيسير) لابن الجزري، (تقريب النَّشر) لابن الجزري، (تفصيل عقد الدُّرر) لابن غازي، (حل مجملات الطيّبة) للمنصوري، (المنظومة الدالية) للسجلماسي، (سراج القارئ) لابن القاصح، (اللآلئ الفريدة) للفاسي، (الكشف عن وجوه القراءات) للقيسي.

وقد تتبعت المؤلف فوجدته ينقل كذلك نصاً - دون تصريح - عن كتاب (غيث النفع) للصفاقسي - رحمه الله - كما في قوله تعالى: ﴿وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ﴾ (المائدة: ١٨).

* * *

المطلب السادس

وَصفُ النُسخِ الخَطّيَّة لِلكتاب[1]

حصلت على ثمان نسخ خطية لهذا المؤلَّف (حصن القارئ في اختلاف المقارئ) وتفصيلها على النحو التالي:

الأولى: من معهد دراسات الثقافة الشرقية بجامعة طوكيو:

تقع في تسعة عشر لوحاً. وقد كتبت بخط نسخ واضح، ومسطرتها: ثلاثة وعشرون سطراً.

سنة النسخ: ١١٥٣هـ، في حياة المؤلِّف، ولم يذكر ناسخها، وهي أجود النسخ وأوضحها.

وقد رمزت لها بالرمز: (أ) .

الثانية: من مكتبة الحرم المكي الشريف بمكة:

تقع في تسعة عشر لوحاً. مسطرتها: خمسة وعشرون سطراً، وناسخها: أحمد بن علي أحمد با عبد الله با زرعه، وسنة النسخ: ١٢٠٦هـ، وهي مكتوبة بخط نسخ ، وفيها تصحيف وسقط قليل.

وقد رمزت لها بالرمز: (ب) .

---

(١) ملاحظة: كان التحقيق بادئ الأمر على النسختين الأولين فقط، ونسخة الحرم للاستئناس؛ لكني وقبل طباعة هذا الكتاب حصلت على النسخ الأخرى من مركز جمعة الماجد -وفقه الله- فأضفتها على التفصيل المذكور.

الثالثة: نسخة جامعة الملك سعود:

ورقمها ٦٩٢٨، تقع في ثمانية عشر لوحا، وهي نسخة ملونة، وخطها نسخ. سقطت خاتمتها ووضع بدلا عنها خاتمة الناسخ، وكان فراغه منها عام ١١٩٦هـ أي: بعد وفاة المؤلف، وناسخها: خضر بن الحسن، ولم يذكر تاريخ نسخها، وهي نسخة حسنة الخط والترتيب، وفيها أخطاء كثيرة جداً في الآيات، وفي نص المؤلف كما أن فيها سقطا في مواضع متعددة.

ورمزت لها بالرمز (ج).

الرابعة: نسخة مركز جمعة الماجد: برقم (٤٧٥١٧٣):

وهي نسخة تامة، وتقع في ثمانية عشر لوحاً، وتاريخ نسخها ١١٩٣، ولم يذكر اسم ناسخها.

كتبت بخط فارسي (نستعليق) جيد وواضح، وهي أفضل النسخ بعد نسخة طوكيو ونسخة الحرم. وبينها وبين نسخة الجامعة السابقة تقارب.

وقد أشرت لها بالرمز (د).

الخامسة: نسخة مركز جمعة الماجد: برقم(٦١٢٦٦٥):

وهي نسخة ملونة، كتبت بخط فارسي (نستعليق). مأخوذة عن مكتبة أنقرة، تقع في ستة عشر لوحاً، وسقطت خاتمة المؤلف منها، وكان الفراغ من نسخها عام ١١٩٩هـ، أي بعد وفاة المؤلف، وختمت بكلام الناسخ وبذكر تاريخها واسم ناسخها وهو محمد كرمكي، وهذه النسخة مع تأخرها في النسخ ورداءة خطها فإنها كذلك مشتملة على عدد من الأخطاء التي سببها العجمة، ولذا اكتفيت بما مضى عنها، مع الاستئناس بها عند الحاجة، ورمزت لها بالرمز (هـ).

السادسة: نسخة مركز جمعة الماجد: برقم (٢٥٨٩٣١):

وهي نسخة تامة، كتبت بخط فارسي (نستعليق). تقع في سبعة عشر لوحاً، ولم يذكر تاريخ نسخها ولا ناسخها، وفيها شطب وطمس في مواضع متعددة وكذلك سقط في مواضع يسيرة، وقد جعلتها للاستئناس كذلك عند الحاجة.

ورمزت لها بالرمز (و).

السابعة: نسخة مركز جمعة الماجد: برقم (٦٠٨٩١١):

وهي نسخة ملونة خطها نسخ جيد، تقع في واحد وعشرين لوحاً، وسقطت الصحفة الأخيرة منها، ولم يذكر عليها اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها، وقد جعلتها للاستئناس كذلك عند الحاجة.

ورمزت لها بالرمز (ي).

كما أني حصلت على **مخطوطة ثامنة (مختلفة) من مكتبة مكة المكرمة**، كُتِب عليها العنوان نفسه، وتقع في ثمانية عشر لوحاً.

مسطرتها: ثلاثة وعشرون سطراً، ولم يكتب عليها سنة النسخ.

وبالمقابلة بين هذه المخطوطة وبين النسخ السابقة وجدت ما يلي:

أولاً: اختلاف المضمون في هذه المخطوطة عما في النسخ السابقة فهذه في العشر (الصغرى) والنسخ السابقة في السبع، وكذا اشتملت النسخ السبع السابقة على معلومات كثيرة لا توجد في المخطوطة الثالثة.

ثانياً: جرت عادة المؤلِّف في كتبه أن يشير في مقدمته إلى اسمه واسم شيوخه واسم مؤلَّفه وسبب تأليفه، وبعض كتبه، وهذا الأمر لم يتحقق في هذه المخطوطة.

وعليه فتعدُّ تصنيفاً مستقلاً عما قبلها، وينتج عن ذلك اختلاف في العبارات

والصيغ والترتيب.

وبناء على ما سبق فلم أدخل هذه النسخة في المقابلة وجعلتها للاستئناس عند الحاجة.

* * *

نَمَاذِجُ مِنَ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ

اللوحة الأولى والأخيرة من نسخة جامعة طوكيو المرموز لها بـ(أ)

اللوحة الأولى والأخيرة من نسخة مكتبة الحرم المكي الشريف المرموز لها بـ (ب)

اللوحة الأولى والأخيرة من نسخة جامعة الملك سعود المرموز لها بالرمز (ج)
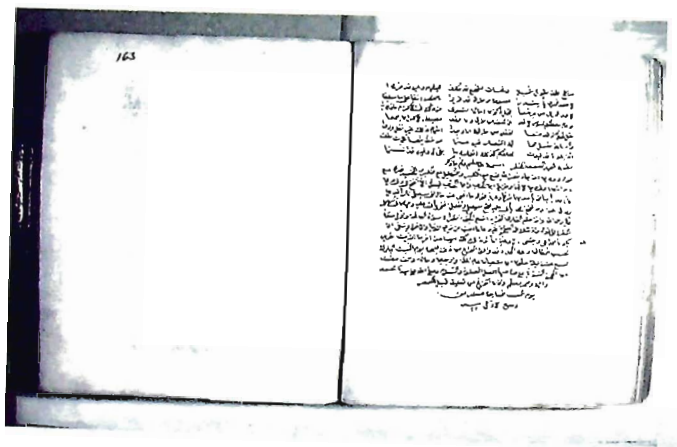
اللوحة الأولى والأخيرة من النسخة المرموز لها بالرمز (د)
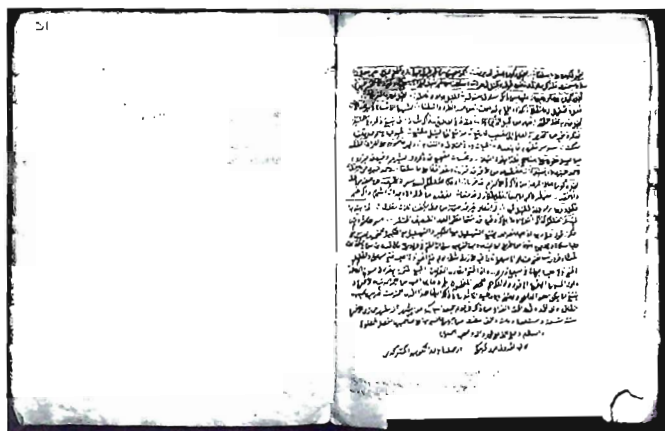
اللوحة الأولى والأخيرة من النسخة المرموز لها بالرمز (هـ)

اللوحة الأولى والأخيرة من النسخة المرموز لها بالرمز (و)
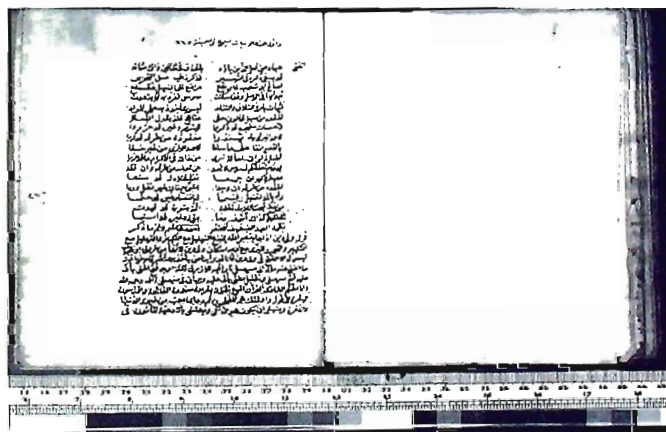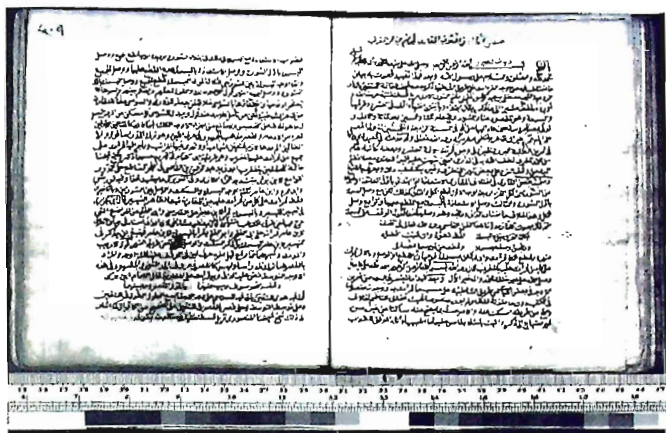
اللوحة الأولى والأخيرة من النسخة المرموز لها بالرمز (ي)

القسم الثاني:

النصّ المحقَّق لكتَاب

حِصْن القَارِئِ فِي اخْتِلافِ المَقَارِئ

بِسمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ اللهِ[١]، وبعدُ:

فهذا تقييدٌ قصدتُ به بيانَ ما اختُلِفَ فيه من أوجهِ القراءاتِ مِن طريقِ (الشَّاطبيةِ)[٢]. ذَكرَ بعضَه شيخُنا خاتمةُ المحققين بالدِّيارِ الرُّوميةِ الشَّيخُ مصطفى بنُ عبد الرحمن المنَمَني بفتح النون الأولى[٣]، نزيلُ قسطنطينة[٤] حرسها[٥] الله تعالى، وأُورِدُه بلفظِه، مُشيراً إلى ما ذَكره بـ «قالَ» ابتداءً، وبـ«انتهى» انتهاءً. ألَّفَ في العشرةِ

---

(١) سقطت من: (ج).

(٢) المقصود أن هذه التَّحريرات على (حرز الأماني ووجه التهاني)، المشهورة بـ(الشَّاطبية) للإمام القاسم بن فِيرُّه الرُّعيني الشاطبي المعروف (ت: ٥٩٠هـ).

(٣) تقدمت ترجمته وذكر مؤلفاته عند ذكر شيوخ المؤلف.

(٤) في (ب، ج، د): «قسطنطنية» في كل المخطوط، وأمَّا في (أ) فكتبت أحيانا «قسطنطينة»، وأحياناً أخرى «قسطنطنية» وما أثبته أولى حسب ذكرها في كتب البلدان.

والمقصود: مدينة قُسطنطينية، ويقال: قُسطنطينة بإسقاط ياء النسب، وهي دار ملك الروم سابقاً، عمّرها ملك من ملوك الروم يقال له: قُسطنطين فسُميت باسمه، وتسمى اليوم: اصطنبول وهي بتركيا. ينظر: معجم البلدان: (٤/٣٤٧)، ومما يدل على أن المراد بها هذه المدينة التركية حاليا لا المدينة الجزائرية أنَّه سماها قسطنطينة العظمى في موضع من كتابه ولا يطلق هذا على غيرها، وكذلك فإن شيخه الإزميري والمنصوري عاشا بتلك المدن وقريبا منها وليس في الجزائر كما تقدم في ترجمته.

(٥) في (أ، د): «حرسه» وفي (ج): «حراسه»، والصحيح ما أثبته من نسخة (ب)؛ لأنَّ المقصود المدينة.

وطرقِها، والسبعةِ - وهو[1] المقصودُ هنا -، والشواذِ، وحَجَّ عامَ ثلاثة وخمسين بعد المائةِ والألفِ، وتوفي بمصرَ المحروسةِ، حينَ عادَ إليها من الحجِّ في السنةِ الرَّابعةِ والخمسين.. إلخ، ولم أَقفْ على أيامِ عُمرهِ، غيرَ أنَّ ظاهرَه يقتضي صغرَ سِنِّهِ رَحِمَه اللهُ تعالى. وقد مدحتُه في قصيدةٍ أوردتُها في (تمرينِ الطلبةِ البررةِ الخيرةِ في وجوهِ قراءةِ الأئمةِ العشرةِ)[2]، وبعضُه لكاتبِه هاشم بنِ محمدِ المغربيِّ لَطَفَ اللهُ بِهِ[3] في الدَّارين. آمين[4]. نَبَّهْتُ عليهِ تَتْمِيْماً للفائدةِ، مع ما انضَمَّ إليهِ مِن وقفِ حمزةَ على بعضِ الهمزِ المتطرفِ وغيرِه، يَنْكَشِفُ ذلك ويُعرَفُ بالتَّتَبُّعِ. وسَمَّيْتُه: (حِصْنُ القَارِئِ فِي اخْتِلافِ المقَارِئِ).

---

(١) في (ج): «وهي».

(٢) ينظر: مخطوط تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءة الأئمة العشرة: (لوح ٣)، وهو مؤلَّفٌ للشيخ في القراءات العشر (الكبرى) وموجود بجامعة أم القرى برقم: (٤٩٧)، وتقدم الكلام عنه عند مؤلفاته.

(٣) في (أ): «بها».

(٤) سقطت من (د).

الاسْتِعَاذَة

إذا ابتَدَأَ بأوَّلِ الفاتحةِ أو غيرها مِن السُّورِ يجيءُ لكلِّ القُرَّاءِ أربعةُ أوجهٍ:

الأوَّلُ: قَطعُ الكلِّ.

والثَّاني: كذلك لكن مع وَصلِ البَسملةِ بأوَّلِ السُّورةِ.

والثَّالث: وَصلُ الاستعاذةِ بالبَسملةِ مع القطعِ عليها.

والرَّابع[1]: وَصلُ الكُلِّ، وهذا خلافُ ما اختاره الدَّانيُّ ورجَّحَه، وهو وصلُهما معاً لقولِه: «الوقف على البسملة أتمّ»[2]، قالَ ميمونُ الفخَّار مُدوّنةُ هذا الفنِّ الفَاسيُّ[3] - رَحِمَه اللهُ تعالى - في التُّحفةِ:

---

(١) في (ب): «الرابع» بدون واو.

(٢) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء للداني: (ص١٧)، لكنه قال «وعلى آخر التسمية أتم» ونقلها الإمام ابن الجزري في النَّشر في القراءات العشر:(ص ١٩٦) عن كتاب (الاكتفاء) للداني بلفظ «وعلى آخر البسملة أتم»، ومن المحققين من يرى أن كتاب (الاكتفاء) غير كتاب (المكتفى) ولكنه مفقود والموجود هو (المكتفى) كالدكتور عبد الهادي حميتو في معجم مؤلَّفات الدَّاني: (ص ٢٠).

(٣) هو أبو الوكيل ميمون بن مساعد المصمودي مولى العلامة المقرئ أبي عبد الله الفخار، مقرئ فقيه من أهل فاس بالمغرب، وله تآليف عدة في القراءات منها (التحفة) و(الدُّرة)، و(المورد الروي) في النقط، (ت: ٨١٦ هـ)، الأعلام: (٣٤٢/٧)، معجم المؤلفين: (٦٦/١٣).

بِكِلْمَـةِ القُـرْآنِ صِـلْ والبَسْـمَلَة   لَفْـظُ تَعَـوُّذٍ وَإِنْ شِـئْتَ افْصِـلَه

ورَجِّحَـنَّ وَصْلَـهُ مُبَسْـمِلا   وَقَطْعَـه مَـن لم يُبَسْـمِلْ فُضِـلا[1]

انتهى.

وبقطعِ الكُلِّ قرأتُ، وإن لم تكن بسملةٌ فوجهان: القطعُ والوصلُ[2]، وبالأوَّلِ قرأتُ على كلِّ مَن قرأتُ عليه بالمغربِ.

قالَ رَحِمَهُ اللهُ[3]: بسم الله الرَّحمنِ الرَّحيمِ، أحمدُ اللهَ على كلِّ حالٍ، وصلى اللهُ على خيرِ خلقِه، محمدٍ وآلِه خيرِ الآلِ، وبعدُ: فهذا ما تيسر لي جمعه من تحريرِ الأوجهِ في بعضِ الآياتِ مِن طريقِ (الشَّاطبيةِ) على حسبِ ما قرأتُ به ووجدتُه مَنصوصاً في الكتبِ دونَ ما أخذتُه لفظاً ولم أجِدْه مَنصوصاً، فحيثُ أطلقَ النَّاظمُ الخلافَ وصَحَّ مِن طريقِه أمسكتُ عنه، وإلا صَرَّحتُ بما يصحُّ عنه[4] ساكتاً عن غيرِه، من غيرِ احتياجٍ إلى ذكرِه. وأتيتُ بأمثلةٍ يُقاسُ عليها ما أشبهها، واللهُ الموفقُ للصَّوابِ.

الاستعاذةُ مع البسملةِ: في ذلك في ابتداء السُّورةِ أربعةُ أوجهٍ: قطعُ الجميعِ، ووصلُ البسملةِ بأوَّلِ السُّورةِ، ووصلُ الاستعاذةِ بالبسملةِ مع القطعِ عليها، ووصلُ الجميعِ.

---

(١) ينظر: مخطوطة تحفة المنافع في أصل مقرأ الإمام نافع: (لوح ٤)، وهي أرجوزة طويلة جعلها بمثابة الشرح للدرر اللَّوامع لابن بَرِّي، وهي من أواخر ما نظمه إن لم يكن آخره.

(٢) في (ج، د): «أو الوصل».

(٣) يعني شيخه الإزميري، وهذا منهج المؤلِّف في جميع الكتاب عند نقل كلام شيخه الإزميري، كما أسلفت.

(٤) في (ج، د): «منه».

وأمّا أوجهُ البسملةِ بين السورتين فثلاثة لـمَن له البسملةُ: قطعُ الجميعِ، ووصلُ البسملةِ بأوّلِ السُّورة، ووصلُ الجميعِ[١]. انتهى.

[سُورَةُ الفَاتِحة]

قولُه تعالى: ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾ (الفاتحة٣، ٤)، و﴿ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ﴾ (القصص:٥١) و﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ (البقرة: ١١٣) ونحوُها، يختصُّ إدغامُها وإخفاؤُها بالسُّوسي خلافاً لمن جَعله للدُّوري والسُّوسي معاً كالمغاربةِ مِن ظاهرِ (الشَّاطبيةِ)[٢]، لكنْ مَن تأمَّلَ كلامَه عند قولِه:

ويُبْـدَلُ للسُّـوسيِّ كُـلُّ مُسَكَّنٍ ... مِنَ الهمزِ...[٣]

يحصلُ له ما هو المطلوبُ[٤] مِن التَّخْصِيصِ[٥].

ولا مانعَ مِن إجراءِ الأوجهِ الثلاثةِ فيما كان كالمثالين الأوَّلَين لِعروضِ الإدغامِ. والقصرُ مذهبُ الجمهورِ في حرفِ اللِّينِ، وهو تركُ المدِّ رَأْساً.

---

(١) لم أقف للأزميري على كتاب في القراءات السبع، وقد تقدم ذكر مؤلفاته في الدراسة.

(٢) لقول الشاطبي في البيت: (١١٦).

وَدُونَكَ الإدغامَ الكبيرَ وَقُطبُهُ ... أَبُو عَمرٍو البَصرِيُّ فِيهِ تَحَفَّلا

(٣) بيت رقم (٢١٦).

(٤) هكذا في (ب)، وأمّا في (أ، ج، د) فكتبت: «المط» !.

(٥) ولعل المراد بذلك: أنَّه من المتقرر أنَّه يمتنع وجه الإدغام للدوري والسوسي مع الهمز في السَّاكن، وهو ما نص عليه ابن الجزري في (الطيبة) بقولِه في باب الإدغام: لكن بوجه الهمز والمد امنعا. بيت رقم (١٢٣)، والشاطبي لم يذكر الدوري في الإبدال؛ فوجب أن يكون ممن يهمز، وعُلم بناءً عليه أنَّه لا يصح له الإدغام حينئذ على وجه الهمز لما تقدم.

[سُورَةُ البقرة]

قولُه تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝ الٓمٓ﴾ (الفاتحة ٧، البقرة: ١)، مَدُّها لازمٌ فيَتعيَّنُ[١] إشباعُها ولا تُجرى فيها المراتبُ، وبإجرائِها قرأتُ على جميعِ مَن قرأتُ عليه بالمغربِ، وهي طريقةُ ابنِ الفحَّامِ[٢] في (التجريدِ)[٣] حَسْبَمَا[٤] ذكرَه شيخُ[٥] شيخِنا خاتمةُ المحققين بالمغربِ أبو زيد عبدُالرَّحمن بنُ القاضي[٦] في (الفجرِ السَّاطعِ على الدُّررِ اللَّوامع)[٧] لابنِ بَرِّي - بتشديد الرَّاء - التَّازِي[٨].

---

(١) في (ج، د): «فتعيَّن».

(٢) هو الإمام: أبو القاسم عبد الرحمن بن عتيق بن خلف الصَّقَلي المعروف بابن الفحام، المقرئ النحوي المحقق نزيل الإسكندرية وشيخها ولد سنة (٤٢٢ أو ٤٢٥)، (ت: ٥١٦هـ). ينظر: التجريد: (ص ١١)، سير أعلام النبلاء (١٩/٣٨٧)، الأعلام (٣/٣١٦).

(٣) ينظر: التجريد لابن الفحام: (ص ١٣٧).

(٤) في (ج): «حيثما».

(٥) كلمة «شيخ» سقطت من (ب).

(٦) هو أبو زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي، المكناسي أصلا الفاسي موطنا، شيخ المغرب الأقصى، ومؤلَّفاته تزيد على الثلاثين مؤلَّفا أشهرها: (الفجر الساطع)، وهو أوسع شروح الدُّرر. (ت: ١٠٨٢)هـ. ينظر: الفجر الساطع (١/٧٥)، الأعلام (٣/٣٢٣).

(٧) ينظر: الفجر الساطع: (٢/٩١).

(٨) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن علي الرباطي المعروف بابن بري، عالم بالقراءات، من أهل تازة. من أشهر كتبه عند المغاربة: «الدُّرر اللَّوامع في أصل مقرأ الإمام نافع»، وعليها عدة شروح مشهورة، (ت: ٧٣١هـ). ينظر: الفجر الساطع(١/٢٣٠)، الأعلام (٥/٥).

وفي النُّوَيريِّ[١] ما يَشهدُ لهذا[٢].

(١) هو الإمام أبو القاسم محمد بن محمد النويري الميموني القاهري. ولد سنة (٨٠١هـ) له تصانيف، منها (شرح طيبة النَّشر)، و(شرح الدُّرة المضية)، توفي سنة ٨٥٧هـ. ينظر: الضوء اللامع (٢٤٦/٩)، الأعلام (٤٨/٧).

(٢) ينظر: شرح طيبة النَّشر في القراءات العشر للنويري: (٣٨٤/١).

ويتلخص من كلام ابن الجزري في النَّشر أن القُرَّاء مجمعون على مَدِّه مداً مشبعاً وإن اختلفوا في مقدار ذلك، وأن خلاف العلماء في المد اللازم يكون في مسألتين:

الأولى: في مقدار المد اللازم عموماً: فظاهر عبارة صاحب التجريد أن المراتب تتفاوت فيه كتفاوتها في المتصل وفي تلخيص ابن بليمة ما يشير إليه، والآخذون من الأئمة بالأمصار على خلافه، نعم اختلفت آراء أهل الأداء في تعيين هذا القدر المجمع عليه فالمحققون منهم على أنَّه الإشباع، والأكثرون على إطلاق تمكين المد فيه، وقال بعضهم: هو دون ما مد للهمز كما أشار إليه السخاوي أي دون أعلى المراتب وفوق التَّوسط وكل ذلك قريب.

الثَّانية: في تفاضل بعض أنواع اللازم على بعض فذهب كثير إلى أن مد المدغم منه أشبع تمكيناً من المظهر من أجل الإدغام لاتصال الصوت فيه وانقطاعه في المظهر، فعلى هذا يزاد إشباع لام على ميم من أجل الإدغام وكذلك دابَّة بالنسبة إلى محياي عند من أسكن، وكذلك الحال في إدغام الصاد في لفظ: (ذكر) في سورة مريم فينقص عند من أظهر بالنسبة لمن أدغم، وهو قول أبي حاتم السجستاني، ومذهب ابن مجاهد فيما رواه عنه الشذائي، ومكي بن أبي طالب، وابن شريح، والدَّاني، وذهب بعضهم إلى عكس ذلك وهو أن المد في غير المدغم فوق المدغم، وقد ذكره أبو العز في كفايته، وذهب الجمهور إلى التسوية بينهما في ذلك كله، لأن الموجب للمد هو التقاء السَّاكنين والتقاؤهما موجود فلا معنى للتفصيل بين ذلك.

وقال في التقريب: «واللازم ذهب بعضهم إلى التفاوت فيه أيضاً وهو طريق ابن الفحام وغيره، والناس قاطبة على خلافه وبه قرأتُ وبه آخذ». ينظر: النَّشر: (ص٢٤٠)، تقريب النَّشر: (ص

وفيه لورشٍ وأبي عمروٍ وابنِ عامر ثلاثةُ أوجهٍ: البسملةُ، والسكتُ، والوصلُ بين السُّورتين، وبالأخيرين فقط قرأتُ على كلِّ مَن قرأتُ عليه من المغاربةِ تَبعاً لظاهرِ التَّيسير[1].

قالَ ابنُ[2] الجزريِّ في (تحبيرِ التَّيسير):

«وبالبسملةِ قَرَأَ [3]لابنِ عامرٍ على الفارسيِّ وأبي الفَتْحِ، فهذا من المواضعِ التي خرَجَ فيها عن طرقِ الكتابِ»[4] انتهى.

قالَ بعضُ مشايخي: «لأنَّ الدَّانيَّ أسندَ[5] في بيانِ الطُّرقِ لابنِ عامرٍ قراءتَه على أبي الفتحِ، وأبو الفتح يَقرأُ بالبسملةِ لابنِ عامرٍ فينبغي أنْ يُذكرَ في (التَّيسيرِ) لابنِ عامرٍ البسملةَ؛ بل ذَكرَ السكتَ والوصلَ، فخرجَ عن[6] طريقِه». انتهى[7].

قولُه تعالى: ﴿لَا رَيْبَ﴾ (٢)، و﴿ٱلْمَوْتُ﴾(١٣٣)، وما أشبهُهما[8] مما وقعَ آخرَه[9]

---

(١٠٩).

(١) ينظر: التَّيسير للداني: (ص١٢٤).

(٢) في نسخة (أ): «ابن ابن الجزري» وهو خطأ؛ لأن التحبير لابن الجزري لا لابنه.

(٣) يعني نفسه أي: ابن الجزري.

(٤) ينظر: تحبير التَّيسير لابن الجزري: (ص٣٩).

(٥) في (د): «الداني أخذ». وسقطت كلمة: «لأن».

(٦) في (ج): «على».

(٧) سقطت من (ب).

(٨)في (ب، ج ، د): «وشبههما». .

(٩) في (ج، د): «قبل آخره».

حرفُ لِينٍ، في الوقفِ عليه ثلاثةُ أوجهٍ[١]، والمرادُ بالقصرِ هنا تركُ المدِّ رَأساً، وليسَ كالقصرِ في حروفِ المدِّ. انتهى.

والمشهورُ مِن هذه الأوجهِ التَّوسط، نصَّ عليه الدَّانيُّ، المجرادُ[٢]، وبه قَرأتُ على المغاربةِ[٣].

قالَ الإمامُ ابنُ بَرِّي:

«وَقِـفْ بِنَحْـوِ سَـوْفَ رَيْـبَ عَـنْهُمَا ... بالمـدِّ وَالقَصْـرِ وَمَـا بَيْـنَهُمَا»[٤]

قولُه تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ (٢)، يأتي فيه للسُّوسيِّ على وجهِ الإدغامِ مع الطُّولِ الطُّولُ في[٥] ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾، وعلى توسُّطِهِ التَّوسطُ، وعلى قصرِه القصرُ في ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾، على

---

(١) وقع خطأ في (ب) فكتبت كلمة: «المجراد» هنا بدلاً من مكانها الصحيح وهو بعد عبارة «نص عليه الدَّاني».

(٢) في (أ، د): «الداني المجراد». وسقطت «المجراد» من (ج). ويبدو أن العبارة فيها خلل، ويمكن أن يكون المراد «**الدَّاني والمجراد**»؛ فقد وجدت في الفجر الساطع النص على أن الدَّاني اختار هذا الوجه، وكذا نقل عن المجراد اختياره لهذا الوجه والمقصود بـ«المجراد»: هو محمد بن محمد بن عمران السلاوي، المعروف بابن المجراد، له شرح على الدُّرر اللَّوامع سماه: «إيضاح الأسرار والبدايع وتهذيب الغرر والمنافع»(ت: ٧٧٨هـ). ينظر: الفجر الساطع: (١/٥٣)، قراءة نافع: (١/٧١٠)، هدية العارفين: (٢/١٦٩).

(٣) وقد نص ابن القاضي علي ذلك فقال: «المختار من هذه الأوجه التَّوسط كما عند الدَّاني وبه الأخذ عندنا في فاس في المهموز وغيره» ونقل عن المجراد قوله: «المختار من هذه الأوجه التَّوسط وهو الذي أخذ به الحافظ وكذا عند الشراح». ينظر: الفجر الساطع (٢/٣٠٢)، قراءة نافع (١/٣٣٤).

(٤) في (ب): «نحو». ينظر: الفجر الساطع: (٢/٢٩٧).

(٥) سقطت من (ب).

الصحيحِ مِن الأقوالِ كما أشارَ إلى ذلك شيخُ شيخِنا[١] المنصوريُّ، نزيلُ قسطنطينة في منظومتِه بقولِه:

«وَسَـــوِّينَ عَـــارِضَ الإِدْغَـــامِ   بِعَـارِضِ الوُقُـوْفِ[٢] فِي الأَحْكَـامِ
عَـلَى الصَّـحِيْحِ دُوْنَ مَـنْ قَـدْ وَقَفَـا   مُثَلِّثـاً تَطْـوِيْلَ مُـدْغَمٍ قَفَـا»[٣]

قولُه [تعالى][٤]: ﴿هُدًى﴾ وبابُه، ممَّا إذا كانَ السَّاكن الذي يَلقى الألفَ[٥] المُمالةَ تنويناً مِن الأسماءِ المقصورةِ الوَاقعةِ في القرآنِ، وهي خمسَ عشرةَ[٦] كلمةً[٧]، وقد جَمعها بعضُهم في بيتٍ وربعِ بيتٍ آخرَ فقالَ:

«مُصَلًى أَذًى[٨] غُزًى عَمًى مُفْتَرًى هُـدًى   مُسَمًّى قُرًى مَثْوًى[٩] فَتًى وَضُحًى سُدًى
مُصَـفًّى سُـوًى مَـوْلًى فَـذَى القَصْـرُ عَمَّـهَا   سِوَاهَا صَحِيْحُ اللَّامِ إِعْرَابُهُ[١٠] بَدَى»[١١]

---

(١) في (ب): «مشايخنا».

(٢) في نسخة (ب): «الوقف» وبها يكون في البيت كسر؛ إذ النظم يوافق تفعيلات الرجز.

(٣) ينظر: مخطوط: حل مجملات الطيبة للمنصوري (لوح ٢٠)، إلا أنَّه كُتب في البيت الثَّاني هكذا: «على الصحيح دون من وقفا» بحذف لفظ «قد» والصواب ما أثبته.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في (ب): «ألف».

(٦) هكذا في (ب)، وفي (أ، ج، د): «خمسة عشر».

(٧) سقطت من (ب).

(٨) في (ب): «اذ» وفي الفجر الساطع «أدى» ص٢١٨.

(٩) في الفجر الساطع: «فتوى»: (ص٢١٨).

(١٠) في (ب): «اعرابها».

(١١) الأبيات لابن عاشر(ت:١٠٩٠هـ)، ينظر: دليل الحيران لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المارغني (ت١٣٤٩هـ): (١/٣٠٤)، لكنه لم يذكر «عمى» و«مثوى»، ونص الدَّاني على هذه

فيها لورشٍ وجهان وقفاً[١]: الفتحُ والتَّقليلُ، ما لم تكن رأسَ آيةٍ ك (سدىً)، أو ذاتَ راءٍ ك (مفترىً)، فليسَ فيهما[٢] إلا التَّقليلُ؛ على أنَّ الخلافَ فيما لم تكن فيه الرَّاءُ من الأسماءِ المقصورةِ[٣]، مُفرَّعٌ على القولِ بإمالةِ ما ليس فيه الرَّاءُ من ذواتِ الياءِ، وأمَّا على القولِ بفتحِه فليسَ هنا إلا الفتحُ قولاً واحداً.

قولُه تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ (٦)، وَ﴿أَءُنزِلَ﴾ (ص: ٨)، و﴿أَئِنَّكُمْ﴾ (الأنعام: ١٩)، ونحوُها، يُمَدُّ مَدّاً مُشبعاً[٤] لقالونَ وأبي عمرو وكذا لهشام، مُطلقاً بقدرِ مَراتبِهم، وعليه فيُجمع بين المدِّ وألفِ الإدخالِ على الصحيحِ مِن الأقوالِ كما أشارَ إلى ذلك شيخُ شيخِنا ابنُ[٥] القاضي رَحِمَه اللهُ بقولِه:

الخلافات فقال: «فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم ذلك السَّاكن هناك». وقالَ ابنُ الجزري: وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقًا من ذلك في الوقف عمن أمال، وقرأ بينَ بين حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي رَحِمَه الله حيث قال: وقد فخموا التنوين وقفاً ورققوا وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي فقال: وقد فتح قومٌ ذلك كله. (قلت) : ولم أعلم أحدًا من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتابٍ من كتب القراءات، وإنما هو مذهبٌ نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية..». وتبعه الخليجي وغيره. ينظر: التَّيسير: (ص١٨٨)، النشر: (٧٥/٢)، حل المشكلات: (ص ٦٦)، إبراز المعاني: (ص ٢٥٧)، الفجر الساطع: (٣١٨/٣-٣٢١).

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ج، د): «فيها».

(٣) في (ج): «المصورة»، وفي (د): «المقصور».

(٤) المقصود أنَّه يصبح من قبيل المد المتصل، وهو قول ابن شريح وغيره.

(٥) سقطت من (ب).

«والجمع بَيْنَ المَدِّ وَالإِدْخَالِ ... هُوَ الصَّحِيْحُ قُلْ مِنَ الأَقْوَالِ»[١]

انتهى.

حاصلُ الأمرِ أنَّ المسألةَ خلافيةٌ قديماً وحديثاً، فمَن طَالَعَ نُصوصَ الأئمةِ في الفجرِ السَّاطعِ لابنِ القاضي[٢] جَزَمَ بِمَا قالَه؛ لأنَّه أتى بنصوصٍ شَتَّى[٣]، ومَن لَم يُطالعْها[٤] وقَلَّدَ جَزَمَ بخلافِ ما قالَ، وهو إنَّما يَمُدُّ مَدَّ الصِّيغةِ[٥]، ومعلومٌ أنَّ المقلدَ في رِبقةِ الجهلِ. انتهى[٦].

---

(١) ذكر ابن القاضي هذا البيت في كتابه «الجامع المفيد» بمعناه، حيث قال:

والجمع بين المطِّ والإلحاق ... هو الذي جاء عن الحُذَّاق. ينظر: الجامع المفيد لابن القاضي: (ص ١٣٢).

(٢) ينظر: الفجر الساطع: (٣٣١-٣٣٧).

(٣) مما أورده ابن القاضي: قول ابن شريح: «إذا أدخل هشام بين الهمزتين ألفاً مدها للهمزة الثَّانية ويلزمه إجراء الخلاف لقالونَ وأبي عمرو» ينظر: الفجر:(ص ٣٣٤)، النَّشر: (ص٢٧٢).

(٤) في (أ): «يطّلعها».

(٥) أي: حركتين.

(٦) يتلخص من كلام ابن الجزري في المسألة:

أنه اختلف في(أأنتم، أئنا، أؤنزل) حالة الإدخال عن قالون وأبي عمرو وهشام: فذهب ابن شريح في الكافي وجماعة ووافقهم المالقي في شرح التَّيسير -وهو الذي قرأ به ابن الجزري من طريق ابن شريح كذلك- إلى أنَّه يصير من قبيل المتصل لقوة سببية الهمز ووقوعه بعد حرف المد من كلمة. وذهب الجمهور إلى المد حركتين، وهو قول ابن مهران، وحكى بعضهم الإجماع عليه. ورجحه ابن الجزري؛ حيث قال: «وهو الذي يظهر من جهة النظر؛ لأن المد إنما جيء به زيادة على حرف المد الثابت؛ بيانا له وخوفا من سقوطه لخفائه، واستعانة على النطق بالهمز بعده لصعوبته، وإنما جيء بهذه الألف زائدة بين الهمزتين؛ فصلا بينهما واستعانة على الإتيان بالثَّانية، فزيادتها هنا كزيادة المد في حرف المد، ثم فلا يحتاج إلى زيادة أخرى، وهذا هو الأولى بالقياس

قَالَ رَحِمَه اللهُ: سورةُ البقرة: قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ (٤) الآية، فيه لقالونَ أربعةُ أوجهٍ: القصرُ والمدُّ، وعلى كلٍّ منهما الإسكانُ والصِّلةُ. انتهى[١].

تَعرَّضَ لهذه الآيةِ للردِّ على مَن يقولُ إنَّه لا يأتي على القصرِ إلا الصلةُ، وعلى المدِّ إلا الإسكانُ، وله أدلةٌ واهيةٌ لا [طائلَ][٢] تحتَها[٣].

قولُه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾(٨) المجرور، قرأتُه على المغاربةِ بالإمالةِ والفتحِ لكلٍّ واحدٍ[٤] مِن الدُّوريِّ والسُّوسيِّ مِن ظاهرِ الشَّاطبيةِ[٥].

قَالَ رَحِمَه اللهُ: قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ الآية، للدُّوريِّ بالإمالةِ، انتهى.

والأداء، والله تعالى أعلم». النَّشر:(٢٦٥، ٢٦٦).

(١) تحريرات المنصوري: (ص ٥٢). وسقطت كلمة «الإسكان» من (ب).

(٢) في (أ): «طال».

(٣) ينظر: إرشاد الطلبة للمنصوري: (ص ١١)، حيث ذكر أدلتهم والرد عليها.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) لقول الشاطبي: «وخلفهم في الناس في الجر حصلا» ونص السخاوي على أن الشاطبي كان يقرئ بالإمالةِ من طريق الدُّوري وبالفتحِ من طريق السُّوسي، وذكره ابن الجزري في النشر للدُّوري فقط: فقال: «والوجهان (الفتح والإمالة) صحيحان عندنا من رواية الدُّوري عن أبي عمرو وقرأنا بهما وبهما نأخذ»، وقال الخليجي: «والمنقول عنه توزيع الخلاف بين الراويين وهو الذي أخذنا به» وكذا في مختصر بلوغ الأمنية (ص ٢٥٢)، والإمالة رواها الدَّاني من طريق أبي طاهر وهو الذي أسند رواية الدُّوري عنه. ينظر: المفردات للداني: (ص ٢٢٨)، النَّشر: (ص ٤١٠)، فتح الوصيد: (٤٦٥/٢)، إبراز المعاني: (ص ٢٥٥)، حل المشكلات: (ص٧٥)، التَّيسير: (ص١٨٦).

قالَ ابنُ الجزريِّ ما نصُّه: «قلت: يعني من روايةِ الدُّوريِّ عنه؛ لأنَّه تقدَّم في الأسانيدِ أنَّه قرأَ بروايةِ الدُّوريِّ عن أبي عمرو على الفارسيِّ عن أبي طاهر، وهذا من الدَّقائقِ فاعلمْه، والله الموفق[1]. انتهى.

(١) الكلام موجود بمعناه في النَّشر: (ص٤١٠).

تنبيه:

إمالةُ ﴿ٱلنَّاسِ﴾ كبرى، و﴿أَعۡمَىٰ﴾ في الأوَّلِ في الإسراء[1](٧٢)، و﴿وَنَـَٔا﴾(الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١) للسُّوسيِّ، على ما ذكرَه الشاطبيُّ[2]، والياءُ من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ (١) له أيضاً، والهاءُ منها[3] ومن ﴿طه﴾ (طه: ١) لأبي عمرٍو[4].

قولُه: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ (١٣) ونحوه: فيه لحمزةَ وهشامٍ وقفاً خمسةُ أوجهٍ: ثلاثةٌ مع وجهِ الإبدالِ، واثنان مع وجهِ التسهيلِ، وهما المدُّ والقصرُ مع الرَّومِ، وبالإبدالِ[5] فقط قرأتُ على المغاربةِ.

قوله: ﴿مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾(١٤)، فيه لحمزةَ وقفاً ثلاثةُ أوجهٍ:

الأوَّلُ: تسهيلُ الهمزةِ بينها وبين الواوِ.

الثَّاني: إبدالُها ياءً محضةً.

الثَّالثُ: حذفُها مع ضمِّ الزَّاي[6].

---

(١) في (أ): «في الإسراء الأول».

(٢) قال الشاطبي: «وأعمى في الاسرا حكم صحبة أولا»

وقوله: «نأى شرع يمن باختلاف وشعبة ... في الاسرا»

والمشهور عن السُّوسي الفتح كما ذكر الشراح. ينظر: فتح الوصيد: (٢/٤٣٧)، وإبراز المعاني: (ص٢٤٠).

(٣) سقطت من (ج).

(٤) قال الشاطبي: «وكم صحبة يا كاف والخلف ياسر ... وها صف رضا حلوا وتحت جنا حلا»

والوجهان صحيحان عن السُّوسي في (الياء). ينظر: فتح الوصيد: (٣/٩٦٨).

(٥) أي: ثلاثة الإبدال قصراً وتوسطاً وطولاً.

(٦) قال الشاطبي: «وفي غير هذا بينَ بين»، وقال:

ويَجري مع كلٍّ مِن الثلاثةِ سكونُ الوقفِ، والمقروءُ به في المغربِ الأوَّلُ؛ لأنّه[١] قياسيٌّ، والمقدَّمُ عندَهم مِن أوجهِ سكونِ الوقفِ المدُّ الطَّويلُ، عملاً بقولِ صاحبِ (الدُّررِ اللَّوامع في قراءةِ نافع):

«وَلِسُكُونِ[٢] الوَقْفِ وَالمَدَّ أَرَى»[٣].

وفيهِ لورشٍ ثلاثةُ أوجهٍ بارزةٍ إذا انفردَ[٤]، وإذا اجتمع مع ﴿ءَامَنُوا﴾(٩) قبلَه فلَه ستةُ أوجهٍ: قصرُ الأوَّلِ يأتي عليه ثلاثةُ أوجهٍ في ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾[٥]، وتوسطُه يأتي عليه التَّوسطُ والطُّولُ، وطولُه يأتي عليه الطُّولُ في ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾[٦].

قولُه: ﴿مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ (٢٥)، قرأناه لخلفٍ بالنَّقلِ والسكتِ وقفاً، ولخلادٍ بالنَّقلِ والسكتِ وتركِه على المغاربةِ، مِن ظاهرِ (الشَّاطبيةِ)[٧].

«والاخفش بعد الكسر ذا الضم أبدلا ... بياء»، وقال: «ومستهزءون الحذف فيه ونحوه».

ينظر: بيت رقم (٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٧)، النَّشر: (٣٣٠، ٣٣١).

(١) في (ج): «إلا أنه».

(٢) في (ب): «وسكون».

(٣) ينظر: الفجر الساطع: (ص ١٤٥).

(٤) المقصود: أوجه البدل الثلاثة.

(٥) في (ج، د): «يستهزئون» هنا وبعده.

(٦) ينظر: حل المشكلات: (ص٧٧)، وهو باعتبار أن الثَّاني من البدلين موقوف عليه، وعلى الاعتداد بالعارض كذلك، فجوزوا فيه ما تقدم؛ لأن العارض أضعف من البدل، وأمَّا من لم يعتد به فليس له إلا ثلاثة التسوية.

(٧) قال الشاطبي: «وعن حمزة في الوقف خلف..» إلى قوله: «وشيء وشيئا لم يزد». والذي عليه

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ في الوقفِ لحمزةَ وجهان: النَّقلُ والسكتُ، انتهى.

قولُه: ﴿مُّطَهَّرَةٌ﴾ (٢٥) ونحوه، مما فيه حرفٌ من حروفِ «أكهر»، فيه للكسائيِّ وقفاً الفتحُ والإمالةُ[١]؛ إلا أنّي قرأتُه على المغاربةِ بالفتحِ[٢] لا غير.

والممالُ ما قبل هاءِ التَّأنيثِ، وأمَّا هاءُ التَّأنيثِ فتُحمل إمالتُها؛ على أنَّه إذا أُميلَ ما قبلَها فلا بُدَّ أنْ[٣] يصحبَها في صَوتِها ما مِن الضَّعفِ خَفِيّ، يُخالف حالَها إذا لم يُمَلْ ما قبلَها، وإن لم يكن الحالُ مِن جنسِ التَّقريبِ إلى الياءِ، فسُمِّي ذلك المقدارُ إمالةً، نصَّ على ذلك الحافظُ والإمامُ[٤] والله تعالى أعلم.

العمل السكت والنَّقل فقط لأن الساكتين في الوصلِ منهم من ينقل وقفاً ومنهم من يقره على حاله، وأمَّا أهل التحقيق فهم مجمعون على النَّقل وقفاً، وقال الإزميري: «والأولى ترك الوجه الثَّالث لحمزة وهو عدم السكت». ووافقه الضباع، وخالفه المتولي فذكر عدم السكت لخلاد. ينظر: النَّشر: (ص ٣١٨)، بدائع البرهان: (ص٥٥)، الروض النضير: (ص٥٥)، مختصر بلوغ الأمنية للضباع: (ص ٢٢٥).

(١) إنما فتح لأنَّه لم ينطبق فيه شرط إمالة حروف (أكهر) على المذهب التفصيلي وهو أن يسبقه ياء أو كسرة، وهذا المذهب هو المقدم أداء، وأمَّا المذهب الثَّاني فهو المذهب الإجمالي: وهو الإمالة مطلقاً سوى ما قبله ألف، كما نص عليه الشاطبي بقولِه: «وبعضهم سوى ألف عند الكسائي ميلا».

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ج، د): «من أن».

(٤) لعله قصد الشاطبي وابن الجزري قال الشاطبي: «وفي هاء تأنيث الوقوف وقبلها ممال الكسائي» بيت رقم (٣٣٩)، وقالَ ابنُ الجزري في (طيبة النَّشر): «وهاء تأنيث وقبل ميل». بيت رقم

فَاحتَلْ بِذَهْنِكَ أَحْيَلا[١].

قولُه: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ (٣١)، المقروءُ به عند المغاربةِ لقالونَ والبَزِّيِّ وأبي عمرٍو على قصرِ المنفصلِ مدُّ (أولاء إن) فقط، وعلى مَدِّه مدُّه[٢] لقالونَ والدوريِّ، ولورشٍ بإبدالِ الهمزةِ الثَّانيةِ حرفَ مَدٍّ ولينٍ، ولقنبلٍ بالتسهيلِ فقط.

قالَ رَحِمَه اللهُ: ﴿بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ (٣١)، لقالونَ والبَزِّي وأبي عمرو على قصرِ المنفصلِ وجهان في{ أولاء إن } المد والقصر، وعلى مَدِّه مَدُّ { أولاء } فقط لقالونَ والدوريِّ، انتهى[٣].

قولُه: ﴿أَنۢبِئْهُم﴾(٣٣)، فيه لحمزةَ وقفاً وجهان: إبدال الهمزة ياء، مع ضم الهاء وكسرها[٤]، إلا أني لم أقرأ على المغاربةِ إلا بالأوَّلِ.

قوله: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ﴾(٣٧)، المقروءُ به عندَ المغاربةِ التَّقليلُ مع توسطِ البدلِ، إلا مِن طرقِ نافعٍ فبستةِ أوجهٍ؛ مِن ضَربِ وجهي ﴿فَتَلَقَّىٰٓ﴾ في ثلاثةِ ﴿ءَادَمُ﴾؛ عملاً بقولِ الإمامِ القيسيِّ الفاسيِّ[٥] رَحِمَه اللهُ:

---

(٣٢٧).

(١) اقتباس من جزء من بيت في الشَّاطبية رقمه: (٢٥٨).

(٢) سقطت من (ج).

(٣) وما ذكره عن الإزميري هو الذي وجدته عن الخليجي: (ص٧٩)، ورجحه في مختصر بلوغ الأمنية: (ص٢١٨).

(٤) كلا الوجهين صحيحان؛ إلا أن ابن الجزري قال: «فضم هذه الهاء أولى وآصل» ينظر: النَّشر: (ص٣٢١).

(٥) في (ج): (الفارسي). والصواب ما أثبته. وهو : أبو عبد الله محمد بن سليمان بن موسى القيسي،

«وَمَا لَيْسَ فِيْهِ الرَّاءُ يُتْلَى لِوَرْشِهِمْ   بِسَتَّةِ أَوْجُهٍ رَوَوا دُوْنَ مَا حِجْرِ»[١]

قَالَ رَحِمَه اللهُ: قوله: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ﴾، لورشٍ خمسةُ أوجهٍ: الفتحُ مع ثلاثةِ البدلِ، والتَّقليلُ مع التَّوسطِ والطُّولِ، انتهى.

وعكسُ هذهِ الآيةِ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ﴾ إلى ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ (٣٤)، فيأتي على قصرِ البدلِ فتحُ ﴿أَبَىٰ﴾، وعلى توسطِه الفتحُ والتَّقليلُ، وعلى طولِه كذلك.

قوله: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ (٥٤)، لم[٢] نأخذ إبدالَه للسُّوسيِّ على المغاربةِ فقط[٣].

قوله: ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ﴾ (٥٥)، في الوصلِ للسُّوسيِّ بالإمالةِ فقط مع تفخيمِ لامِ[٤] الجلالةِ.

شيخ الجماعة بفاس، من أبرز تآليفه : القصيدة الرائية في أحكام الوقف على قراءة الإمام نافع أو «الأجوبة المحققة» وهو الأشهر، و «الميمونة الفريدة في الضبط» وغيرهما، (ت: ٨١٠هـ) ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة لعبد الهادي حميتو: (٢/ ٦٧٤)

(١) هذا البيت من القصيدة الرائية، نقلها كاملة الدكتور عبد الهادي في كتاب: قراءة الإمام نافع عند المغاربة لعبد الهادي حميتو: (٢/ ٧٠٨) وهي كما ذكر جزء من كتاب الأجوبة المحققة للقيسي. ينظر: الفجر الساطع: (٣/ ٢٢٤)؛ إلا أنَّه قال: «في الرَّاء».

(٢) سقطت من (ج).

(٣) وهو الذي رجحه ابن الجزري، حيث قال: «وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال الهمزة من (بارئكم) في حرفي البقرة بإحالة قراءتها بالسّكون لأبي عمرٍو ملحقًا ذلك بالهمز السَّاكن المبدل، وذلك غير مرضيٍّ ؛ لأنّ إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفًا، فلا يعتدّ به»وتبعه (أعني: بترك إبدالها) الصفاقسي وغيره. النَّشر: (ص٢٩٤). غيث النفع: (ص٣٨٠).

(٤) سقطت من (ب).

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ﴾، في الوصلِ للسُّوسيِّ ثلاثةُ أوجهٍ: الفتحُ ولا تكونُ اللامُ إذ ذاكَ إلا مفخمةً، والإمالةُ مع تفخيمِ اللامِ[1] وترقيقِها. انتهى[2].

قولُه: ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾(٦٥)، فيه لحمزةَ وقفاً[3] وجهان: التسهيلُ بينَ بين، ووزنُ قَالِيْن، ويَجري مع كلٍّ منهما سكونُ الوقفِ[4]، إلا أنِّي لم آخذْ بوزنِ قَالِيْن على المغاربةِ.

قولُه: ﴿ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ﴾ (٨٣)، فيه للسُّوسيِّ الإظهارُ والإدغامُ والمقروءُ به في المغربِ الإدغامُ فقط.

وإذا جمعتَ[5] من﴿بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ إلى ﴿ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ﴾ فله إدغامُ[6] الأوَّلِ[7] مع وجهين في الثَّاني لغيرِ المغاربة.

قولُه: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا﴾ إلى ﴿شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ (١٠٦)، المقروءُ به عندنا لورشٍ توسطُ ﴿ءَايَةٍ﴾ و﴿شَيۡءٖ﴾ فقط، إلا مِن طرقِ عَشْرِ نافعٍ فبستةِ أوجهٍ.

---

(١) في (د): «تفخيمها».

(٢) وهو الذي ذكره المنصوري عنه في تحريراته: (ص ٨٤)، والخليجي (ص٨٦).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أي: أوجه المد العارض للسكون الثلاثة.

(٥) في (ج، د): «اجتمعت».

(٦) في (ب): «الإدغام». وفي (ج): «فإدغام».

(٧) المقصود بالأول: (إسرائيل لا) وبالثَّاني:(الزكاة ثم).

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: قوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ الآية، لورشٍ أربعةُ أوجهٍ: قصرُ ﴿ءَايَةٍ﴾ مع توسطِ ﴿شَيْءٍ﴾، وتوسطُهما، ومدُّ ﴿ءَايَةٍ﴾ مع توسطِ ﴿شَيْءٍ﴾، ومدِّه. انتهى.

وعكسُ هذه الآيةِ ﴿لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ إلى ﴿الْآخِرَةِ﴾ (آل عمران: ١٧٦) فيأتي على توسطِ اللِّينِ ثلاثةُ أوجهٍ في ﴿الْآخِرَةِ﴾، وعلى طولِه الطُّولُ. وفيها مِن الخلافِ ما في ﴿الْأُولَى﴾[١].

قولُه: ﴿إِلَّا خَائِفِينَ﴾(١١٤)، إبدالُه ياءً لحمزةَ وقفاً لحنٌ، كما أشارَ إليه ابنُ مُبارك السِّجلماسي[٢]- بكسرِ السين، نسبةٌ إلى سِجل مَاسَّة بتشديدِ السِّينِ، وهو ما بين ماسَّة وذرعة[٣]- الفاسيّ بقولِه في داليته[٤] في وقفِ هشام وحمزة - وقد أجادَ فيها رَحِمَهُ اللهُ -:

«وَكُلُّ مَا قِيلَ مِنْ إِبْدَالِ هَمْزَتِهِ[٥] بِخَالِصِ الوَاوِ وَاليَاءِ فَذَاكَ رَدِ
وَعُدَّ لَحْناً وَلِلْأَنْبَاطِ نِسْبَتُهُ وَشَذَّ قَوْلُ ابْنِ مِهْرَانَ بِهِ فَعِدِ[٦]»[٧]

---

(١) سيأتي الكلام عليها في سورة النجم إن شاء الله.

(٢) في (ب): «المبارك». هو الحافظ: محمد بن مبارك السجلماسي إمام مسجد الشرفاء بفاس ومن أصحاب ابن القاضي، وصاحب القصيدة «الدالية» في الهمز (ت ١٠٩٢هـ)، ينظر: قراءة نافع: (١١٥٠/١).

(٣) في (ج، د): «وزرعة».

(٤) في (ب): «واليته». وفي (د): «ودواليته».

(٥) في (د): «همزة».

(٦) في المنظومة ضبطت: (فعُدِ)، وفي (أ) بفتح العين.

(٧) منظومة الدالية في تخفيف الهمز لحمزة وهشام للسجلماسي، مخطوط (لوح٥).

قولُه: ﴿مُصَلًّى﴾ (١٢٥)، هو ونظائرُه مِن الألفاظِ السَّبعةِ، وقد جمعها شيخُ شيخِنا ابنُ القاضي في قولِه:

«مُصَلًّى وَيَصْلَاهَا مَعاً ثُمَّ قَوْلُه يُصَلَّى[1] سَيَصْلَى تَصْلَى يُصَلَّى بِلا امْتِرَا

بِفَتْحٍ وَتَقْلِيلٍ لِلأزرقِ قَدْ جَرَتْ كَذَا العُتَقِي[2] أَيضاً فَخُذْهُ مُحَرَّرَا»[3]

فيه لورشٍ وجهان، واعلم أنَّ الوجهين فيه مفرعان على مذهبِ مَن يأخذُ في ذواتِ الياءِ الخاليةِ مِن مجاورةِ الرَّاءِ بالإمالةِ، وأمَّا مَن يأخذُ فيها بالفتحِ فإنه يفتحُ ويفخِّمُ هنا مِن غيرِ خلاف.

واعلم أنَّ ﴿مُصَلًّى﴾ و﴿يَصْلَى ٱلنَّارَ﴾ (الأعلى: ١٢) خلافُهما في الوقفِ[4]، وأمَّا في

---

(١) في (ب): «سيصلى».

(٢) كذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «العمقي»، وعليها تصويب في الهامش غير واضح، وما أثبته هو الموجود في التراجم، والمقصود: أبو الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن العتقي، صاحب الإمام مالك، راوٍ مشهور بالقراءة متصدر ثقة، أخذ القراءة عرضا عن ورش، وهو ثالث الرواة عن ورش عند المغاربة، (ت٢٣١هـ)، ينظر: غاية النهاية: (١/٣٨٩)، قراءة نافع: (ص١٣٤٣).

(٣) لم أقف عليه في المصادر المعنية، سواء كتب ابن القاضي نحو : بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادات على التَّيسير لابن القاضي، والجامع المفيد لابن القاضي، وبعض كتبه الأخرى عن طريقِ بعض المحققين لها، أو شروح الدرر اللوامع مثل الفجر الساطع لابن القاضي، و النجوم الطوالع للمارغيني، القصد النافع للشريشي، وتحصيل المنافع للسملالي الكرامي، وشرح المنتوري. وغير ذلك من ما استطعت الاطلاع عليه من كتب المغاربة، كما لم أهتد إليه عند أحد ممن له عناية بهذا الفن ممن علمت من المشارقة والمغاربة حتى حين الانتهاء من البحث في تاريخ ١٤٣٣/١/١٧هـ.

(٤) ينظر: الفجر: (٣/٤٢٩).

الوصلِ فلا خلافَ في تفخيمِها للسَّاكنِ، وإليه أشارَ ابنُ عبدِ الكريمِ[١] بقولِه:

«سِوَىٰ حَرْفِ سَبِّحْ مَعْ مُصَلًّى فَغَلِّظَنْ ... لَدَىٰ الوَصْلِ حَتْماً مَا هُنَاكَ مُنَـازِع»[٢]

قولُه: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ﴾ (١٤٠)، فيه لحمزةَ وقفاً خمسةُ أوجهٍ:

الأوَّلُ: النَّقلُ مع التسهيلِ.

الثَّاني: عدمُ السكتِ على اللامِ مع تسهيلِ الثَّانيةِ.

الثَّالثُ: كذلك مع تحقيقِها.

الرَّابع: السكت مع تسهيلِها.

الخامس: كذلك مع تحقيقها[٣].

قوله: ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ (١٤٢)، فيه للحرميّين وأبي عمرو تحقيقُ الأولى وتسهيلُ الثَّانيةِ بينها[٤] وبين الياءِ، وعنهم أيضا إبدالُها واواً، وبه الأخذُ بالمغربِ.

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ (١٨٦)، لقالونَ بالحذفِ فيهما. انتهى، وبه قرأتُ على كلِّ مَن قرأتُ عليه بالمغربِ.

---

(١) هو: أبو الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي من المعاصرين لابن بري، له شرح على الدُّرر اللَّوامع اسمه (الفصول) على ما ذكره د: عبد الهادي حميتو، والشيخ البوشخي، ولم تُذكر سنة وفاته حسب علمي، ولم يشر أحد المؤلفين إلى وجود الكتاب، بل قال: الشيخ البوشخي (محقق الفجر): «لم أجد لهذا الشرح أثرا»، ينظر: الفجر الساطع: (١/٥٦)، قراءة نافع: (٢/٥٤٢).

(٢) والصواب أن هذه الأبيات للإمام أبي عبد الله القيسي ذكرها ضمن كتابه الأجوبة المحققة، كما نص عليه ابن القاضي في الفجر الساطع: (٣/٤٤٥).

(٣) ووافقه الخليجي في حل المشكلات: (ص ٨٨).

(٤) في (ب): «بينهما».

قالَ المُحقِّقُ[١]: «والوجهان صحيحان إلا أنَّ الحذفَ أكثرُ وأشهرُ»[٢]. انتهى.

فإذا رُكِّبَ مع ميمِ الجمعِ فيُتَصوَّرُ له ستة أوجهٍ؛ باعتبار حذفِهما وإثباتِهما مع القصرِ والمدِّ[٣]، وأمَّا إذا اعتبرنا حذفَهما وإثباتَ الثَّاني فقط، وإثباتَهما مع القصرِ، وحذفَ الثَّاني فقط، وإثباتَهما مع المدِّ وحذفَ الثَّاني فقط، فيُتَصوَّرُ له اثنا عشر وجهاً[٤].

قوله: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ﴾ إلى ﴿ذِكۡرٗا﴾ (٢٠٠)، المأخوذُ به عندنا توسطُ البدلِ مع التَّفخيمِ إلا من عشرِ نافع، فبستةِ أوجهٍ.

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ﴾ **الآية، لورشٍ خمسةُ أوجهٍ: قصرُ البدلِ مع تفخيمِ** ﴿ذِكۡرٗا﴾ **وترقيقِه، وتوسطُه مع التَّفخيمِ فقط، ومدُّه مع التَّفخيمِ والترقيقِ، انتهى**[٥].

قولُه: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعۡنَتَكُمۡ﴾ (٢٢٠)، أخذتُه بالوجهين على كلِّ مَن قرأتُه[٦]

---

(١) يعني: ابن الجزري.

(٢) هكذا في النَّشر: (ص٤٩٨) ويفهم كذلك من النَّشر جواز الحذف أو الإثبات في أحدهما دون الآخر.

(٣) وذلك أن لك في الميم إسكان وصلة وعلى كلٍّ منهما قصر وتوسط في (الداعي إذا) فهذه أربعة على وجه إثبات الياء، وأمَّا على حذف الياء فوجهان: الصلة وعدمها ولا مد في الآية حينئذ.

(٤) وهي الستة السابقة إضافة إلى حذف الأول وإثبات الثَّاني مع الصلة وعدمها فهذان اثنان، وكذلك إثبات الأول مع القصر والتَّوسط مع حذف الثَّاني مع الصلة وعدمها فهذه أربعة أوجه، فصار المجموع إلى اثني عشر وجهاً.

(٥) فامتنع التَّوسط مع التَّرقيقِ لعدم وروده. ينظر: أجوبة المسائل المشكلات: (ص٧٥).

(٦) في (ب)«قرأت».

عليه، قالَ في (التَّيسيرِ) ما نصُّه: «البَزِّي[١] من روايةِ أبي ربيعة عنه ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ بتليينِ الهمزةِ، والباقون بتحقيقِها»[٢].

فظهرَ منه أنَّ التحقيقَ الذي ذكره الشَّاطبيُّ من الزياداتِ[٣].

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾، **للبزيِّ بالتسهيلِ، انتهى**[٤].

قولُه: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ (٢٤٥) و﴿بَصْۜطَةً﴾ في الأعرافِ (٦٩) **فيهما لابنِ** ذكوانَ الصَّادُ والسِّينُ، إلا أنَّ الصَّاد خروجٌ عن طرقِ الكتابِ هنا، والسِّينَ في ﴿بَصْۜطَةً﴾ خروجٌ عن طرقِ الكتابِ هناك، قالَ في (التَّيسيرِ): «روى النقاشُ عن الأخفشِ هنا بالسِّين، وفي الأعرافِ بالصَّادِ»[٥] انتهى، وبهما قرأتُ على كلِّ مَن قرأتُ عليه[٦].

---

(١) في (ب): «للبزي».

(٢) التَّيسير: (ص ٢٣٩).

(٣) قالَ ابنُ الجزري: «واختلف عن البَزِّي في تسهيل الهمزة من (لأعنتكم) في البقرة، فروى الجمهور عن أبي ربيعة، عنه التّسهيل، وبه قرأ الدَّاني من طريقيه. وروى صاحب التّجريد عنه التّحقيق من قراءته على الفارسيّ، وبه قرأ الدَّاني من طريق ابن الحباب عنه، ولم يذكر ابن مهران عن أبي ربيعة سواه، والوجهان صحيحان عن البَزِّي». النَّشر: (ص٢٩٨).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) ينظر: التَّيسير: (ص ٢٤٠).

(٦) والوجهان ذكرهما ابن الجزري في النَّشر لكن ليس من التَّيسير ولا مِن طرقِه، ينظر: النَّشر: (ص ٥٣١).

تنبيه:

ما خرجَ عن طرقِ الكتابِ[1] قسمان: قسمٌ مذكورٌ في (الطيّبةِ)، وقسمٌ غيرُ مذكورٍ فيها، فإنْ قُرِئَ بالمذكورِ فلا بأس؛ لكنْ يُنبِّه القارئَ على أنّه ليسَ مِن طرقِ الكتابِ.

وغير المذكورِ لا يُقرأُ به، كحذفِ الهمزةِ من: ﴿شُرَكَآءِىَ﴾[2] للبزيّ، وإدغامِ ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ (الحج: ٣٦) لابنِ ذكوانَ، وإمالةِ ﴿نَّحِسَاتٍ﴾ (فصلت: ١٦) للَّيثِ، وإسكانِ التَّاءِ وفتحِ الباءِ وتشديدِ النُّونِ مِن ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ (٨٩) لابنِ ذكوان، لقولِ الشَّاطبيِّ في الأوَّلِ: هَلْهَلَا، وفي الثَّاني: يُفْتَلَا، وفي الثَّالث: أُخْمِلَا، وفي الرَّابع: مَاجَ.

وإمالةِ ﴿وَنَا﴾ في الحرفين[3] للسُّوسيِّ، وكذا الياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ (مريم: ١)، والرَّاء والهمز من ﴿رَأَىٰ﴾ المجرد مِن السَّاكنِ، وكذا غير الفتحِ من ﴿رَأَىٰ﴾ قبلَ السَّاكنِ كلاهما لَه، وكذا إمالتهما لأبي بكر قبلَه[4]، و﴿بِالسُّوقِ﴾ (ص:٣٣) و﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ (الفتح: ٢٩) بهمزٍ بعدَه واو لقنبلٍ، و﴿يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾(طه: ٧٥) بالقصرِ لهشامٍ[5].

قولُه: ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ (٢٤٩) ونحوه، المقروُّ به عندنا الإدغامُ فقط، قالَ في (التَّيسيرِ): «واختلفَ أهلُ الأداءِ أيضاً في الواوِ مِن ﴿هُوَ﴾ إذا انضمَّت الهاءُ قبلَها

---

(١) المراد بالكتاب : كتاب التَّيسير للداني.

(٢) وقعت في ستة مواضع: موضع في كل من النحل والكهف وموضعين في كل من القصص وفصلت.

(٣) الإسراء: (٨٣)، وفصلت: (٥١).

(٤) أي قبل السَّاكن.

(٥) سيأتي الكلام على ذلك مفصلا في موضعه من السُّورة.

ولقيت مثلَها، نحو قولِه تعالى: ﴿إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ (آل عمران: ١٨)، و﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ﴾ (النمل: ٤٢) وشبهه، فكان ابنُ مجاهدٍ يأخذُ بالإظهارِ، وكان غيرُه يأخذُ بالإدغامِ، وبذلك قرأتُ وهو القياسُ؛ لأنَّ[1] ابنَ مجاهدٍ وغيرَه مجمعون على إدغامِ الياءِ [في الياءِ][2] في قولِه تعالى: ﴿أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ (البقرة: ٢٥٤)، و﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾ (طه: ١١)، وقد انكسرَ ما قبلَ الياءِ، ولا فرقَ بين البابين[3]»[4].

قولُه: ﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ (البقرة: ٢٦٤، النساء: ٣٨)، ونحوه: الأخذُ بالإشباعِ عملاً بأقوى السَّبَبَيْن، وهو المدُّ لأجلِ الهمزِ بعدَه، ولا يجوزُ فيه القصرُ ولا التَّوسطُ، لورشٍ إجماعاً.

---

(١) سقطت من (ب) وأضيفت اللام لـ«ابن».

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في (ج): «الياءين».

(٤) التَّيسير: (ص١٣١)، وذكر ابن الجزري هذه المسألة في النشر وأجاز الوجهين مع ترجيح الإظهار بقولِه: «واختلفوا في مانع الإدغام، فالأكثرون منهم على أنّ ذلك من أجل أنّ الواو تسكّن للإدغام فتصير بمنزلة الواو الّتي هي حرف مدٍّ ولينٍ في نحو قوله تعالى: آمنوا وعملوا ممّا لا يدغم إجماعًا من أجل المدّ، وردّ المحقّقون ذلك بالإجماع على جواز إدغام نحو: (نودي يا موسى) و (أن يأتي يومٌ) ولا فرقَ بين الواو والياء مع أنّ تسكينها للإدغام عارضٌ. وقيل: لقلّة حروفه، وردّ بما تقدّم، والصحيح اعتبار المانعَين جميعا وإن كانا ضعيفين؛ فإن الضعيف إذا اجتمع إلى ضعيف أكسبه قوة، على أن الدّاني قد قال في جامع البيان: وبالوجهين قرأتُ وأختار الإدغام لاطراده وجريه على قياس نظائره». ينظر: جامع البيان: (١/٢٦٨)، النشر: (١/٢٨٣). والوجهان في الشاطبية والطيبة، قال الشاطبي:

«وواو هو المضموم هاء كهو ومن ... فأدغم ومن يظهر فبالمدِّ عللا.... » بيت رقم (١٢٩، ١٣٠)، وقال في الطيبة: «والخلف في واو هو المضموم ها» بيت رقم (١٢٧).

وأمَّا إذا وقفَ على نحوِ ﴿رَءَآ أَيۡدِيَهُمۡ[1]﴾(٧٠)، فتجيءُ الثلاثةُ[2]، وإلى هذا أشار شيخُ مشايخِنا[3] ابنُ القاضي بقولِه:

وَاعْتَـــبَرَ الْقُـــرَّاءُ بِالإِجْمَـــاعِ ... السَّـبَبَ الأَقْــوَى بِــلَا نِــزَاعِ

نَحْـــوُ رِئَـــاءَ وَرَءَا أَيْــــدِيَهُمْ ... جَـاءوا أَبَـاهُمْ دُوْنَ خُلْـفٍ بَيْـنَهُمْ

فِيْ الوَصْـلِ وَالوَقْـفِ[4] بِـمَا تَقَـرَّرَا ... بِمَـدٍّ اوْ قَصْـرٍ[5] [وَتَوْسِـيْطٍ][6] جَـرَا

قولُه: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ (٢٨٤)، قرأتُه لابنِ كثير بالإظهارِ والإدغامِ على كلِّ مَن قرأتُ عليه، قالَ في (التَّيسيرِ): «واختُلف عن قنبلٍ وعن البَزِّيِّ أيضاً، والإدغامُ مِن طريقِ أبي ربيعة عن البَزِّيِّ، وابنِ مجاهد عن قنبل»[7] انتهى.

قالَ النُّوَيري: «وأطلقَ الخلافَ في التَّيسيرِ له لِيَجمعَ بين الروايتين[1]، وهو مما خرجَ فيه عن طرقِه، وتبعه على ذلك الشَّاطبيُّ».

---

(١) كلمة «أيديهم» سقطت من (ب).

(٢) المقصود الوقف على (رأى).

(٣) في (ب، ج، د): «شيخنا».

(٤) في الفجر الساطع «والمد».

(٥) هكذا في (ب، ج، د)، و في (أ): (وقصر) وما أثبته هو الموافق لما في الفجر الساطع، ولتفعيلات بحر الرجز.

(٦) في (أ، ب): «وتوسط» وفي (ج، د): «توسيط»، والأقرب ما أثبته كما في الفجر الساطع: (١٨١/٢).

(٧) ينظر: التَّيسير: (ص١٧٣)، وليس فيه: «والإدغام من طريق أبي ربيعة عن البَزِّي ، وابن مجاهد عن قنبل». وقال في جامع البيان (٤١٩/١): «فأظهر.... وابن كثير من رواية ابن مجاهد عن قنبل عن القواس، ومن رواية النقاش عن أبي ربيعة...الخ» ثم ذكر بعد ذلك الوجه الثَّاني لابن كثير وهو الإظهار.

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾، لابنِ كثيرٍ بالإظهارِ. انتهى[٢].

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾(٢٨٦)، لورشٍ بالقصرِ من غيرِ خلافٍ[٣]. انتهى[٤].

---

(١) نص العبارة: «وأطلق الخلاف في التَّيسيرِ ليجمع بين الرواية وبين ما عليه الأكثرون....». شرح طيبة النَّشر للنويري: (١/٥٤٦).

(٢) الكلام من بداية «قال رحمه الله...»إلى: «انتهى» سقط من (ب).

(٣) قال أبو شامة: «وقال أبو عمرو الداني في كتاب الإيجاز: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة تمكين في قوله: (يؤاخذكم)...»ثم قال أبو شامة : قلت: فقد نص الداني على أن استثناء (يؤاخذكم) مجمع عليه، فكان يلزمه ذكره في كتاب التَّيسير...».ينظر: إبراز المعاني: (ص١٣).
ونص ابنُ الجزري على استثنائها فقال : «وكون صاحب التَّيسير لم يذكره في التَّيسيرِ ، فإنّه اكتفى بذكره في غيره» (يعني الإيجاز وجامع البيان)، ثم قال: «وكأنّ الشّاطبيّ - رَحِمَه الله - ظنّ بكونه لم يذكره في التَّيسيرِ أنّه داخلٌ في الممدود لورشٍ بمقتضى الإطلاق، فقال: وبعضهم: يواخذكم، أي: وبعض رواة المدّ قصر «يواخذ» وليس كذلك، فإنّ رواة المدّ مجمعون على استثناء يؤاخذ فلا خلاف في قصره.. إلى أن قال: كذلك استثناها في جامع البيان ولم يَحك فيها خلافا». ينظر: النَّشر: (ص ٢٥٦).

(٤) سقطت من (ب).

سُورَةُ آلِ عِمْرَان[1]

قولُه: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ (١،٢)، قرأتُه على المغاربةِ فقط بالمدِّ؛ لأنَّه أقيسُ، والقصرُ آثرُ، وعليه عامةُ أهلِ الأداءِ[2]، والذي اختاره أبو داود الأندلسيُّ[3] المدُّ، قالَ: «وبه أَقولُ، وبِه أَقْرَأ»[4].

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾، في الوصلِ بالمدِّ والقصرِ. انتهى[5].

قوله: ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ (٣): فيه لقالونَ وجهان: الفتحُ والتَّقليلُ، قالَ في (التَّيسيرِ): «وقد قرأتُ لقالونَ كذلك على أبي الفتحِ»[6]. انتهى.

---

(١) سقط اسم السُّورة من (ب، ج، د).

(٢) هذا هو قول الدَّاني في ايجاز البيان: «والمذهبان حسنان بالغان، غير أن الأول أقيس، والثَّاني آثر، وعليه عامة أهل الأداء.» نقلا عن كتاب قراءة الإمام نافع: (١/١٦٧٢).

(٣) هو أبو داود سليمان بن نجاح الأندلسي، أخذ القراءات عن أبي عمرو الدَّاني ولازمه كثيرًا وسمع منه غالب مصنفاته، ولد ٤١٣هـ، من مؤلفاته: التبيين لهجاء التنزيل، والطرر على جامع البيان، أصول الضبط، توفي ٤٩٦هـ. ينظر: غاية النهاية: (١/٣١٧)، معرفة القراء الكبار: (١/٢٥١).

(٤) الطرر على جامع البيان لأبي داود الأندلسي ونصه: «وإلى القول الأول أميل. يعني المد. وعليه أعول، وبه أقول وأقرأ وأقرئ، من أجل أن حركة الميم عارضة، والعارض لا يعتد به». نقلا عن كتاب قراءة الإمام نافع لحميتو: (١/١٦٧٣).

(٥) وهو قول ابن الجزري. ينظر: النَّشر: (ص٢٧٠).

(٦) التَّيسير: (ص٢٤٩)، ولم يذكر: «على أبي الفتح».

يعني بالفتحِ لا بالتَّقليلِ لأن التَّقليلَ للحُلْوانيِّ، والحُلْوانيُّ ليسَ مِن طرقِ الكتابِ، وبالفتحِ فقط قرأتُ على [كلٍّ][(١)] من قرأتُ عليه بالمغربِ.

قوله: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾(١٥)، فيه لحمزةَ وقفاً عشرةُ أوجهٍ وهي أصحُّها:

الأوَّلُ: النَّقلُ مع تسهيلِ الثَّانيةِ والثَّالثةِ.

الثَّاني: مثلُه مع إبدالِ الثَّالثةِ ياءً.

الثَّالثُ: عدمُ السَّكتِ على اللامِ مع تسهيلِ الثَّانيةِ والثَّالثةِ بينَ بين.

الرَّابعُ: مثلُه مع إبدالِ الثَّالثةِ ياءً.

الخامسُ: عدمُ السكتِ على اللامِ مع تحقيقِ الهمزةِ الأولى والثَّانيةِ وتسهيلِ الثَّالثةِ بينَ بين.

السَّادسُ: مثلُه مع إبدالِ الثَّالثةِ ياءً.

السَّابعُ: السكتُ على اللامِ مع تسهيلِ الهمزةِ الثَّانيةِ والثَّالثةِ بينَ بين.

الثَّامنُ: مثلُه مع إبدالِ الثَّالثةِ ياءً.

التَّاسعُ: السكتُ على اللامِ مع تحقيقِ الثَّانيةِ المضمومةِ[(٢)] مع تسهيلِ الثَّالثةِ بينَ بين.

العاشرُ: مثلُه مع إبدالِ الثَّالثةِ ياءً مضمومةً[(٣)].

وفيه لأبي عمرو: التسهيلُ بينَ بين بلا فصلٍ، ومعه، لكن لم نقرأْ بعدمِ الفَصلِ على

---

(١) سقطت من (أ، ج، د).

(٢) في (ب): «مضمومة». وفي (ج): «الهمزة الثَّانية المضمومة».

(٣) نص عليها في النَّشر: (ص٣٦٣)، وتابعه الخليجي في حل المشكلات: (ص ١٠١).

المغاربةِ.

قولُه: ﴿وَءَالَ عِمْرَانَ﴾ (٣٣) قرأتُه على المغاربةِ بالوجهين لابنِ ذكوان[1]، قالَ في التَّيسيرِ: «وتفرَّدَ ابنُ ذكوان مِن قراءتي على أبي الفتحِ بإمالةِ الرَّاءِ في قولِه: ﴿وَءَالَ عِمْرَانَ﴾»[2]. انتهى.

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿وَءَالَ عِمْرَانَ﴾ بالفتحِ. انتهى[3].

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ (٤٨)، إلى قولِه: ﴿وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ (٤٩)، لقالونَ خمسةُ أوجهٍ:

فتحُ ﴿وَٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ وعليه وجهان: القصرُ مع الصلةِ، والمدُّ مع الإسكانِ.

وتقليلُها وعليه ثلاثة أوجهٍ: القصرُ مع الإسكانِ، والمدُّ مع الوجهين.

ولورشٍ ستةُ أوجهٍ: قصرُ ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ وتوسيطِ ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ وفتحِ ﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾، وتوسيطِهما مع فتحِ ﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾ وتقليلِه، ومدُّ ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ وتوسطِ ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ مع الفتحِ والتَّقليلِ كذلك، ومدُّهما مع الفتحِ يظهرُ مِن النَّظمِ، وفيه نظرٌ. انتهى.

---

(١) يعني: الفتح والإمالة. وقالَ ابنُ الجزري: «وكلاهما صحيح عن الأخفش وعن ابن ذكوان أيضا وقد ذكرهما جميعا أبو القاسم الشاطبي والصفراوي». ينظر: النَّشر: (ص٤١٢)، وينظر: الروض النضير: (ص ١٣٨).

(٢) التَّيسير: (ص١٨٧)، إلا أنَّه قال : «بالإمالةِ في...»الخ ولم يقل: «بإمالة الرَّاء في..» الخ.

(٣) سقطت من (د).

والمأخوذ به لقالونَ ثمانيةُ أوجهٍ، وقد تقدَّمَ أنَّ التَّقليلَ ليسَ مِن طرقِ الكتابِ، ولورشٍ أنَّه يأتي له على قصرِ ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ وتوسط ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ الفتحُ، وعلى توسطِهما التَّقليلُ فقط، وعلى طولِ ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ وتوسطِ ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ وطولِها وجهان على كليهما[1] كما في بَدَايِعِه[2].

قولُه: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ (٦٦)، المقروءُ به على المغاربةِ لقالونَ وأبي عمرو: مدُّ الأوَّلِ وقصرُ الثَّاني، أي: المنفصل، ومدُّهما [فقط][3]، ومدُّهما لابنِ عامرٍ والكوفيين.

قالَ رَحِمَهُ اللهُ: قولُه: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾، لابنِ عامرٍ والكوفيين بالقصرِ والمدِّ، ولقالونَ في ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ﴾ ستةُ أوجهٍ: قصرُ ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ مع وجهِ الإسكانِ، وعليه القصرُ والمدُّ في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ أي: في المنفصل، ومدُّ الجميع، ومع وجهِ الصلةِ كذلك[4]، وأبو عمرو مثله في أوجهِ الإسكانِ خاصةً. انتهى.

وفيه لورشٍ وجهان: حذفُ الألفِ وبعدَه همزةٌ مسهلةٌ، وإبدالُ الهمزةِ ألفاً مع المدِّ الطويلِ[5]، وبهذا الأخير قرأتُ على المغاربةِ[6].

---

(١) في (أ): (كليها).

(٢) ينظر: بدائع البرهان للأزميري: (ص٩٦، ٩٧).

(٣) سقطت من (أ). وسقطت (ومدهما) الثَّانية من (ج، هـ، و). وبدون واو في (د، ي).

(٤) أي تأتي الثلاثة السابقة مع الصلة كذلك.

(٥) في (ج، د): (الطُّول).

(٦) قال الشاطبي رَحِمَه الله: «ولا ألف في ها هأنتم زكا جنا... وسهل أخا حمد وكم مبدل جلا». بيت رقم (٥٥٩).

قوله: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ﴾ (١١٩)، لقالونَ ستةُ أوجهٍ: قصرُ ومدُّ (ها)[1] مضروبة في ثلاثةِ الميمِ ستةٌ، واحدٌ ممنوعٌ وهو مدُّ ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ مع قصرِ الميمِ خلافاً لِمَن جَوَّزه[2].

قولُه: ﴿وَلَقَدۡ كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ ٱلۡمَوۡتَ[3]﴾ (١٤٣) وفي الواقعة: ﴿فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ﴾ (الواقعة ٦٥)، قرأتُهما بالوجهين للبزيِّ[4].

قالَ في (التَّيسيرِ): «قالَ أبو عمرو: زادَ أبو الفرج النَّجادُ المقرئُ عن قراءته على أبي الفتح ابن بُدُهْن عن أبي بكر الزينبيّ عن أبي ربيعةَ عن البَزِّيِّ موضعين: في آل عمران ﴿وَلَقَدۡ كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ ٱلۡمَوۡتَ﴾، وفي الواقعة ﴿فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ﴾ فشدَّد التَّاءَ فيهما، وذلك قياسُ أبي ربيعة»[5].

قالَ ابنُ الجزريِّ: «ولم أعلمْ أحداً ذكرَ هذين الحرفين سوى الدَّانيِّ من هذه[6] الطريقِ، ولولا ثبوتهما في التَّيسيرِ والشَّاطبيةِ ودخولهما في ضابطِ نص البَزِّي، والتزامنا ذكرَ ما في الكتابين مِن الصَّحيحِ لما ذكرناهما؛ لأنَّ طريقَ الزينبيّ ليست في كتابنا، وذِكرُ

---

(١) في (ب): «قصر ها ومد ها».

(٢) وإنما جازت تلك الوجوه لأن الهمزة مسهلة، فيجوز قصرها مع توسيطِ الصلة، ومن جوَّز مدَّ (ها) فعلى أن الهاء مبدلة وليست للتنبيه، فيكون من قبيل المد المتصل، والله أعلم. للاستزادة ينظر: النشر: (ص٢٩٩).

(٣) في (ب، ج، د): بدون كلمة «الموت».

(٤) وهو الأقرب ؛ لأن كلا الوجهين منصوص عليهما في التَّيسيرِ والشاطبية والنشر.

(٥) الكلام بمعناه في التَّيسير: (ص٢٤٤).

(٦) في (ب، د): «هذا».

الدَّاني لهما في التَّيسيرِ اختياراً[١] والشَّاطبية تبع؛ لأنهما ليسا مِن طريقِ كتابيهما»[٢]. انتهى.

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ وفي الواقعة: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾، للبزيِّ بالتَّحقيقِ[٣]. انتهى[٤].

قولُه: ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ (١٩٣) مما[٥] تكرَّرت فيه الرَّاءُ: فيه لحمزةَ الإمالةُ والتَّقليلُ، ولم يذكرْ صاحبُ التَّيسير[٦] ومَن تَبِعه إلا التَّقليلَ، مع أنَّ المحْضَة[٧] مِن طُرقِه.

[سُورَةُ النِّسَاءِ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: سورةُ النِّساءِ. انتهى.

قولُه: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ﴾ إلى ﴿شَيْـًٔا﴾ (٢٠)، فيه للأزرقِ سبعةُ أوجهٍ:

الأوَّلُ: قصر ﴿ءَاتَيْتُمْ﴾ وفتح ﴿إِحْدَىٰهُنَّ﴾ وتوسط ﴿شَيْـًٔا﴾[٨].

---

(١) في (ج): «إخباراً».

(٢) النَّشر: (ص ٥٣٦) بمعناه.

(٣) في (ج، د): «بالتخفيف».

(٤) وهو الذي عند الحسيني والضباع. ينظر: مختصر بلوغ الأمنية: (ص٢٧٩).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) قال الدَّاني: «وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين، وتابعه حمزة على ما كان من ذلك الرَّاء فيه مكررة». التَّيسير: (ص١٨٥)، والعمل على التَّقليل فقط لحمزة وورش كما نص الشاطبي بقولِه: وإضجاع ذي راءين حج رواته ... كالابرار والتَّقليل جادل فيصلا
بيت رقم (٣٢٦)، وهو الذي عليه العمل. ينظر: غيث النفع: (ص٥٠٢).

(٧) أي: مع أن الإمالة هي المحضة مِن طرقِه، كما في نسخة مكة المكرمة.

(٨) سقط في (ب) من بداية قوله: «فيه للأزرق..» إلى قوله: «وتوسط شيئا».

الثَّاني والثَّالث: توسطُ ﴿ءَاتَيۡتُمۡ﴾ وتقليلُ ﴿إِحۡدَىٰهُنَّ﴾ وفتحُه وتوسطُ ﴿شَيۡـًٔا﴾.

الرَّابعُ والخامسُ والسَّادسُ والسَّابعُ: طولُ ﴿ءَاتَيۡتُمۡ﴾ وفتحُ ﴿إِحۡدَىٰهُنَّ﴾ وتقليلُه، وكلٌّ مِنهما مع توسطِ ﴿شَيۡـًٔا﴾ وطولِه.

وقالَ بعضُهم لا يأتي على توسطِ البدلِ فتحُ ﴿إِحۡدَىٰهُنَّ﴾[1].

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـًٔا﴾ إلى قولِه: ﴿وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ﴾(٣٦)، فيه لورشٍ ستةُ أوجهٍ: توسطُ ﴿شَيۡـًٔا﴾ مع فتحِ ﴿ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾ و﴿وَٱلۡجَارِ﴾، وتقليل ﴿وَٱلۡجَارِ﴾ على فتح ﴿ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾، وتقليلُ الجميع، ومدُّ ﴿شَيۡـًٔا﴾ مع فتحِ الجميعِ، وتقليلُ ﴿وَٱلۡجَارِ﴾ على فتحِ ﴿ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾، وعكسُه، انتهى.

ويحتمل تقليلهما مِن الشَّاطبية كما في بدايعه[2].

---

(١) الأكثر على منعه. قال الإسقاطي- رَحِمَه الله-: «وأمَّا التَّوسط مع الفتح فمنعه شيخ مشايخنا العلامة سلطان من طريق الشاطبية؛ معللا لذلك بأن من رواه ليس مِن طرقِها، وأيّد ذلك بما نقل عن العلامة عثمان الناشري قال أنشدني لنفسه شيخنا العلامة الجزري:

كآتي لـورشٍ افتح بمدٍّ وقصـــره... وقلل مع التوسيط والمدِّ مكملا

لحرز وفي التلخيص فافتح ووسطن ... وقصر مع التَّقليل لم يك للملا»

ومنعه كذلك الخليجي. ينظر: أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات: (ص٦٩)، حل المشكلات: (ص٨٢).

(٢) بدائع البرهان للأزميري: (ص١١٨).

وإذا ابتدأ من قولِه: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا[(١)]﴾ فله أربعةُ أوجهٍ، تُؤخذُ مِن قولِه: ﴿مَّرْضَىٰٓ أَوْ﴾ إلى ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ﴾(٤٣)، فمَن له فيه الإسقاطُ وله قصرُ المنفصل ومدُّه، وهما قالونُ وأبو عمرو، فلهما على قصرِ المنفصلِ: في ﴿جَآءَ أَحَدٌ﴾ القصرُ والمدُّ، وليس لهما على مَدِّ المنفصلِ إلا المدُّ في ﴿جَآءَ أَحَدٌ﴾؛ لأنَّه لا يخلو إمَّا أن يُقدَّرَ مُتصلاً إن قلنا بحذفِ الثَّانيةِ؛ فلا يجوزُ قصرُه، أو منفصلاً إن قلنا بحذفِ الأولى وهو مذهبُ الجمهور فلا يُمَدُّ أحدُ المنفصلين ويُقصَرُ الآخرُ. وروايةُ المغاربةِ فيه على قصرِ المنفصلِ: مدُّ ﴿جَآءَ أَحَدٌ﴾ فقط، وفيه لورشٍ تسهيلُ الثَّانيةِ بينَ بين وإبدالُها ألفاً مع مدِّ الصِّيغةِ[(٢)]، وبإبدالِها فقط مع التَّوسطِ[(٣)] روايةُ المغاربةِ.

قولُه: ﴿فَمَالِ﴾ (٧٨)، قالَ المحقِّقُ: والأصحُّ جوازُ الوقفِ على «مَا»[(٤)] للجميعِ»[(٥)]. انتهى[(٦)].

---

(١) لفظ «إحسانا» سقطت من (ب، ج، د).

(٢) أي حركتين، وتقدم.

(٣) وذلك لأنهم يعدونها من قبيل مد البدل فجيزون فيها الثلاثة، ثم اختاروا التَّوسط. وقد منع ابن الجزري –في النَّشر (ص٢٦٥)– مدها أكثر من حركتين. بل منع ما كان بعده ألف نحو: (جاء ءال) كما في النَّشر: (ص٢٩٢). وهو الذي عليه العمل.

(٤) في (ب): «مال الجميع».

(٥) تقريب النَّشر: (ص١١٢).

(٦) وقال الخليجي: «المحرر في المواضع الأربعة أن الوقف جائز على «ما» أو على اللامِ لكل القراء.». ينظر: حل المشكلات: (ص١٠٧).

قالَ شيخُنا إدريسُ بنُ محمدٍ الحسني الفاسيُّ[١] رَحِمَه اللهُ: «قولُ المحققِ: والأصحُّ ...إلخ، حكايةٌ لا روايةٌ، وعليه فهل يُبتدَأُ باللامِ أم لا ؟

قولان لأشياخِنا، فمِنهم مَن أجازه ومِنهم مَن منعَه.

وأمَّا الوقفُ على اللامِ فسائغٌ لغيرِ أبي[٢] عمرو، ويَجري فيه ما تقدمَ مِن الخلافِ في الابتداءِ بـ(هؤلاء)[٣].

قالَ في (التقريبِ): «وأمَّا الوقفُ على اللامِ فمُحتمل لانفصالِها خَطاً ولم يَصحَّ عندنا نصٌّ عن الأئمةِ. والله أعلم»[٤].

قولُه: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ (١٠٩)، **فيه لورشٍ** أربعةُ أوجهٍ بارزة، كما في بدايعه[٥][٦].

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، **لورشٍ ثلاثةُ أوجهٍ: التسهيلُ وعليه الفتحُ والتَّقليلُ والبدلُ مع الفتحِ فقط. انتهى.**

قولُه: ﴿وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ (١٤٣)، لكَ فيه لحمزةَ وقفاً تحقيقُ الهمزةِ الأولى، وتسهيلُها بينها وبينَ الواوِ بالمدِّ والقصر. فهذه ثلاثةُ أوجهٍ، لكَ مع كلٍّ واحدٍ منها خمسةُ أوجهٍ

---

(١) وهو الشيخ المنْجرة وقد سبقت ترجمته في شيوخ المؤلف.

(٢) في (ج): «فسائغ لأبي».

(٣) لم أعثر على شيء من كتبه.

(٤) تقريب النَّشر: (ص ١١٢).

(٥) بدائع البرهان: (ص ١٠٠).

(٦) ذكر المنصوري له ستة أوجهٍ: ثلاثة من الشَّاطبية والرابع محتمل منها فتكون الأربعة كلها جائزة وهي: حذف الألف مع الفتح والتَّقليل، والإبدال مع الفتح والتَّقليل. ينظر: تحريرات المنصوري: (ص ١٦٩).

في الثَّانيةِ، وهي إبدالُها ألفاً مع المدِّ والتَّوسطِ والقصرِ، وتسهيلُها بينها[1] وبين الياءِ بالرَّومِ مع المدِّ والقصرِ، صارت خمسةَ عشرَ وجهاً.

قالَ ابنُ الجزريِّ: «لكن يَمتنعُ منها وجهان في بينَ بين وهما: مدُّ الأولِ وقصرُ الثَّاني، وقصرُ الأوَّلِ ومدُّ الثَّاني، فترجعُ إلى ثلاثةَ عشرَ وجهاً»[2].

قولُه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ إلى ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾(١٥٥)، قرأتُه لخلادٍ بأربعةِ أوجهٍ على كلِّ مَن قرأتُ عليه[3].

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ **الآية، لخلادٍ وجهان: تركُ السكتِ مع وجهِ الإدغامِ، والسكتُ مع الإظهارِ.**

[سُورَةُ المائِدَةِ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: سورةُ المائدة. انتهى[4].

قولُه تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ (١٧٦) إلى ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ (١)، يأتي فيه للأزرقِ على توسطِ ﴿شَيْءٍ﴾ البسملةُ مع قصرِ البدلِ والفتحِ، ومع توسطِ البدلِ والتَّقليلِ[5]، ومع طولِ البدلِ والفتحِ والتَّقليلِ.

---

(١) في (ب): «بينهما».

(٢) النَّشر: (ص٣٦١).

(٣) وهي: التحقيق والسكت في (الأنبياء) مع الإظهار والإدغام في : (بل طبع)، لقول الشاطبي: وبل في النسا خلادهم بخلافه. رقم (٢٧٢). ينظر: البدائع: (ص ١٢٧)، الروض النضير: (ص١٥٣).

(٤) سقطت من (د).

(٥) في (ب): «والنقل» وهو خطأ من الناسخ.

والسكتُ بين السورتين مع القصرِ والفتحِ، ومع التَّوسطِ والطُّول كلاهما مع الفتحِ والتَّقليلِ.

والوصلُ بين السورتين مع القصرِ والفتحِ، ومع التَّوسطِ والتَّقليلِ ومع الطُّولِ والفتحِ والتَّقليلِ، وعلى طولِ ﴿شَيْءٍ﴾ البسملةُ والسكتُ والوصلُ بين السورتين[1] كلُّها مع طولِ البدلِ والفتحِ والتَّقليلِ، تسعةٌ منها من ظاهرِ الشَّاطبية، وهي... الخ.

قولُه: ﴿أَبْنَـٰٓؤُاْ ٱللَّهِ﴾ (١٨) ونحوها - مما وقعت الهمزةُ فيها متطرفةً مضمومةً مصورةً واواً قبلَها ألفٌ غير مرسومةٍ وبعدَ الواوِ ألفٌ مرسومةٌ زائدةٌ لمعنى بخلافٍ في بعضِها[2] اللاتي أشارَ إليها أبو عبدِ الله الخرَّاز[3] [4] نزيلُ فاس المحروسة في مَوردِ الظَّمآنِ بقولِه:

«فَصْلٌ وفِي [بَعْضِ][5] الـذِي تَطَرَّفَا فِي الرَّفْـعِ واواً ثُـمَّ زَادُوا أَلِفَـا»

ثم قالَ بعدَ عدِّها:

«وَلَيْسَ قَبْلَ الوَاوِ فِيهِنَّ أَلِف»[6]

---

(١) من قوله: «مع القصر..» إلى «السورتين» سقطت من (ب).

(٢) في (د): «موضعها».

(٣) في (ب): «الخرازي».

(٤) هو الإمام المقرئ: أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي، المشهور بالخراز، كان بارعاً في مقرأ نافع، متقنا للرسم والضبط، من مصنفاته: شرح العقيلة، شرح الدُّرر اللَّوامع، مورد الظمآن، (ت: ٧١٨هـ). ينظر: غاية النهاية: (٢/٢٣٧)، دليل الحيران: (١/١٩).

(٥) هكذا في (ب، ج، د)، وأمَّا في (أ)فكتبت: «البعض»، وما أثبته أولى للوزن.

(٦) ينظر: مورد الظمآن: رقم البيت (٣١٠، ٣٢٢).

- فيها لحمزةَ وقفاً اثنا عشر وجهاً[1].

أوّلها[2]: ﴿أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ﴾ (١٨) في العقودِ بخلافٍ عن الشَّيخين أبي عمرو وأبي داود الأندلسيين، و﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ الأوّلان في العقودِ ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (٢٩) ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ (٣٣)، ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ (٤٠) في الشُّورى، ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (١٧) في الحشرِ بخلافٍ عن أبي عمرو فقط، و﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ في الكهف (٨) ، ﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ﴾(٧٦) في طه، و﴿ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٣٥ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ﴾ في الزُّمر (٣٤، ٣٥)، الثلاثة بخلافٍ عن الشَّيخين[3].

و﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾في الأنعام (٥) والشُّعراء (٦) على خلافٍ في الأخيرِ لأبي داود[4].

و﴿شُرَكَٰٓؤُاْ لَقَد تَّقَطَّعَ﴾ في الأنعامِ (٩٤)، و﴿شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ﴾ في الشورى (٢١).

و﴿أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ (٨٧) في هود.

---

(١) وهي خمسة القياس(الإبدال مع ثلاثة المد، والتسهيل مع القصر والمد) إضافة إلى سبعة الرسم (إبدالها واو ساكنة مع ثلاثة المد، وكذلك مع الإشمام، والروم مع القصر).

(٢) أي المواضع المختلف فيها.

(٣) يعني: أبا عمرو وأبا داود، ينظر: المقنع لأبي عمرو: (ص ٤١٠)، مختصر التبيين لأبي داود: (ص ٤٤٠).

(٤) وذكر فيه ستة أوجه، ينظر: مختصر التبيين: (ص٤٤٢).

﴿ وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ ﴾ في إبراهيم (٢١)، و﴿ فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ ﴾ في المؤمن (غافر: ٤٧).

و﴿عُلَمَـٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ في الشُّعراء (١٩٧)، و﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ﴾ في فاطر (٢٨)، و﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَـٰٓؤُاْ ٱلْمُبِينُ ﴾ المقروءُ بالألفِ واللَّامِ في والصَّافات (١٠٦).

﴿وَمَا دُعَـٰٓؤُاْ ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾ في الطَّولِ[1] (غافر: ٥٠).

﴿ وَءَاتَيْنَـٰهُم مِّنَ ٱلْءَايَـٰتِ مَا فِيهِ بَلَـٰٓؤٌاْ مُّبِينٌ﴾ في الدخان (٣٣).

و﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ ﴾ في الممتحنة (٤)؛ إلا أنَّ معرفةَ رسمِ هذه الأشياءِ متوقفةٌ على معرفةِ رسمِ المصحفِ. ومعرفةُ الرَّسمِ متأكدةٌ في حقِّ القراءِ[2]؛ لأنَّ مَن لم يعرفْ رسمَ المصحفِ العُثمانيِّ لا يَعرِفُ وقفَ حمزةَ على الهمزةِ.

قولُه [تعالى][3]: ﴿وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ﴾ (١٨)، فيه لحمزةَ اثنا عشر وجهاً وقفاً، أربعةٌ مجمعٌ عليها، وثمانيةٌ مختلفٌ فيها. فالأربعةُ المجمعُ عليها: تحقيقُ الأولى وتسهيلُها ؛لأنَّها متوسطةٌ بزائدٍ، وكلٌّ منهما مع تسهيلِ الثَّانيةِ مع المدِّ والقصرِ؛ لأنَّه حرفُ مدٍّ قبلَ همزٍ مُغَيَّرٍ، وكلُّها مع الوقفِ بالسُّكونِ.

---

(١) من قوله: «المقروء» إلى «الطُّول» سقط من (ب). وفي (ج): «ذي الطُّول».

(٢) في (ج، د): «القرأة». وكذا وقع الخلاف في غيرها من المواضع. وكلاهما جمع صحيح للقارئ.

(٣) سقطت من (أ).

والثمانيةُ المختلفُ فيها: هذه الأربعةُ مع الوقفِ بالرَّومِ والإشمامِ؛ إذ لا تأتي إلا على مذهبِ مَن يجيزُهما[1] في هاءِ الضَّميرِ. وما سوى هذه الاثني عشر لا يصحُّ ولا تجوزُ القراءةُ به. واتباعُ الرَّسمِ فيه حاصلٌ بينَ بين. وإلى هذا أشار بعضُهم بقولِه:

أَحِبَّــاؤُه[2] مِــنْ بَعْــدِ وَاوِ لِحَمْــزَةٍ ... لَدَىٰ وَقْفِهِ ثِنْتَانِ زَادَتْ عَلَىٰ عَشْرِ

فَوَجْهَانِ فِي الأُوْلَىٰ فَحَقِّقْ وَسَهِّلَنْ ... وَثَانِيَةٌ[4] سَهِّلْ مَعَ المَدِّ وَالقَصْرِ

فِيْهَا[3] أَرْبَعٌ مَضْرُوْبَةٌ فِي ثَلَاثَةٍ ... سُكُوْنٍ وَإِشْمَامٍ وَرَوْمٍ أَخَا القَصْرِ»[5]

انتهى.

ومِمَّا يتأكدُ في حقِّ القراءِ أيضاً أن يعرفوا ما كُتِبَ بالتَّاءِ مِن هاءِ التَّأنيثِ كـ ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ﴾ (١١) هنا، ليقفَ عليها اختباراً[6] بالهاءِ المرموزِ[7] له في قولِ الإمامِ الشَّاطبيِّ بـ(حق رضا)، وهي المذكورةُ في موردِ الظَّمآن للإمامِ الخَرَّازِ، ونصُّه:

---

(١) في (ب): «يجزهما».

(٢) في (ب): «وأحباؤه».

(٣) في (د): «فهما». وهو الموافق لما في غيث النفع للصفاقسي: (ص٥٤٧).

(٤) في (ب): «وثانيه».

(٥) الأبيات من نظم الإمام: أبي الحسن علي بن سالم الصفاقسي (ت١١١٨هـ)، ينظر: غيث النفع: (ص٥٤٧). والكلام المتقدم بنصه موجود في غيث النفع ٥٤٧.

(٦) في (ج): «اختياراً».

(٧) في (ج، د): «للمرموز».

«وَهَــاكَ مَــا لِظَـاهِرٍ أَضَــفْتَا مِـنْ هَـاءِ تَأْنِيـثٍ وَخُـطَّ بِالتَّـا[1]

وَرَحْمَــةٌ بِالتَّــاءِ فِي البِكْـرِ وَفِي سُـورَةِ الاعْـرَافِ ونَـصِّ الزُّخْـرُفِ

مَعـاً وِفِي هُـودَ أَتَـتْ وَمَـرْيَمَا وَالــرُّومِ كُــلٌّ بِاتِّفَــاقٍ رُسِــمَا

كَــذَا بِــمَا رَحْمَــةٍ ايْضـاً ذُكِـرَتْ لابْــنِ نَجَـاحٍ وَبِهَـاءٍ شُـهِّرَتْ»

ثُمَّ قَالَ:

«فَصْــلٌ وَنِعْمَــتٌ بِالتَّــاء عَشَــرَةْ وَوَاحِــدٌ مِنْهَــا أَخِـيراً[2] البَقَـرَةْ

وآلُ عِمْـــرَانَ تُعَـــدُّ وَاحِــدَةْ وَمَــعَ إِذْ هَــمَّ بِــنَصِّ المائِــدَةْ

ثُــمَّ بِــإِبْرَاهِيمَ أَيْضــاً حَرْفَــانْ لَا أَوَّلاً وَفَاطِــــرٌ وَلُقْـــمَانْ

ثُــمَّ ثَـلاثُ النَّحْــلِ أَعْنِـي الأُخَـرَا وَوَاحِــدٌ فِي الطُّـورِ لَـيْسَ أَكْثَـرَا

نِعْمَــةُ رَبِّي عَــنْ سُــلَيْمَانَ رُسِــمْ عَــنِ ابْــنِ قَـيْسٍ وَعَطَـاءٍ وَحَكَـمْ»

ثُمَّ قَالَ:

«فَصْــلٌ وَسُــنَّتٌ ثَــلاثُ فَــاطِرِ وَقَبْــلُ فِي الأَنْفَــالِ ثُــمَّ غَــافِرِ»

ثُمَّ قَالَ:

«فَصْــلٌ وَأَحْـرُفٌ كَـذَاكَ[3] رُسِـمَتْ مِنْهَـا ابْنَـتٌ وَفِي الـدُّخَانِ شَـجَرَتْ

وَامْـــرَأَتٌ سَـــبْعَتُهَا وَقُـــرَّتُ عَـــيْنٍ كَـــذَا بَقِيَّــتٌ وَفِطْــرَتُ

ثُــمَّ فَنَجْعَـــلْ لَعْنَـــتَ وَلَعْنَــتُ فِي النُّـورِ قُـلْ وَالْمُـزْنُ فِيهَـا جَنَّـتُ

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (ب) ومكانها بياض.

(٣) في (أ): «كذا».

وَمَعْصِـــيَتْ مَعـــاً وَفِي الأَعْــرَافِ كَلِمَـــتٌ جَـــاءَتْ عَـــلَى خِـــلَافِ
فَـــرَجَّحَ التَّنْزِيـــلُ[1] فِيْهَـــا الهَـــاءَ وَمُقْنِـــعٌ حَكَاهُمَـــا سَـــوَاءَ»[2]

واعلم أنَّ بعضَ الكلماتِ مختلفٌ فيها بينَ الإفرادِ والجمعِ؛ فتُكتب بالتَّاءِ مُطلقاً على اختلافٍ في اثنين منها:

أولُها: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ بالأنعامِ (١١٥)، فيُوقف عليها للكسائيِّ بالهاءِ مع الإمالةِ.

ثانيها وثالثُها: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ كلاهما بيونس (٣٣، ٩٦) على اختلافٍ في الثَّاني منهما، كما قالَ في الإعلان[3]، ونصُّه:

«كَلِمَـــتُ الثَّـــانِي بِيُـــونُسٍ هُمَـــا بِالتَّا وَفِي العِـــرَاقِ بِالهَـــا ارْتُسِـــمَا[4]»[5]

فيُوقف عليها بالهاءِ لـ(حق رضا).

رابعُها وخامسُها: ﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ بيوسف(٧)، و﴿ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ بالعنكبوت (٥٠)، فيُوقف عليهما بالهاءِ لابنِ كثير.

---

(١) هكذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «فرجحت تنزيل» والمثبت أقرب للصواب.

(٢) ينظر: مورد الظمآن: رقم البيت: (٤٣٤ وما بعده).

(٣) هو كتاب الإعلان بتكميل مورد الظمآن وهو نظم وله شرح اسمه تنبيه الخلان وكلاهما لأبي محمد عبد الواحد بن أحمد بن عاشر الأنصاري الأندلسي الفاسي، (ت: ١٠٤٠هـ)، ينظر: الأعلام: (١٧٥/٤)، معجم المؤلفين: (٢٣/١).

(٤) في (ب): «ارتما». وفي (ج): «ارسما»، وفي (د): «ارسمتها». والمثبت هو الموافق لما في تنبيه الخلان.

(٥) ينظر: الإعلان بتكميل مورد الظمآن لابن عاشر: (رقم البيت ٢٢).

سادسُها وسابعُها: ﴿غَيَٰبَتِ﴾ (يوسف ١٥، ١٠)، فيُوقف عليهما بالهاءِ لـ(حق رضا).

ثامنها: ﴿فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾(سبأ: ٣٧)، فيُوقف [عليها][1] بالتَّاءِ لحمزةَ.

تاسعها: ﴿ فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَٰتٍ مِّنْهُ﴾ (فاطر: ٤٠)، فيُوقف عليها بالهاءِ لـ(حق).

عاشرها: ﴿كَلِمَٰتُ رَبِّكَ﴾ (غافر: ٦) في الطَّول على اختلافٍ بين المصاحفِ فيها، إلا أنَّ القياسَ يقتضي كَتبَها بالتَّاءِ فيُوقف عليها بالهاءِ لـ(حق رضا).

حادي عشرها: ﴿مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ (فصلت: ٤٧)، فيُوقف عليها بالهاءِ لـ(حق رضا).

ثاني عشرها: ﴿جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ (المرسلات: ٣٣)، فيُوقف عليها بالهاءِ لـ(رضا) مع الإمالةِ.

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه تعالى: ﴿يُوَٰرِي﴾ و﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ (المائدة: ٣١)، للدُّوري عن الكسائيِّ بالفتحِ. انتهى.

قالَ في التَّيسيرِ: «وَرَوى الفارسي[2] عن أبي طاهر عن أبي عثمان سعيد بن عثمان[3] الضرير عن أبي عمر[4] عن الكسائيِّ أنَّه أمالَ ﴿يُوَٰرِي﴾ و﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ في الحرفين في

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (ب): «الفاسي». وفي (ج، د): «وروى لي الفارسي».

(٣) في التَّيسيرِ «عبد الرحيم» بدلا عن «عثمان».

(٤) في (د): «عمرو».

المائدة، ولم يروه غيرُه عنه، وبذلك أخذَ أبو طاهر من هذا الطريق، وقرأتُ مِن طريقِ ابنِ مجاهد بالفتحِ، وهو طريق الكتاب»[1]. انتهى[2].

لأنَّ إمالةَ ﴿يُوَارِي﴾ و﴿فَأُوَارِيَ﴾، لا تصحُّ إلا مع عدمِ الغُنَّةِ في الياءِ.

قولُه: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ إلى ﴿ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ (٤٦)، المأخوذُ به لقالونَ ثمانية أوجهٍ في هذه الآية[3]، وفي قوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ (٦٨).

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾، لقالونَ الخمسةُ المتقدمةُ: على القصرِ وجهان: الإسكانُ مع التَّقليل، والصلةُ مع الفتحِ، وعلى المدِّ ثلاثةٌ: الإسكانُ مع الفتحِ والتَّقليلِ، والصلةُ مع التَّقليلِ فقط، وكذلك قولُه: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾.

---

(١) نص العبارة في التَّيسيرِ (ص ١٨٢): «وبذلك آخذ من هذه الطريق وقد قرأتُها من طريق ابن مجاهد بالفتح».

(٢) وذكر الشاطبي الوجهين بقولِه: «يواري أواري في العقود بخلفه». رقم (٣٢٩). ونص على الأخذ بها تلميذه السخاوي في فتح الوصيد: (٢/٤٦١)، وينظر: للاستزادة: إبراز المعاني: (ص٢٥٤).وبحث الدكتور سامي عبد الشكور المسمى: «مازاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التَّيسير» (ص٦٢).

(٣) وهي: قصر وتوسط المد، وعلى كلّ منهما إسكان وصلة، وعلى كلّ من الإسكان والصلة فتح وتقليل في التوراة.

وأمّا ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ (٦٦)، فله على الإسكانِ ثلاثةُ أوجهٍ: التَّقليلُ مع القصرِ والمدِّ، والفتحُ مع المدِّ فقط، وعلى الصلةِ وجهان: الفتحُ مع القصرِ، والتَّقليلُ مع المدِّ. انتهى.

والمأخوذُ به له الثمانيةُ المتقدمةُ.

قولُه: ﴿وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ (٦٩)، فيه لحمزةَ وقفاً ثلاثةُ أوجهٍ ظاهرة[1].

---

(١) هي : الإبدال والتسهيل والحذف، مثل كلمة: (مستهزءون).

[سُورَةُ الأَنْعَامِ]

قولُه: ﴿مِن نَّبَإِيْ﴾ (٣٤)، فيه لحمزةَ وقفاً: إبدالُ الهمزةِ حرفَ مدٍّ، سواء كان الألفُ صورةَ الهمزةِ أو الياءِ. وتسهيلُها كالياءِ مع الرَّومِ كذلك، والكلُّ على القياسِ.

وعلى الرَّسمِ: إسكانُ الياءِ[1]؛ على أنَّ الألفَ زائدةٌ، ويجوز رومُها إلا أنَّ الزائدَ منهما تلزمُه الدَّارةُ مِن فَوقِه؛ علامةً على زيادتِه، كما قالَ في ذيلِ الخرَّازِ[2]:

«فَـدَارَةٌ تَلْـزَمُ[3] ذَا المَزِيْـدَا عَلَامَـةً مِـن فَوْقِـهِ أَن زِيْـدَا»[4]

انتهى.

وكذا يقالُ في كلِّ زائدٍ لمعنىً في كلِّ القرآنِ.

قالَ رَحِمَه اللهُ: سورة الأنعام. انتهى.

فائدة:

إذا وقفتَ على ﴿أَرَءَيْتَ﴾ في روايةِ البدلِ لورشٍ فإنَّك تمدُّ الألفَ مدّاً مُشبعاً، والياءَ بالتَّوسطِ[5]، فتفَطَّن له؛ فإنه قلَّ مَن يجد له خِبرةً[1]، وأشار إليه شيخُ شيخِنا ابنُ القاضي بهذا اللُّغزِ:

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) مطبوع باسم : الطراز في شرح ضبط الخراز.

(٣) في (ب)«تلزمه».

(٤) ينظر: الطراز في شرح ضبط الخراز للإمام التنسي: (ص٤٠٦)، إلا أنَّه قال : «من فوقه علامة».

(٥) لأن المقصود تمكين حرف المد، ولعله لم يقل بالقصرِ حتىٰ لا يظن أنَّه كالقصر في اللين الموصول

«أَلَا فَاسْأَلُوا أَهْلَ الدِّرَايَةِ وَالذِّكْرِ عَنَ اسْرَارِ أَحْكَامِ التِّلَاوَةِ لِلْمِصْرِ[٥]

فَمَا كلمةٌ فِي الوَصْلِ طُولَى لِوَرْشِنَا عَلَى المَذْهَبِ المَشْهُورِ قَالَ أَبُو عَمْرِو[٦]

وَقَالَ بِتَوْسِيطٍ بِغَيْرِ[٢] إِطَالَةٍ بِغَيْرِ تَرَاخٍ فِي الوَقْفِ بِهِ نُقِرْ[٧]

وَذَا عَجَبٌ فِي الوَصْلِ أَشْبَعَ مَدَّهُ وَفِي الوَقْفِ طُولَى قُلْ وَوُسْطَى[٨] مَعاً فَادْرِ

وَهَذَا هُو المَشْهُورُ فِي الوَقْفِ قَدْ يُرَى[٣] وَقِيلَ ثَلاثٌ فِي الأَخِيرِ مَدَى[٩] الدَّهْرِ

وَقَالُونُ فِي وَصْلٍ بِقَصْرٍ[٤] يُرَى لَهُ وَفِي ضِدِّهِ تَجْرِي الوُجُوهُ كَمَا تَجْرِي

الجواب:

رَأَيْتَ[١٠] فِي الاسْتِفْهَامِ إِنَّ سُؤَالَكُمْ لِوَرْشٍ عَلَى المَشْهُورِ قَالَ أَبُو عَمْرِو[١١]»

وهو عدم المد رأسا، وسيأتي رأي ابن الجزري آخر المسألة.

(١) ما تقدم موجود بنصه في الفجر الساطع: (٤/ ١٢٠).

(٢) في الفجر الساطع «بُعيد»، وهو أظهر.

(٣) في الفجر الساطع «بدا».

(٤) في الفجر الساطع: «يقصر».

(٥) في (ج): «للحصر». وتحتمل من (أ). والمثبت الموافق لما في الفجر الساطع.

(٦) الواو سقطت من (أ)، وكذلك في الفجر الساطع (٤/ ١٢٠) بلا واو.

(٧) في (ب)«تُقر»، وفي الفجر الساطع «في الوقوف به نُقر» وهي أقرب لوزن البيت. وفي (د): «وبه».

(٨) في الفجر الساطع «ووسط».

(٩) بالألف في (ب)، وفي (أ، ج، د): «مد»، والمثبت الموافق لما في الفجر الساطع.

(١٠) في (ب): «أرأيت».

(١١) الواو سقطت من (أ)، وفي الفجر الساطع هكذا:

والمقروءُ به في المغربِ الإبدالُ فقط، مع أنَّ صاحبَ (التَّيسيرِ) لم يذكرْ فيه إلا التسهيلَ فقط، ونصُّه قالَ: «نافع ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ و﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ و﴿أَفَرَءَيْتَ﴾ وشبهه، إذا كان قبلَ الرَّاءِ همزةٌ بتسهيلِ الهمزةِ التي بعد الرَّاءِ»[1]. انتهى[2].

قولُه: ﴿حَيْرَانَ﴾(٧١)، لورشٍ بالتَّرقيقِ فقط للمغاربةِ مع أنَّ الترقيقَ خروجٌ عن طرقِ الكتابِ[3].

قولُه: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ (٧٦)، قرأتُه للسُّوسيِّ على المغاربةِ بالوجهين في الرَّاءِ[4] مع أنَّ إمالةَ الرَّاءِ ليست مِن طرقِ الكتابِ، قالَ في (التَّيسيرِ): «وأبو عمرو بإمالةِ الهمزةِ فقط.

«أرأيت بالاستفهام فإن سؤالكم ... لورشٍ على المشهور في القف والمر»

ينظر: السؤال وجوابه في الفجر الساطع: (٤/ ١٢١).

(١) التَّيسير ٢٧٥ بمعناه.

(٢) والحاصل أن لورشٍ التسهيل والإبدال كما نص في الشاطبية، ولكن ترك الإبدال أولى في حالة الوقف حتى لا تجتمع ثلاثة سواكن. ينظر: النَّشر: (٣٠٤).

(٣) قال الشاطبي: «وحيران بالتفخيم بعض تقبلا» رقم ٣٤٧، وأمَّا نص الداني في التَّيسيرِ فبترقيقها ولم يذكر خلافاً. (ص١٩٢)، وذكر الوجهين في جامع البيان (ص ٥٠٠)، و ذكر ابن الجزري في الطيبة الوجهين فقال «وخلف حيران». بيت رقم (٣٣٤)، وكذا المنصوري في تحريراته: (ص١٨٢).

(٤) المراد بالوجهين : فتح الرَّاء مع إمالة الهمزة، وإمالتهما معا كحمزة. ومما يؤيد ما قرأ به المؤلف على المغاربةِ أن الوجهين نص عليهما الداني في التَّيسيرِ، ونص عليهما كذلك الشاطبي بقولِه: وفي الرَّاء يجتلا بخلف. رقم (٦٤٦).وبيَّنهما السخاوي بقولِه: «وإنما قال : يجتلا؛ لأنه لم يوضح ذلك في التَّيسيرِ لأنَّه قال...» فتح الوصيد:(٨٨٧)، ولا شك أن السخاوي أعلم بمراد شيخه من غيره من المحررين، وهو مذهب من يأخذ بظاهر الشاطبية كما قال الخليجي. وللاستزاده.

وقد روى عن أبي شعيب مثل حمزة»[1]، يعني: مِن طريقِ أبي بكر القرشيِّ عنه، وليست في هذا الكتابِ.

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه تعالى: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾، **للسُّوسيِّ بفتح الرَّاءِ. انتهى.**

قولُه: ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾(٧٧)، قالَ في (التَّيسيرِ): «وقد روى خلفٌ عن يحيى عن أبي بكر، وغيرُ واحد عن أبي شعيب بإمالةِ فتحةِ الرَّاءِ والهمزةِ في ذلك[2] كالأوَّلِ أيضا.

قالَ أبو عمرو: وقد قرأتُ بذلك في روايتهما[3] - يعني من غيرِ طريقِ هذا الكتابِ[4] -، وروى أبو حمدون وأبو عبد الرحمن عن اليزيدي بإمالةِ فتحةِ الهمزةِ في ذلك كالأوَّلِ[5]، **وكلٌّ صحيحٌ معمولٌ به**»[6]. انتهى.

وبِمَا ذُكِرَ مِن إمالةِ فتحةِ الرَّاءِ والهمزةِ مع أنَّها ليست مِن طرقِ الكتابِ، قرأتُ للسُّوسيِّ وأبي بكر[1] على المغاربةِ مع زيادةِ إمالةِ فتحةِ الرَّاءِ فقط لأبي بكر، التي هي

ينظر: النشر: (٣٩٩)، مازاده التَّيسير على الشاطبية للدكتور سامي٦٤، وذهب الإسقاطي وغيره إلى موافقة الإزميري بفتح الراء فقط. وكذا ذكر ابن الجزري في (نشره) بأنه لا يصح من طريق الشاطبية ولا من طريق (الطيبة) وإن حكاه بقيل آخر (الطيبة). ينظر: أجوبة المسائل: (ص ٩٨)، حل المشكلات: (ص ١١٣)، مختصر بلوغ الأمنية: (ص٢٣٦).

(١) التَّيسير: (ص٢٧٧).

(٢) في التَّيسيرِ (ص ٢٧٨): «ذلك كله».

(٣) في التَّيسيرِ: «روايتيهما».

(٤) الجملة -.... - من كلام المؤلف وليست في التيسير.

(٥) في التَّيسيرِ: «كالأول أيضا».

(٦) التَّيسير: (ص٢٧٨).

مِن طرقِ الكتابِ، وروى عن اليزيدي من غير طريق السُّوسيِّ والدوريِّ إمالةَ الرَّاءِ وفتحةَ الهمزةِ، وهي طريقُ ابنِ سعدان وابنِ جبير[٢]، [ذكره الدَّاني] [٣]في (الموضحِ)[٤].

فتحصَّل للسُّوسيِّ ثلاثةُ أوجهٍ، والرَّابعُ فتحُهما، وبه قرأَ الدَّانيُّ على ابنِ غَلبون[٥].

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾، له أيضاً بفتحِ الرَّاءِ والهمزةِ جميعاً، ولأبي بكر فتحُ[٦] الهمزةِ فقط. انتهى.

قولُه: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ (٩٠)، الآية قرأتُه على كلِّ مَن قرأتُه عليه بالوجهين لابنِ ذكوان، قالَ في (التَّيسيرِ): «ابن ذكوان ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ بكسرِ الهاءِ وصلتِها بياءٍ»[٧] انتهى، فظهر مِن نصِّ التَّيسير أنَّ الاختلاسَ الذي ذكرَه الشَّاطبيُّ

---

(١) يعني: شعبة.

(٢) يعني : محمد بن سعدان، وأحمد بن جبير. ينظر: فتح الوصيد: (ص٨٨٦).

(٣) كذا في (ج، د، هـ، ي)، وسقطت كلمة: (ذكره) من (أ)، وفي (ب): (الداني ذكره)، والصواب ما أثبته.

(٤) ينظر: الموضح للداني: (ص١٦١).

(٥) وهو الظاهر من الشَّاطبية لقولِه:

وقبل السكون الرا أمل في صفا يد ... بخلف وقل في الهمز خلف يقي صلا. بيت رقم (٦٤٨).

وهذه المسألة كالتي قبلها فمن أخذ بظاهر الشاطبية قرأ بها كالمغاربة، ومن نظر لطرقها لم يقرأ بها. وليس هو من طريق الشاطبية ولا النشر وإن حكاه ابن الجزري بقيل آخر الباب في الطيبة.

ينظر: أجوبة المسائل: (ص٩٩)، غيث النفع: (ص٥٨٠).

(٦) هكذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «فتحة».

(٧) التَّيسير للداني: (ص٢٧٩).

خروجٌ عن طرقِ الكتاب، ولذا قالَ رَحِمَه اللهُ: «ومُدَّ بِخُلْفٍ مَاجَ». انتهى[1].

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾ الآية، لابنِ ذكوانَ بإشباعِ كسرةِ الهاءِ. انتهى.

قولُه: ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ (٩٤)، لدى[2] الوقفِ عليه لحمزةَ اثنا عشر وجهاً: بإبدالِ الهمزةِ ألفاً مع الثلاثةِ، وتسهيلِها كالواوِ، ومع رَومِ حركتِها مع المدِّ والقصرِ فهذه خمسةٌ على التَّخفيفِ القياسيِّ[3].

وعلى الرَّسمِ تأتي سبعةٌ: إبدالُ الهمزةِ واواً ساكنةً، ويجوزُ رومُها وإشمامُها، ويأتي على كلٍّ مِن السُّكونِ والإشمامِ الثلاثةُ، وعلى الرَّومِ القصرُ فقط، فهذه السبعةُ مع الخمسةِ المتقدمةِ اثنا عشر.

قولُه: ﴿قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ إلى ﴿صَٰدِقِينَ﴾ (١٤٣)، فيه لورشٍ ستةُ أوجهٍ: على كلٍّ مِن الإبدالِ والتَّسهيلِ ثلاثةٌ في ﴿نَبِّـُٔونِي﴾، وبها قرأتُ مِن طرقِ نافعٍ، وبالإبدالِ فقط والتَّوسط مِن طريقِ (الشَّاطبية) على المغاربةِ.

---

(١) قال الشاطبي: واقتده حذف هائه ... شفاء وبالتحريك بالكسر كفلا.

...... ومد بخلف ماج. بيت رقم (٦٥٢).

وأشار الشاطبي إلى الخلاف بقولِه «ماج» أي: اضطرب، والمشهور عنه هو المد فقط وهو طريق الحرز وقد نص عليه المنصوري وغيره؛ لأن الاختلاس من طريق الرملي وهو ليس مِن طرقِ التَّيسير. ينظر: تحريرات المنصوري: (ص١٨٢)، حل المشكلات: (ص١١٦)، النَّشر: (ص ٤٦٨).

(٢) سقطت من (ب، د).

(٣) في (د): «والقياس».

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ الآية، لورشٍ خمسةُ أوجهٍ: الإبدالُ مع الثلاثةِ في ﴿نَبِّـُٔونِى﴾، والتسهيلُ مع التَّوسطِ والطُّولِ. انتهى.

وفي بدايعه[1] ستةُ أوجهٍ.

قالَ المنصوريُّ نزيل قسطنطينة وبها توفي: «يَمتنعُ مع وجهِ التَّسهيلِ القصرُ؛ لأنَّ رواةَ القصرِ فيه، وهم: صاحبُ (التَّذكرةِ) و(التَّبصرةِ) وابنُ بليمة كلُّهم أصحابُ بدل»[2]. انتهى.

قالَ بعض مشايخي: «وَلا وَجْهَ لِمَنْعِهِ»[3].

قولُه: ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ (١٦٢)، فيه لورشٍ وجهان، إلا أنَّ وجهَ الفتحِ غيرُ مأخوذٍ به عند المغاربةِ مِن طرقِ السبعةِ؛ لِضَعفِه، كما أشار إليه العالمُ العلامةُ ابنُ غازي الفاسيُّ رَحِمَه اللهُ في (تفصيلِ عقدِ الدُّررِ) بقولِه: «لكنَّ يُوسُفَ لَهُ بِفَتْحَةٍ وُجَيْهٌ يَضْعُفُ»[4]. انتهى.

ولا تَجري فيه أوجهُ سكونِ الوقفِ مع وجهِ الإسكانِ[5]؛ لأنَّه مِن المستثنياتِ[6].

---

(١) أي: بدائع البرهان: (ص ١٤٧).

(٢) تحريرات المنصوري: (ص١٨٨).

(٣) هذا نص عبارة شيخه الإزميري في البدائع: (ص ١٤٧).

(٤) ينظر: كتاب قراءة نافع، منظومة تفصيل عقد الدُّرر لابن غازي: (١/ ١١٦٥).

(٥) فلا يصح مع الإسكان في المد إلا الإشباع؛ للزوم السكون عند من يسكن، وأمَّا المحرَّك فله الثلاثة وقفا. ينظر: حل المشكلات: (ص١١٧).

(٦) ذكر المنصوري فيه أربعة أوجهٍ للأزرق : إسكان الياء مع الفتح والتَّقليل، وفتح الياء معهما كذلك. ينظر: تحريرات المنصوري: (ص١٩١)، وتبعه الإزميري في بدائعه: (ص١٤٩).

[سُورَةُ الأَعْرافِ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: سورةُ الأعرافِ. قولُه: ﴿لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَ ٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا﴾ الآية (٢٠)، لورشٍ ستة أوجهٍ: القصرُ[1] مع الفتحِ، وتوسطُ البدلِ مع الفتحِ والتَّقليلِ، ومدُّه كذلك، وتوسيطُها[2] مع التَّقليلِ. انتهى.

ويأتي فيه مِن ظاهرِ (الشَّاطبية) توسطُ المثْبَتِ والمُغَيَّرِ مع قصرِ الواوِ والتَّقليلِ والتَّرقيقِ، ولكنَّه مُنقطعُ السَّندِ ؛ لأنَّ سندَ الشَّاطبيِّ مِن[3] طريقِ الأزرقِ ينتهي إلى الدَّانيِّ وليسَ له قصرُ الواوِ إلا من قراءته على ابن غلبون ولا يجيءُ الفتحُ، خلافاً لمَن قَرَأَ به.

وليسَ فيه للمغاربةِ إلا توسطُ الواوِ والهمزةِ مع التَّقليلِ؛ إلا من عشرِ نافعٍ فله تسعةُ أوجهٍ، وقد أشار الشَّيخُ سيِّد محمد بنُ يوسف[4] -رَحِمَه اللهُ- إلى الروايةِ بقولِه:

---

(١) أي: في البدل في كلمة: (سوءاتهما)

(٢) أي: توسط اللين والبدل في كلمة: (سوءاتهما).

(٣) في (ب): «فيه» بدلا من: «من». وفي (ج): «في».

(٤) ينصرف الاسم إلى أحد علمين : الأول: الإمام : محمد بن يوسف التملي السُّوسي المراكشي من رجال مشيخة الإقراء بفاس، ومن شيوخ ابن القاضي، (توفي ١٠٤٨هـ)، الثَّاني : الإمام: محمد بن يوسف الترغي (توفي ١٠٠٩هـ) وهو من شيوخ التملي، والذي ترجح عندي أنَّه الأول لأنَّه ذكر له عدة مؤلفات في هذا العلم : كالقصيدة اللامية واستدراكات على تفصيل الدُّرر، ورسائل أخرى، أما الترغي فلم يذكر له سوى عنايته بوقف القران للهبطي. ينظر(قراءة نافع ١٥٠٠، ١٣٥٧)، القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص٨٥-٨٧).

«وَوَسِّطَنَّ الوَاوَ مِن سَوْآتِ تَوَسُّط طُول وَقَصْر آتِ
فِي[1] هَمْزِهِ، والوَاوُ بِالإِشْبَاعِ أَيضاً مَعَ الثَّلَاثِ لَا نِزَاعِ
فِي هَمْزِهِ، وَالوَاوُ بِالقَصْرِ وَرَدْ أَيضاً مَعَ الثَّلَاثِ ذِي تِسْعٍ فَقَدْ»[2]

انتهى.

والصحيحُ مِن طريقِ (السَّبعةِ) أربعةُ أوجهٍ إذا فُقِد المِمالُ، وهي: قصرُ الواوِ مع الثلاثةِ في الهمزةِ، والرَّابعُ التَّوسطُ فيهما.

وقد نظمَ المحقِّقُ[3] الأربعةَ فقالَ:

«وَسَوْءَاتِ قَصْرُ الوَاوِ وَالهَمْزَ ثَلِّثَنْ[4] وَوَسِّطْهُمَا فَالكُلُّ أَرْبَعَةٌ فَادْرِ»[5]

قولُه: ﴿وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾ (٦٩)، قرأتُه بالفتحِ والإمالةِ في ﴿وَزَادَكُمْ﴾ لابنِ ذكوانَ على كلِّ مَن قرأتُ عليه، كلٌّ منهما مع الصَّادِ والسِّينِ في ﴿بَصْۜطَةً﴾ مع أنَّ السِّينَ لا يجيء إلا مع الإمالةِ في ﴿وَزَادَكُمْ﴾، وتقدَّم أنَّه ليس مِن طرقِ الكتابِ.

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) لم أعثر على هذه الأبيات في شيء من الكتب.

(٣) يعني ابن الجزري.

(٤) هكذا في (ب، د)، وفي (أ، ج): «ثلثين».

(٥) ينظر: النَّشر: (ص٢٦١)، إلا أنَّه قال «ثُلِّثا»، ونقلها ابن القاضي في الفجر الساطع: (٢/٢٥٩)، إلا أنَّه قال: «ثالثا». وإنما امتنع الطُّول في كلمة (سوءات) لأن رواة الإشباع في مد اللين مجمعون على استثنائها، فعلى هذا يكون الخلاف فيها دائراً بين القصر والتَّوسط فحسب. ينظر: أجوبة المسائل المشكلات: (ص١٠١).

قَالَ رَحِمَه اللهُ: وقولُه: ﴿وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾، لابنِ ذكوانَ بالصَّادِ. انتهى[١].

قولُه: ﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً﴾ إلى ﴿شَيْءٍ﴾ (١٤٥)، توسطُ الأوَّلِ للأزرقِ يأتي عليه توسطُ الثَّاني وطوله؛ لسكونِ الوقفِ، والطُّول يأتي عليه الطُّولُ.

قولُه: ﴿وَٱكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ إلى ﴿شَيْءٍ﴾ (١٥٦) و﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ إلى ﴿شَيْءٍ﴾ (يس: ١٢) و﴿إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ إلى ﴿شَيْـًٔا﴾ (المجادلة ١٠)، فيها للأزرقِ سبعةُ أوجهٍ[٢].

وأمَّا قولُه: ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ﴾ إلى ﴿قَوْمَ سَوْءٍ﴾ (الأنبياء: ٧٧)، لا يأتي فيه له إلا ستةُ أوجهٍ: ثلاثةٌ على فتحِ المهالِ[٣]، وهي: القصرُ في البدلِ مع توسطِ اللِّينِ، ومع الطُّولِ في البدلِ [التَّوسطُ][٤] والطُّولُ في اللينِ، وثلاثةٌ على التَّقليلِ: أحدُها: توسطُ البدلِ واللِّينِ[٥].

---

(١) قال الشاطبي : وفي الخلق بسطة ... وقل فيهما الوجهان قولا موصلا. رقم (٥١٥).

وذكر ابن الجزري الوجهين في الطيبة فقال:

«وخلف عن قوى زن من يصر ... كبسطة الخلق». بيت رقم (٥٠٢).

(٢) وهي: الفتح مع القصر في البدل وعليه التَّوسط في اللين، والفتح مع الطُّولِ في البدل وعليه الطُّول والتَّوسط في اللين، والفتح مع التَّوسطِ وعليه التَّوسط، والتَّقليل مع التَّوسطِ وعليه التَّوسط، والتَّقليل مع الطُّولِ في البدل وعليه الطُّول والتَّوسط في اللين. وقد سبق نظيرها.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في جميع النسخ المعتمدة زيادة واو: «والتَّوسط»، والذي يظهر لي أن الواو زائدة، فتكون الجملة: «ومع الطُّولِ في البدل التَّوسط والطُّول في اللين»، كما في نسخة مكة المكرمة.

(٥) والوجهان الآخران: الطُّول في البدل مع التَّوسطِ والطُّول في اللين، كما في نسخة مكة المكرمة.

قولُه: ﴿بِعَذَابِۭ بَـِٔيسِۭ﴾ (١٦٥)، قرأتُه على كلِّ مَن قرأتُ عليه لأبي بكر بالوجهين، إلا أنَّ ﴿بَيْئِسٍ﴾[مثل][1] رَئِيْس قد ضَعَّفَه في (التَّيسيرِ)[2].

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿بِعَذَابٍ بَيْئِسٍ﴾، لأبي بكر بتقديمِ الياءِ [مثل][3] خَيْعَل[4]. انتهى.

قولُه: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا﴾ (١٨٨)، فيه لقالونَ ستةُ أوجهٍ: ثلاثةٌ مع وجهِ التَّسهيلِ، وثلاثةٌ مع وجهِ الإبدالِ[5].

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا﴾، لقالونَ ثلاثةُ أوجهٍ: التَّسهيلُ وعليه حذفُ الألفِ وإثباتُها مع القصرِ، والإبدالُ مع إثباتِ الألفِ ومدِّها. انتهى.

وإذا وقفتَ على ﴿ٱلسُّوٓءُ﴾ لهشامٍ وحمزةَ فيأتي لكلِّ واحدٍ منهما خمسةُ أوجهٍ: ثلاثةٌ مع الإدغامِ، [واثنان][6] مع التَّخفيفِ بالنقلِ، وهما: السُّكونُ والرَّومُ، ولا يجوز الإشمامُ مع النَّقلِ لعدمِ سكونِ الواوِ إثْر ضمةٍ، فافهم، قاله شيخُ شيخِنا ابنُ القاضي رَحِمَه اللهُ[7].

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) رواه بصيغة التضعيف في التَّيسير: (ص٢٩٥).

(٣) سقطت من (أ).

(٤) في (ج): «غَيْتَفِل».

(٥) المقصود أن فيها التسهيل والإبدال وعلى كلّ منهما حذف الألف وإثباتها مع القصر والتَّوسط.

(٦) هكذا في (ب، ج، د)، و في (أ): «والاثنان».

(٧) لم أعثر عليه.

قولُه: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ (١٩٥)، الحُلْواني له الإثباتُ في الحالين، قالَ في (التَّيسيرِ): «وأثبتَ ابنُ عامرٍ في روايةِ هشامٍ الياءَ في الحالين في قولِه: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ في الأعرافِ»[1]. انتهى.

والدَّاجوني له الإثباتُ وصلاً والحذفُ وقفاً؛ إلا أنَّه ليس مِن طرقِ الكتابِ[2].

قالَ رَحِمَه اللهُ: وقولُه: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾، لهشامٍ بإثباتِ الياءِ في الحالين. انتهى.

[سُورَةُ الأنفَالِ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: وقولُه في سورةِ الأنفال: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ﴾ (٤١) الآية، لورشٍ سبعةُ أوجهٍ: توسطُ حرفي اللِّينِ مع فتحِ ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ وقصرِ البدلِ، وتوسيطُ الثلاثةِ مع [وجهي][3] الفتحِ والتَّقليلِ، ومثلُه مع مدِّ البدلِ فقط، ومع مدِّ الثلاثةِ كذلك. انتهى.

---

(١) نص عبارة الداني في التَّيسيرِ: «(ثم كيدون فلا) أثبتها في الحالين هشام بخلاف عنه». انتهى. قال الصفاقسي: هذا لا دليل فيه؛ لأن الداني كثيراً ما يذكر الخلاف على سبيل الحكاية، وإن كان هو لا يأخذ به وليس مِن طرقِه، وهذا منه، ويدل على ذلك قوله في المفردات بعد أن ذكر الخلاف له: «وبالإثبات في الوصلِ والوقف آخذ». ينظر: التَّيسير: (ص٢٢١)، مفردة ابن عامر: (ص ١٣٧)، غيث النفع: (ص ٦٥٠).

(٢) لأن إسناد الدَّاني في التَّيسيرِ عن الحُلْواني وليس عن الداجوني. وهذا خلاف ما ذكره الشاطبي، حيث قال: «وتثبت في الحالين دراً لوامعا بخلف». رقم ٤٢١، وقال أيضا: «وكيدون في الأعراف حج ليحملا بخلف». رقم (٤٣٢). وهو خروج عن طريقِه. ينظر: النشر: (ص١١٧)، غيث النفع: (ص٦٤٩)، حل المشكلات: (ص١١٩).

(٣) هكذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «وجه» وما أثبته أصح.

[سُورَةُ التوبة]

قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ[١] بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمُۢ ﴾ (الأنفال: ٧٥) ﴿بَرَآءَةٌ﴾ (١)، فيه لحمزةَ الوقفُ والوصلُ فقط.

قولُه: ﴿أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ (١٢)، فيه لهشامِ الفصلُ وعدمُه، قالَ في (التَّيسيرِ): «وأدخلَ هشامٌ مِن قراءتي على أبي الفتح بينهما ألفاً». انتهى[٢].

قالَ رَحِمَه اللهُ: وقولُه في سورةِ التوبة: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾، لهشامٍ بتركِ الفصلِ[٣].

[سُورَةُ يُونُس]

قالَ رَحِمَه اللهُ: سورة يونس. انتهى.

قولُه: ﴿مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ﴾(١٥)، فيه لحمزةَ وقفاً تسعةُ أوجهٍ[٤]، وهذا على القولِ بأنَّ الهمزةَ مُصَوَّرُ الياءِ[٥]، وأمَّا على القولِ بزيادةِ الياءِ على ما دَرَجَ عليه في الموردِ[٦] في أحدِ الوجهين فليس له إلا خمسةُ أوجهٍ.

---

(١) هكذا في (ب)، وفي (أ، ج، د): «والله بكل...» وهو خطأ ظاهر.

(٢) التَّيسير: (ص٣٠٢)، وهذا يقتضي أن يكون قد قرأ من طريق ابن مجاهد بعدم الإدخال فصار له وجهان: الإدخال وعدمه، وتبعه الشاطبي فقال: «وآئمة بالخلف قد مد وحده». رقم (١٩٩).

(٣) في (ب): «الهمزة».

(٤) وهي خمسة القياس، وأربعة على الرسم. ينظر: البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص١٧٨).

(٥) في (ب، ج، د): «ياء».

(٦) ينظر: مورد الظمآن: (رقم البيت ٣٥١)، قطوف البستان: (ص٢٠٤)، قال الخراز: «فصل وياء

قولُه تعالى: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦٓۚ ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ﴾(٥١)، لقالونَ اثنا عشر وجهاً: ستةٌ منها على وجهِ الإسكانِ مع القصرِ، وهي: مدُّ (ءال) وقصرُ (لان)، وقصرُهما، والتَّسهيلُ[1]، ومثل ذلك كلِّه مع المدِّ[2]، وعلى وجهِ الصلةِ كذلك[3].

ولورشٍ أربعةَ عشرَ وجهاً:

الأوَّلُ: قصرُ ﴿ءَامَنتُم﴾ [مع تسهيلِ(ءال)وقصرِ(لان)][4].

الثَّاني: قصرُ الثَّلاثةِ.

الثَّالثُ: توسيطُ ﴿ءَامَنتُم﴾ مع مدّ (ءال) وتوسيطِ (لان).

الرَّابع: توسيطُ الأوَّلِ مع مدِّ الوسطِ وقصرِ الثَّاني.

الخامس: توسيطُ الثلاثة.

السَّادس: توسيطُ الأوَّلَين مع قصرِ الأخيرِ[1].

زيد من تلقاءي»، وهذا اشارة منه إلى اتفاق الشيوخ في زيادة الياء فيه.

(١) يعني: في (ءأل).

(٢) أي المد المنفصل.

(٣) مسألة (الآن) من المسائل المشكلة في التحريرات عند الأزرق عن ورش لاسيما إذا ما رُكبت مع غيرها من الكلمات المماثلة في الحكم، وممن أفردها بالتصنيف الإمام ابن الجزري في رسالته: الإعلان، والإمام الرميلي(١١٣٠هـ) في كتابه الدرر الحسان في حل مشكلات (الئن). ينظر: مجلة الدراسات القرآنية: العدد الثامن.

(٤) في (أ، ب، ج، د، هـ، ي): «قصر (ءامنتم) مع قصر(ءال) و (لان) ولعل الصواب ما أثبته، لأن هذا الوجه هو الثَّاني. وهو المذكور في البدائع للإزميري وتمرين الطلبة للمؤلف، ونسخة مكتبة مكة للمؤلف. وأمَّا في نسخة (و) فكتب الوجه الأول كباقي النسخ المعتمدة؛ لكن الوجه الثَّاني: قصر ءامنتم مع مد (ءال) وقصر (لان).

السَّابع: توسطُ الأوَّلِ مع قصرِ الأخيرين[٢].

الثَّامن والتَّاسع: التسهيلُ مع توسيطِ (لآن) وقصرِه.

العاشر: مدُّ ﴿ءَامَنتُم﴾ مع مدِّ (ءال) و(لآن).

الحادي عشر: مدُّ الأوَّلين مع قصرِ الأخيرِ.

الثَّاني عشر: مدُّ الأوَّلِ مع قصرِ الأخيرين.

الثَّالث عشر والرَّابع عشر: التَّسهيلُ مع مدِّ (لآن) وقصرِه. انتهى.

زاد في (البدايع)[٣] له: على قصرِ ﴿ءَامَنتُم﴾ مدُّ (ءال)[٤] فقط مِن (الشَّاطبية). انتهى.

وإذا جمعتَ ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾[فقط][٥] فله ستةُ أوجهٍ: الأوَّلُ: مدُّ الأوَّلِ على لزومِ البدلِ - وأخذنا فيه بالطَّويلِ أو جوازه، ولم نعتد بعارض النقل، فهو كـ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ - ومدُّ الثَّاني على عدمِ الاعتدادِ بالعارضِ.

الثَّاني: مدُّ الأوَّلِ وتوسطُ الثَّاني لما تقدَّم فيهما.

الثَّالث: مدُّ الأوَّلِ وقصرُ الثَّاني.

الرَّابع: توسطُ الأوَّلِ وتوسطُ الثَّاني.

---

(١) في (ب): «الأخيرين».

(٢) الوجه السابع سقط كاملا من ب.

(٣) بدائع البرهان: (ص١٧٥).

(٤) في (ب): «لآن» بدلا عن: «ءال»، وهو خلاف ما في البدائع.

(٥) سقطت من (أ).

الخامس: توسطُ الأوَّلِ وقصرُ الثَّاني.

السَّادس: قصرُهما معاً، فتَحصَّلَ من هذا أنَّ المدَّ في الأوَّلِ يأتي عليه في الثَّاني الثلاثةُ، والتَّوسطَ فيه يأتي عليه في الثَّاني القصرُ والتَّوسطُ، والقصرَ في الأوَّلِ لا يأتي عليه في الثَّاني إلا القصرُ[1].

---

(١) نظم هذه الأوجه ابن الجزري بقوله:

لِلْأَزْرَقِ فِي الْآنَ سِتَّةُ أوجهٍ... عَلَى وَجْهِ إِبْدَالٍ لَدَى وَصْلِهِ تَجْرِي

فَمُدَّ وَثَلِّثْ ثَانِيًا ثُمَّ وَسِّطَنْ... بِهِ وَبِقَصْرٍ ثُمَّ بالقصرِ مع قَصْـرِ. ينظر: النشر: (١/٣٥٩).

وأمَّا الثلاثةُ الآتيةُ على التَّسهيلِ فكلُّها جائزةٌ، وقد نظمَ ذلك ابنُ أَسَد[1] فقالَ:

«وَفِي وَجْـهِ تَسْـهِيلٍ ثَلَاثَـةُ أَوْجُـهٍ   بِثَانٍ فَقَطْ مَعْ قَصْـرِ أَوَّلِـهِ فَـادْرِ»[2]

وإذا جمعتَ ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ﴾(٩١) إلى ﴿ءَايَةً﴾(٩٢)، فلكَ على وجهِ قصرِ (ءال) و(لان) معَ الإبدالِ ثلاثةُ أوجهٍ في ﴿ءَايَةً﴾، وعلى طولِ الأوَّلِ وقصرِ الثَّاني ثلاثةٌ أيضاً، وعلى توسطِ الأوَّلِ وقصرِ الثَّاني وتوسطِه وطولِ الأوَّلِ وتوسطِ الثَّاني توسطُ ﴿ءَايَةً﴾، وعلى مَدِّهما مدُّ ﴿ءَايَةً﴾، ومع التَّسهيلِ وقصرِ (لان) ثلاثةُ أوجهٍ في ﴿ءَايَةً﴾، ومع توسطِ (لان) توسطُ ﴿ءَايَةً﴾، ومع طولِ (لان) طولُ ﴿ءَايَةً﴾، فهي خمسةَ عشرَ وجهاً بزيادةِ طولِ (ءال) مع قصرِ (لان) و﴿ءَايَةً﴾ من (الشَّاطبية) على ما في (البدايع).

وإذا وقفتَ على ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ مع تركيبِها مع ﴿ءَامَنتُم﴾ فالقصرُ[3] في ﴿ءَامَنتُم﴾ عليه ستةٌ في ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾: ثلاثةٌ في (لان) على قصرِ (ءال)، وثلاثة على مَدِّها.

---

(١) هو أحمد بن أسد بن عبد الواحد الأميوطي ويعرف بابن أسد، إمام مقرئ فقيه، ولد بالإسكندرية سنة٨٠٨هـ، وأخذ عن ابن الجزري وغيره، وله شرح على الشاطبية، وألف في علوم أخرى، توفي سنة٨٧٢هـ.ينظر: الضوء اللامع: (١/٢٢٧)، معجم المؤلفين: (١/١٦٢)، هداية القارئ: (٢/٧٨٧).

(٢) ذكر هذا البيت عنه الصفاقسي في غيث النفع: (ص٦٩٧)، ؛ وذكره الرميلي نثراً عنه في الدرر الحسان. ينظر: مجلة الدراسات القرآنية: العدد الثامن: (ص٧٧).

(٣) هكذا في جميع النسخ؛ إلا (أ) فكتبت: «في القصر» ولعله خطأ من الناسخ.

والتَّوسطُ في ﴿ءَامَنتُم﴾ عليه تسعةٌ[١] في ﴿ءَآلْئَنَ﴾؛ حاصلةٌ من ضربِ ثلاثةٍ في (لان) على كلٍّ مِن قصرِ (ءال) وتوسيطِها ومدِّها.

والمدُّ في ﴿ءَامَنتُم﴾ عليه ستةٌ في ﴿ءَآلْئَنَ﴾: ثلاثةٌ في (لان) على قصرِ (ءال)، وثلاثةٌ على مَدِّها، فالجملة أحدٌ وعشرون على وجهِ البدلِ.

ويمتنعُ التَّسهيلُ على قصرِ ﴿ءَامَنتُم﴾.

وعلى كلٍّ مِن توسيطِها ومدِّها ثلاثةٌ في (لان) فهي ستةٌ، وأجازه[٢] بعضُهم، وهو المعتمد، وعليه فترقى[٣] الوجوه إلى تسعة[٤].

وإذا لم تركّب ووقفَ[٥] عليها فيأتي اثنا عشر وجهاً[٦]. والله أعلم.

وإذا وقفتَ على ﴿بِهِۦٓ ءَآلْئَنَ﴾ لحمزةَ فله خمسةُ أوجهٍ:

أولها وثانيها: التحقيقُ في المدّ مع الإبدالِ والنَّقلِ مع القصرِ والمدِّ[٧].

---

(١) في (ب): «ستة» وهو خطأ؛ لأن الأوجه المذكورة تسعة.

(٢) يعني قصر (ءامنم) مع التسهيل(ءأل) وعليه ثلاثة العارض.

(٣) في (ب، د): «فترتقي» في الموضعين. وسيأتي الثَّاني.

(٤) فتصبح الوجوه ثلاثين وجهاً، ووافقه الخليجي: (ص ١٢٥)، وخالف في ذلك القاضي في البدور: (ص ١٧٨)، وجعلها سبعة وعشرين.

(٥) في (أ): «وقف» بواو واحدة.

(٦) وهي: القصر والتَّوسط والطُّول والتسهيل وعلى كلّ ثلاثة العارض. ووافقه الخليجي في حل المشكلات: (ص١٢٥)، وخالفه القاضي في البدور الزاهرة: (ص١٧٨)، حيث حذف الإبدل مع التَّوسطِ وعليه الثلاثة.

(٧) أي في: (ءال).

ثالثها: الإبدالُ مع السَّكتِ، رابعها: التَّسهيلُ مع النَّقلِ، خامسُها: التَّسهيلُ مع السَّكتِ، وإذا اعتبرتَ سكونَ الوقفِ العارضِ فيأتي على كلٍّ مِن الخمسةِ ثلاثةُ أوجهٍ؛ فترقى الوجوه إلى خمسةَ عشرَ وجهاً.

قولُه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم﴾ (٥٠) إلى ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾(٥٩)، يأتي للأزرقِ على كلٍّ مِن التسهيلِ والإبدالِ في ﴿أَرَءَيْتُم﴾ وجهان في ﴿ءَآللَّهُ﴾. قالَه الشَّيخُ عليُّ بنُ سليمان المنصوريُّ[١]، نزيل قسطنطينة.

وقالَ صاحبُ (العمدةِ)[٢] و(البدايعِ)[٣]: ويختصُّ إبدالُ ﴿أَرَءَيْتُم﴾ بإبدالِ[٤] ﴿ءَآللَّهُ﴾.

قولُه: ﴿بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ (٨١): كـ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ (الأنعام: ١٤٣) لأبي عمرو.

قولُه: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ (٨٩)، تقدَّم أنَّ سكونَ التاءِ وفتحَ الباءِ وتشديدَ النُّونِ ليس مِن طرقِ الكتابِ، قالَ في (التَّيسيرِ): «ابن ذكوان بتخفيفِ النُّونِ، والباقون [بتشديدها ولا خلافَ في تشديدِ التَّاءِ][٥]»[٦].

---

(١) تحريرات المنصوري: (ص٢٠٧).

(٢) في (ب): «المعتمدة». والمقصود بـ«العمدة» : عمدة العرفان في أوجه القرآن للأزميري وقد شرحه في بدائع البرهان.

(٣) بدائع البرهان: (ص١٧٨).

(٤) في (ب): «بإبدال أل».

(٥) هكذا في (ب، ج، د)، وأمَّا في (أ) فكتبت: «والباقون بتشديها ولا خلاف في تشديها».

(٦) التَّيسير: (ص٣١١)، وقد عبّر عنه الشاطبي بـ«ماج» أي: اضطرب؛ دلالة على عدم الأخذ به.

قولُه: ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ (٩٠)، فيه للأزرقِ وقفاً: على كلٍّ مِن القصرِ والتَّوسطِ والطُّولِ في ﴿ءَامَنَتْ﴾ ثلاثةٌ في ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ لسكونِ الوقفِ. قاله الشَّيخُ عليّ المنصوري[1].

[سُورَةُ هُــودٍ]

قولُه تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ﴾ إلى ﴿وَءَاتَىٰنِى﴾ (٢٨)، يختصُّ إبدالُ ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ وتوسطُ البدلِ بوجهِ التَّقليلِ في ﴿وَءَاتَىٰنِى﴾ للأزرقِ، فله تسعةُ أوجهٍ، كما في (عُمدةِ المؤلفِ و(بدائعه)[2].

قولُه: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾، لا رَومَ فيها وقفاً بخلافِ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [و﴿غَوَاشٍ﴾[3]][4].

قال ابنُ الجزري: «وانفرد ابن مجاهدٍ عن ابن ذكوان بتخفيف التّاء الثَّانية ساكنةً وفتح الباء مع تشديد النّون، وكذا روى سلامة بن وهران أداءً عن ابن ذكوان، قال الدّانيّ: وذلك غلطٌ من أصحاب ابن مجاهدٍ، ومن سلامة لأنّ جميع الشّاميّين رووا ذلك عن ابن ذكوان عن الأخفش سماعًا وأداءً بتخفيف النّون وتشديد التّاء، وكذا نصّ عليه في كتابه، وكذلك روى الدّاجونيّ عن أصحابه عن ابن ذكوان وهشامٍ، جميعًا. النشر: (٢/٢٨٦). وكلام الداني في جامع البيان: (٢/٣١٠).

(١) تحريرات المنصوري: (ص٢١٣).

(٢) ينظر: بدائع البرهان: (ص١٨٢)، عمدة العرفان: (ص٣١). ومعلوم أن القصر مع التَّقليل ممتنع كما عند المؤلف والإزميري.

(٣) هكذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «ونحو».

(٤) قال ابنُ الجزري: «لأن كسرة الذال إنما عرضت عند لحاق التنوين فإذا زال التنوين في الوقف

قولُه: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ٧١ قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ﴾ (٧١، ٧٢)، فيه للأزرقِ بحسبِ التركيبِ ثمانيةُ أوجهٍ، يمتنعُ [منها][1] وجهٌ واحدٌ وهو: إبدالُ ﴿وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ﴾ مع تقليلِ ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ وتسهيلِ ﴿ءَأَلِدُ﴾.

وإذا وصلَ إلى قولِه: ﴿لَشَيۡءٌ عَجِيبٌ﴾ فلَه بحسبِ التركيبِ ستةَ عشرَ وجهاً، يصحُّ منها اثنا عشر وجهاً:

الأوَّلُ إلى السَّابع: **تسهيلُ** ﴿وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ﴾ مع فتحِ ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ وتسهيلِ ﴿ءَأَلِدُ﴾ وتوسطِ ﴿شَيۡءٌ﴾، ومع طولِ ﴿شَيۡءٌ﴾، ومع إبدالِ ﴿ءَأَلِدُ﴾ وتوسطِ ﴿شَيۡءٌ﴾، ومع طولِ ﴿شَيۡءٌ﴾، ومع تقليلِ ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ وتسهيلِ ﴿ءَأَلِدُ﴾ وتوسطِ ﴿شَيۡءٌ﴾، ومع طولِ ﴿شَيۡءٌ﴾، ومع إبدالِ ﴿ءَأَلِدُ﴾ وتوسطِ ﴿شَيۡءٌ﴾.

والثَّامن إلى الثَّاني عشر: **الإبدالُ** في ﴿وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ﴾ مع فتحِ ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ وتسهيلِ ﴿ءَأَلِدُ﴾ وتوسطِ ﴿شَيۡءٌ﴾، ومع طولِ ﴿شَيۡءٌ﴾، ومع إبدالِ ﴿ءَأَلِدُ﴾ وتوسطِ ﴿شَيۡءٌ﴾، ومع طولِ ﴿شَيۡءٌ﴾، ومع تقليلِ ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ وإبدالِ ﴿ءَأَلِدُ﴾ وتوسطِ ﴿شَيۡءٌ﴾.

ويمتنعُ منها على تقليلِ ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ أربعةُ أوجهٍ: الأوَّلُ: تسهيلُ ﴿وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ﴾ مع الإبدالِ في ﴿ءَأَلِدُ﴾ وطولِ ﴿شَيۡءٌ﴾، والثَّاني: إبدالُ الهمزةِ فيهما مع طولِ ﴿شَيۡءٌ﴾، والثَّالث والرَّابع إبدالُ ﴿وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ﴾ وتسهيلُ ﴿ءَأَلِدُ﴾ مع الوجهين في

رجعت الذال إلى أصلها من السكون...». النَّشر: (ص٤٥٣).

(١) هكذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «فيها».

﴿شَيۡءٌ﴾.

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه في سورةِ هود: ﴿قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ﴾ (٧٢) الآية، لورشٍ ستةُ أوجهٍ: فتحُ ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ مع وجهِ التَّسهيلِ، وعليه توسطُ ﴿شَيۡءٌ﴾ومدُّه، ومع وجه البدلِ [كذلك، والتَّقليلُ مع وجهِ التَّسهيلِ وعليه مدُّ ﴿شَيۡءٌ﴾ فقط. زاد في بدايعه: توسطُ ﴿شَيۡءٌ﴾ ومع وجهِ البدلِ][1] وعليه توسطُ ﴿شَيۡءٌ﴾ فقط. انتهى.

وإذا وقفَ على ﴿ءَأَلِدُ﴾فله أربعةُ أوجهٍ[2].

قولُه: ﴿أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ﴾ (٩٢)، اختُلف فيه عن هشامٍ فقطعَ الجمهورُ له بالفتحِ، وبه قرأَ الدَّانيُّ على شيخِهِ أبي الفتح، ولم يذكرْه في (التَّيسيرِ) مع[3] أنَّه مِن طريقِه[4].

---

(١) ما بين المعكوفتين كله سقط من (أ).

(٢) وهي: الفتح و التَّقليل مع التسهيل والإبدال.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) وتبعه على ذلك الشاطبي حيث قال: «أرهطي سما مولى»، أي: بالإسكان. وقال في مفردة ابن عامر(ص ٣٦٥): «بإسكان الياء، وفي ذلك خلاف عنه وبالإسكان آخذ»، وقال الداني في جامع البيان(ص ٣٢٦): «وقد روى لي أبو الفتح عن قراءته في رواية هشام عن ابن عامر فتحها، وعلى الإسكان العمل في روايته»، وقالَ ابنُ الجزري بعد ذكر الخلاف فيه: «وهو اختيار الدَّاني وقال : إنَّه هو الذي عليه العمل»، أي : الإسكان، ثم قال: «والوجهان صحيحان والفتح أكثر وأشهر». النَّشر: (ص٤٨٥). لكن الذي عليه العمل من طريق الشاطبية هو اتباع قول الشاطبي.

[سُورَةُ يُوسُفَ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: سورة يوسف، قولُه تعالى: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ (١١)، لجميعِ القراءِ وجهان: الإخفاءُ والإدغامُ مع الإشمامِ. انتهى.

فيشيرُ إلى ضمِّ النُّونِ المدغمةِ بعد الاستكمالِ، وقالَ قوم: قبله، وإلى هذا أشار الشَّيخُ عليّ بنُ عبدِ الجبَّار المغربيُّ[1] بقولِه:

«فِي نُــــونِ تَأْمَنَّـــا وَبِالإِدْغَـــامِ	رَوَاهُ بَعْضُـــهُمْ مَـــعَ الإِشْـــمَامِ
لَكِــن سَرَى[2] الخِــلَافُ فِي الإِشْـمَامِ	أَيْــنَ مَحَلُّـــهُ مِـــنَ الإِدْغَـــامِ
قَـــالَ أُنَـــاسٌ بَعْـــدَ الاسْـتِكْمَالِ	وَهْــوَ الــذِي يَسْــهُلُ عِنـدَ التَّـالِ
وَقَـــالَ قَـــوْمٌ قَبْلَـــهُ يُشِـــيرُ[3]	وَذَا فِي الاسْـتِعْمَالِ قُـلْ عَسِـيرُ»[4]

انتهى.

وهذا الإشمامُ كالإشمامِ في المرفوعِ.

---

(١) أبو محمد علي بن عبد الجبار الصحيني المغربي، ولم أجد ترجمته كاملة. ينظر: قراءة نافع: (١١٠٦/١)، القراء والقراءات بالمغرب: (٦٣، ٨٣).

(٢) في (د): «يرى».

(٣) سقط هذا الشطر والذي قبله كذلك، وكذا السين في «أناس» من (ج).

(٤) ينظر: قراءة نافع- أرجوزة ابن عبد الجبار في الإشمام وأحكام مالك لا تأمنا: (١١٠٨/١)، الفجر الساطع: (١١٧/٤)

وأمَّا الإخفاءُ فحقيقتُه: أنْ تُضعفَ الصوتَ بحركةِ النُّونِ بحيثُ أنَّك لا تأتِي إلا ببعضِها، وبِه روايةُ المغاربةِ فقط.

قالَ رَحِمَه اللهُ : قولُه تعالى: ﴿نَرْتَعْ وَنَلْعَبْ﴾ (١٢)، لقنبلٍ بحذفِ الياءِ. انتهى.

وهو الموافقُ لما في (التَّيسيرِ)، وإثباتُها خروجٌ عن طرقِ الكتاب[١]، وبالوجهين قرأتُ علىٰ كلِّ مَن قرأتُ عليه[٢].

قولُه: ﴿يَـٰبُشْرَىٰ﴾ (١٩)، أوجه أبي عمرو ثلاثةٌ:

الأوَّلُ: الفتحُ. قالَ في (التَّيسيرِ): «وبذلك يأخذُ عامَّةُ أهلِ الأداءِ في مذهبِ أبي عمرو. وهو قولُ ابنِ مجاهدٍ، وبه قرأتُ، وبه وردَ النَّصُّ عنه مِن طريقِ السُّوسي وغيرِه»[٣]. انتهى.

ثانيها: الإمالةُ، وهي روايةُ المغاربةِ. ثالثُها: التَّقليلُ[٤].

---

(١) التَّيسير: (ص٣٢٠).

(٢) ذكر الشاطبي الوجهين فقال : «وفي نرتعي خلف زكا» رقم (٤٤١)، وكذا ابن الجزري قال: «ويرتع يتقي يوسف زن خلفا» رقم ٤٠٩ وقال في النَّشر: «والوجهان جميعا صحيحان عن قنبل، وهما في التَّيسيرِ، والشَّاطبية، وإن كان الإثبات لَيس من طريقهما». النَّشر: (ص٥٠١).

(٣) التَّيسير: (ص٣٢١)، ونصه: «وبذلك قرأ عامة أهل الأداء في مذهب أبي عمرو وهو قول ابن مجاهد وبه قرأتُ وبذلك ورد النص عنه من طريق أبي شعيب السُّوسي عن اليزيدي وغيره».

(٤) قال الشاطبي:

وبشراي حذف الياء ثبت وميلا

شفاء وقلل جهبذا وكلاهما   عن ابن العلا والفتح عنه تفضلا. رقم (٧٧٥).

وقالَ ابنُ الجزري: «وذكر الثلاثة الأوجه أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه وبها قرأتُ غير أن الفتح أصح رواية والإمالة أقيس على أصله والله أعلم» النَّشر: (ص٣٩٥)، ووافقهم الحسيني

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ (٢٣)، لهشامٍ بفتحِ التَّاءِ. انتهى.

قالَ في (التَّيسيرِ): «وقد رُوِيَ عنه ضَمُّ التَّاءِ»[١]. انتهى.

فضَعَّفَه بصيغةِ المجهولِ لخروجِه عن طرقِ الكتابِ[٢].

قولُه: ﴿ءَابَآءِىٓ﴾ (٣٨)، أوجهُ الأزرقِ ثلاثةٌ وقفاً، وإلى ذلك أشارَ العالمُ الشَّيخُ مسعودُ بنُ محمد جَمُّوع[٣] الفاسيُّ[٤] رَحِمَه اللهُ بقولِه:

«دُعَـائِي وَآبَـائِي كَـذَاكَ تَبَـوَّءَا[٥] لَدَا الوَقْفِ ثَلِّثْن لِأَزْرَقِ المِصْـرِي[٦]»[٧]

وأمَّا ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ (٤٠)، وصلاً، فقالَ ابنُ الجزريِّ: «لم أجدْ نصاً والقياسُ

في تحريراته: (ص٢٨٧). وهذه لفتة نفيسة من ابن الجزري في وصف منهج الشاطبي.

(١) التَّيسير: (ص٣٢١).

(٢) قال الشاطبي: وهيت بكسرٍ أصل كفؤ وهمزه لسان وضم التاء لوا خلفه دلا. رقم (٧٧٧).

وقالَ ابنُ الجزري بعد ذكر الخلاف لهشام: «ولذلك جمع الشاطبي بين هذين الوجهين عن هشام في قصيدته فخرج بذلك عن طرقِ الكتاب لتحري الصواب». النَّشر: (ص٥٧٧).

(٣) في (ب): «المجموع» ولعله خطأ من الناسخ لأنَّه أثبتها في موضع آخر بنحو ما في النسخة (أ) كما سيأتي.

(٤) هو: مسعود بن محمد بن جموع السجلماسي، مقرئ فقيه محدث، له شرح على الدُّرر اللوامع، وآخر على تفصيل عقد الدُّرر، وكلاهما مخطوط (توفي سنة ١١١٩هـ). ينظر: معجم المؤلفين: (٢٢٩/١٢).

(٥) هكذا في (ب، د)، وفي (أ، ج) هكذا: «كذلك تبوءُوا»، وما أثبته أقرب لوزن البيت.

(٦) في (ب): «المصري» بياء.

(٧) لم أعثر على شيء من كتبه. ولا منقولا عنه.

يَقتضي جريانَ الثلاثِ؛ لأنَّ حذفَ حرفِ [المدِّ][1] عارضٌ حالةَ الوقفِ اتباعاً للرَّسمِ، فكان كـ﴿مِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ﴾، وكذلك أخذتُه أداءً عن الشيوخِ في ﴿دُعَآءِ﴾ إبراهيم»[2].

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ (٥٣)، لقالونَ و البَزِّيِّ: الإدغامُ والتَّسهيلُ وجهان. انتهى.

قالَ شيخُ شيخِنا ابنُ القاضي: «وهذا الإدغامُ في حرفي الأحزابِ و[حرفِ][3] الصِّديقِ؛ بل وكذا بابُ اجتماعِ الهمزتين إنَّما هو في الوصلِ خاصَّةً، والوقفُ بالهمزِ من غيرِ خلافٍ عند أحدٍ من القرّاءِ» إلى أن قال: «قلت مشيراً إلى ذلك بهذه الأبيات:

وَالسُّــوءُ فِي الصِّــدِّيقِ، وَالنَّبِــيِّ ... مَعــاً لَــدَىٰ الأَحْــزَابِ يَــا صَــفِيِّ
بِــالهَمْزِ فِي الوَقْــفِ لِقَــالُونَ وَرَدْ ... فَــاقْرَأْ بِــهِ وَرُدَّ قَــوْلَ مَــن جَحَــدْ
وَلَا تَضَــعْ فِي ضَــبْطِهَا شَــدّاً وَلَا ... شَــكْلاً لِفَقْــدِ مُــدْغَمٍ فِيــهِ جَــلَا
وُجُــودُهُ لَــدَىٰ النَّبِــيءِ[4] حَــتْمَا ... شَــكْلاً وَشَــدّاً مُطْلَقــاً فَــرِّقْ سَــمَا»

انتهى.

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) الكلام بمعناه في النَّشر: (ص٢٥٩)، والمقصود أن ورشا يثبت الياء في الوصلِ فهي عنده بمنزلة الأصلية وحذف حرف المد عارض وقفاً اتباعا للرسم فلذا أجريت فيها أحكام البدل الثلاثة. والله أعلم.

(٣) كتبت في كلا النسختين (حرفي)، والصواب ما أثبته ؛ لأن الذي في سورة الصديق(يوسف) موضع واحد فقط، وهذا هو الموافق لما في الفجر الساطع: (٣٨٧/٢).

(٤) هكذا في الفجر الساطع وهو الظاهر من نسخة أ، وأمّا في (ب) فكتبت «النسيء».

وكذا تسهيلُ ﴿بِالسُّوٓءِ إِلَّا﴾ لهما إنَّما هو في الوصلِ خاصَّةً، والوقفُ بالهمزِ من غيرِ خلافٍ، قالَ ابنُ القاضي:

وَمَا سَهَّلُوهُ أَوْ أَبْدَلُوهُ[١] بِوَصْلِهِم فَحَقِّقْهُ[٢] وَقْفاً ثُمَّ بَدْءاً بِلَا امْتِرَا»

انتهى. نقل من الفجرِ الساطع لشيخِ شيخِنا ابنِ القاضي[٣] رَحِمَه اللهُ[٤].

قالَ [رَحِمَه اللهُ][٥]: وقولُه: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ﴾ (٥٣) و﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾ (١١٠)، للبزيِّ بالقلبِ والإبدالِ. انتهى.

قالَ في (التَّيسيرِ): «البَزِّيُّ من قراءتي على ابنِ خواستي[٦] الفارسيِّ عن النَّقاشِ عن أبي[٧] ربيعةَ عنه، ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ﴾، ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ﴾ (٨٧) و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾، وفي الرعدِ ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ (٣١) بالألفِ وفتحِ الياءِ من غيرِ همزٍ في الخمسةِ. والباقون بالهمزِ وإسكانِ الياءِ من غيرِ ألفٍ»[٨]،

---

(١) في (ج): «وما سهلوا او». وفي (د): «وما سهلوا وأبدلوه».

(٢) في (ب): «محققة».

(٣) سقطت كلمة «القاضي» من ب.

(٤) الفجر الساطع: (٢/٣٨٧).

(٥) سقطت من (أ).

(٦) في (أ) تحتمل «خواشي» «خواستي» . وفي (ب، ج، د): «حواش». والمثبت الصواب. كما في التيسير: (ص٣٢٣) وغاية النهاية: (١/٣٩٢) إذ هو: عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن خواستي بضم الخاء المعجمة وسكون السين المهملة أبو القاسم الفارسي ثم البغدادي يعرف بابن أبي غسان. (ت: ٤١٢).

(٧) سقطت من (ب).

(٨) التَّيسير: (ص٣٢٣).

فظهر مِن نصّ (التَّيسيرِ) أنَّ الوجهَ الثَّاني [الذي][1] ذكرَه الشَّاطبي مِن الزِّيادات[2].

قولُه: ﴿يَـٰٓأَسَفَىٰ﴾ (٨٤)، قرأتُه على المغاربةِ لدوري أبي عمرو بالتَّقليلِ كـ[أخواته][3]. والمفهومُ من (التَّيسيرِ) الفتحُ[4]، قالَ ابنُ القاصحِ[5]: «ولم يذكرْ في (التَّيسيرِ) الإمالةَ، وذكرَها الشَّاطبيُّ»[6]، وصرّح في الطيبة بالخلافِ فيه وفي أخواته[7].

أخواته[7].

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) قال الشاطبي : «وييأس معا واستيأس استيأسوا وتيـ ... أسوا اقلب عن البَزِّي بخلف وأبدلا».

وأبدلا». رقم(٧٨٢).

وقالَ ابنُ الجزري: وباب ييأس اقلب ابدل خلف هب. رقم (٢٢٥)، فلا مانع من القراءة به على قاعدة المؤلف فيما خرج عن التَّيسير وذكر في الطيبة.

(٣) هكذا في (ب، ج)، وفي (أ، د): «كالمغاربة» و ما أثبته هو الأقرب.

(٤) التَّيسير: (ص١٧٩).

(٥) في (د): «ابن القاضي».

(٦) سراج القارئ لابن القاصح: (ص١٢٧)، ونصه: «ولم يذكر فيه إمالة (أسفى) ونبه الناظم عليه عليه بتأخيرها ووصفها بالارتفاع لتقدمها في التلاوة وليست رمزا في : العلا».

(٧) قالَ ابنُ الجزري في الطيبة (أبيات رقم (٢٩٨-٣٠٠)):

... وكيف فعلى مع رؤوس الآي حد

خلف سوى ذي الرا وأنى ويلتى... يا حسرتى الخلف طوى قيل متى

بلى عسى و أسفى عنه نقـــــل ... وعن جمـــاعة له دنيا أمـــــل.

[سُورَةُ الرَّعْدِ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه في سورةِ الرعدِ: ﴿أَءِذَا﴾ ﴿أَءِنَّا﴾(٥): الاستفهامُ في الأوَّلِ والخبرُ في الثَّاني لنافعٍ والكسائيِّ. وعكسُه لابنِ عامرٍ. والاستفهامُ فيهما لِـمَن بقي. وكذلك في سورةِ الإسراءِ والمؤمنون والسجدة والصافات، وهشامٌ بالفصلِ في هذا البابِ. انتهى[١].

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ إلى ﴿مَـَٔابٍ﴾ (٢٩): أوجهُ الأزرقِ وقفاً تسعةٌ[٢] أو سبعةٌ[٣]، وأوجهُ الوقفِ بالرَّومِ خمسةٌ فتأمَّل[٤].

---

(١) قال الشاطبي: «وما كرر استفهامه نحو آئذا ... أئنا فذوا استفهام الكل أولا

سوى نافع في النمل والشام مخبرٌ ... سوى النازعات....» إلى أن قال:

«وهو في الثَّاني أتى راشدا ولا»، ثم قال: «وهم على أصولهم وامدد لوا حافظ بلا». أبيات رقم (٧٨٩- ٧٩٣).

(٢) وهي قصر البدل مع فتح «طوبى» مع الثلاثة في البدل الموقوف عليه، وتوسط البدل مع الفتح والتَّقليل في «طوبى» وعلى كلٍّ منهما التَّوسط والطُّول، وطول البدل مع الفتح والتَّقليل وعلى كلٍّ منهما الطُّول.

(٣) وذلك بحذف التَّوسط في البدل مع الفتح في «طوبى» مع توسطٍ وطول في البدل الموقوف عليه، وهذا القول المعتبر عند كثير من المحققين، أي أن الفتح في ذات الياء يأتي معه قصر وطول، والتَّقليل يأتي عليه التَّوسط والطُّول، وأمَّا الفتح مع التَّوسطِ فليس من طريق الحرز بل من النشر كما في حل المشكلات: (ص٨٢)، والمؤلف يخالف في هذا كما هو واضح من منهجه.

(٤) لأنَّه يعامل معاملة الموصول فيُسوّى بين البدلين؛ لأن الروم له حكم الوصل.

قولُه: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ (٣١): أوجهُ الأزرقِ أربعةٌ: توسطُ ﴿يَاْيْـَٔسِ﴾ يأتي عليه ثلاثةٌ في البدلِ، والطُّولُ يأتي عليه الطُّولُ.

[سُورَةُ إِبْرَاهِيم]

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه في سورة إبراهيم: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ (٣٧)، لهشامٍ بالياءِ. انتهى.

قالَ في (التَّيسيرِ): «هشام مِن قراءتي على أبي الفتحِ ﴿أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ بالياءِ[1] بعد الهمزةِ، وكذلك نصَّ عليه الحُلْوانيُّ»[2]. انتهى. فظهرَ من نصِّه أنَّ الوجهَ الثَّاني الذي ذكرَه الشَّاطبيُّ مِن الزِّياداتِ[3].

قولُه: ﴿وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ (٣٨) إلى ﴿يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ (٤١): أوجهُ ورشٍ سبعةٌ[4].

---

(١) في (ب، ج، د): «بياء»، وهو الموافق لما في التَّيسيرِ.

(٢) التَّيسير: (ص٣٣١)، وزاد فيه: «عنه، وبه آخذ».

(٣) قال الشاطبي: «وأفئيدة باليا بخلف له ولا». رقم (٨٠٠).

(٤) وهي: الفتح في(يخفى) مع التَّوسطِ في (شي) وعليه الثلاثة في (دعاءي)، والفتح مع الطُّولِ وعليه الطُّول، والتَّقليل مع التَّوسطِ وعليه توسط وطول، والتَّقليل مع الطُّولِ وعليه الطُّول.

[سُورَةُ الحِجْرِ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه في سورةِ الحجرِ: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ (٦١)، يختصُّ وجهُ الإبدالِ لورشٍ وقنبل بالقصرِ والمدِّ[١]، ونظيرُه قولُه في القمر: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ (القمر ٤١). انتهى.

ولا مانعَ مِن التَّوسطِ رَعْياً للجانبين كما المغاربة.

وإذا جمعتَ لورشٍ من قولِه: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾(٥٩) إلى ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾[٢] فيأتي على قصرِ ﴿إِلَّآ ءَالَ﴾: تسهيلُ ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ مع القصرِ، وإبدالُه مع القصرِ والمدِّ، وعلى توسطِ ﴿إِلَّآ ءَالَ﴾ تسهيلُ ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ مع التَّوسطِ، وإبدالُه مع القصرِ والمدِّ، وعلى مَدِّ ﴿إِلَّآ ءَالَ﴾ تسهيلُ ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ مع المدِّ، وإبدالُه مع القصرِ والمدِّ فهي تسعةُ أوجهٍ.

وأما: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ (القمر ٤١) إلى ﴿بِـَٔايَٰتِنَا﴾ (القمر ٤٢) فتأتي أوجهُه في سورتِه.

---

(١) في (أ، د) زيادة كلمة «يختص»؛ لكنها لم تنقط في (أ). والمقصود أن لورشٍ التسهيل مع ثلاثة البدل وله الإبدال، لكن على وجه الإبدال في (ءال) يجتمع ساكنان، فإما أن يحذف أحدهما فيكون المد حركتين، لأن اللام بعده متحركة، وإمَّا أن يزاد في المد فيفصل بينهما بألف فيمد ست حركات حينئذ. وزاد المؤلف التَّوسط رعياً للجانبين. وأمَّا (جاء أهل): فالمد حال الإبدال ست حركات لا غير. إضافة إلى التسهيل.

(٢) سقطت «جاء ءال لوط» من (ج).

وإذا وصلتَ إلى ﴿ وَجَآءَ أَهْـلُ ﴾ (٦٧) فيأتي له على قصرِ ﴿ إِلَّآ ءَالَ ﴾ تسهيلُ الهمزةِ الثَّانيةِ فيهما، أي: في ﴿جَآءَ ءَالَ ﴾ و﴿ وَجَآءَ أَهْـلُ ﴾ مع قصرِ البدلِ في ﴿جَآءَ ءَالَ ﴾.

وإبدالُ ﴿جَآءَ ءَالَ ﴾ و﴿ وَجَآءَ أَهْـلُ ﴾ مع مدِّهما.

ومع قصرِ الأوَّلِ ومدِّ الثَّاني.

وعلى التَّوسطِ في ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ ﴾ تسهيلُ الثَّانيةِ فيهما مع توسطِ البدلِ في ﴿جَآءَ ءَالَ ﴾، وإبدالُ ﴿ وَجَآءَ أَهْـلُ ﴾ فقط، والإبدال فيهما مع مدِّهما، ومع قصرِ الأوَّلِ ومدِّ الثَّاني[1].

وعلى الطُّول في ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ ﴾ تسهيلُ الثَّانيةِ فيهما مع الطُّولِ في المغيَّرِ، وإبدالُ ﴿ وَجَآءَ أَهْـلُ ﴾ فقط، والإبدالُ فيهما مع مدِّهما، ومع قصرِ الأوَّلِ ومدِّ الثَّاني.

وإذا ابتدأتَ من: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَجَآءَ أَهْـلُ ٱلْمَدِينَـةِ ﴾ (٦٧) فالتسهيلُ في ﴿جَآءَ ءَالَ ﴾ مع القصرِ يأتي عليه تسهيلُ ﴿ وَجَآءَ أَهْـلُ ﴾، ومع توسطِهِ وطولِهِ يأتي على كليهما تسهيلُ ﴿ وَجَآءَ أَهْـلُ ﴾ وإبدالُه، والإبدالُ في ﴿جَآءَ ءَالَ ﴾ مداً وقصراً يأتي عليه إبدالُ ﴿ وَجَآءَ أَهْـلُ ﴾.

وفيه لقنبلٍ ثلاثةُ أوجهٍ: التَّسهيلُ فيهما وإبدالُ الأوَّلِ مع المدِّ والقصرِ وإبدالُ الثَّاني.

وفي ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ﴾ للسُّوسيِّ وجهان: الإظهارُ والإدغامُ.

---

(١) من قوله «وعلى التَّوسط..» إلى هنا سقطت من (ج).

[سُورَةُ النَّحْلِ]

قولُه: ﴿شُرَكَآءِيَ﴾ (٢٧)، لا يُقرَأُ للبزيِّ بتركِ الهمزةِ لا مِن طريقِ الشَّاطبيةِ لقولِه فيها: الخُلْفُ في الهَمْزِ هَلْهَلا[1]، ولا مِن طريقِ (الطيّبةِ) لأنَّه لم يذكرها لشذوذِها، وقرأ بها الحسنُ البصريُّ كما في (الإفادةِ المقنعةِ في قراءةِ الأئمةِ الأربعةِ)[2].

قولُه: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأٓخِرَةِ﴾ إلى ﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾ (٦٠)، فيه للأزرقِ ستةُ أوجهٍ:

أحدها: توسطُ البدلِ واللِّينِ مع تقليلِ ﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾ فقط[3].

وإذا وقفتَ على ﴿ٱلسَّوْءِ﴾ فيأتي على كلٍّ مِن قصرِ البدلِ وتوسطِه توسطُ اللِّينِ، وعلى طولِ البدلِ وجهان في اللِّينِ.

قولُه: ﴿وَإِيتَآيِ﴾(٩٠)، فيه لحمزةَ ثمانيةَ عشرَ وجهاً: إبدالُ الهمزةِ مع المدِّ والتَّوسطِ والقصرِ، والتَّسهيلِ مع المدِّ والقصرِ، وإسكانِ الياءِ مع الثلاثةِ، ورومِ حركتِها مع القصرِ، فهذه تسعةٌ تأتي مع كلٍّ مِن تسهيلِ الهمزةِ الأولى وتحقيقِها؛ لتوسطِها بزائدٍ.

---

(١) قال الشاطبي: «وفي شركاي الخلف في الهمز هلهلا» رقم (٨٠٨).

(٢) ينظر: شرح الإفادة المقنعة للمؤلف: (لوح ١٠٠).

(٣) وهي، قصر (الآخرة) مع توسطِ (السوء) مع فتح (الأعلى)، توسطهما مع التَّقليل، الطُّول في (الآخرة) مع التَّوسطِ والطُّول في (السوء) وعلى كلٍّ منهما الفتح والتَّقليل في (الأعلى). وقوله: مع تقليل (الأعلى) فقط، لإخراج الفتح عند بعضهم.

ويوافقُه هشامٌ في تسعةٍ منها، وهذا على القولِ بأنَّ الياءَ صورةٌ للهمزةِ فيها، وأمَّا على القولِ بزيادتِها لمعنى فليسَ له إلا عشرةُ أوجهٍ، ولهشامٍ خمسةُ أوجهٍ[1].

[سُورَةُ الإِسْرَاءِ]

قولُه: ﴿ٱلۡأَقۡصَا﴾ (الإسراء: ١)، فيه للأزرقِ وقفاً وجهان[2].

قولُه تعالى[3]: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ﴾ إلى ﴿قَالَ أَرَءَيۡتَكَ﴾ (٦٠، ٦٢)، فيه للأزرقِ تسعةُ أوجهٍ: قصرُ ﴿لِأٓدَمَ﴾ وتوسطُه وطولُه، يأتي على كلٍّ منها ثلاثةُ أوجهٍ في ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾ و﴿أَرَءَيۡتَكَ﴾: تسهيلُهما، وإبدالُ الأوَّلِ مع وجهين في الثَّاني، كلُّها من (الشَّاطبية).

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه في الإسراء: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ (الإسراء: ٨٣)، **وجهُ إمالتِه عن السُّوسيِّ ضعيفٌ، وكذلك حرفُ فصلت[4]. انتهى.**

قالَ في (التَّيسيرِ): «وقد رُوي عن أبي شعيبٍ مثلُ ذلك»[5]. انتهى.

يعني: بالإمالةِ فضعَّفَها بصيغةِ المجهولِ[6].

---

(١) وأوجه حمزة هي: الخمسة القياسية الأولى، مع تحقيق الهمزة الأولى، ثم مع تسهيلِها. ويوافقه هشام في الخمسة التي مع التحقيق فقط.

(٢) هما: التَّقليل والفتح.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أي: قوله تعالى: (أعرض ونئا) (٥١).

(٥) التَّيسير: (ص٣٤٤).

(٦) ووافقه في ترك الإمالة، وأنَّ ذكر الداني للإمالة إنما هو على سبيل الحكاية فقط لا الأخذ:

[سُورَةُ الكَهْفِ]

قولُه: ﴿كِلْتَا﴾ (٣٣)، لا إمالةَ فيه لأحدٍ مِن السَّبعةِ وقفاً؛ نعم فيه الفتحُ والتَّقليلُ[١] وقفاً مِن عشرٍ نافعٍ فقط[٢].

وإليه أشارَ الشَّيخُ المحدِّثُ مَسعود جمُّوع رَحِمَه اللهُ بقولِه:

«كِلْتَا لَدَىٰ الوَقْفِ وَاوُ كِلَيْهِمَا بِالفَتْحِ وَالتَّقْلِيلِ قُلْهُ فِيهِمَا[٣]

لِلأَزْرَقِ المِصْرِيِّ ثُمَّ مَن بَقِي بِالفَتْحِ لَا غَيْرَ فَذَا قَدِ اقْتُفِي»[٤]

الحسيني في تحريراته: (ص٢٣٧)، والخليجي كذلك: (ص١٣٧).و الشاطبي أعلم بمراد الداني من غيره، ولذا ذكر فيها الوجهين بقولِه: «نثا شرع يمن باختلاف». رقم (٣١٢)، وتبعه الشراح بإثباتها، قال الفاسي: «وأشار بظاهر اللفظ إلى أن إضجاعه طريق يمين لصحة نقله وظهور حجته»، وقال الموصلي: «مدح الإمالة بأنه محل يمن وبركة»، وخالف في ذلك المحررون المتأخرون. ينظر: فتح الوصيد:(ص٤٣٧)، زيادات الشاطبية على التَّيسير للدكتور سامي: (ص٨٦)، اللآلئ الفريدة للفاسي: (١/٤٠٧). شرح شعلة على الشاطبية (كنز المعاني): (ص١٦٨).

(١) سقطت من (ب).

(٢) رجح ابن الجزري الفتح فيها للجميع، وقال: «والقراء وأهل الأداء على الأول»، يعني أن ألفها للتثنية وليست للتأنيث، ثم قال: «والوجهان جيدان ولكني إلى الفتح أجنح..». ينظر: النشر: (ص٤٢٣)، حل المشكلات: (ص١٣٨)، البدور الزاهرة: (ص٢٤٠).

(٣) في (ب): «كلتا لدى الوقف واو كلاهما قله فيهما».

(٤) لم أقف على البيتين.

وأمّا ﴿ وَجَنَى ﴾ (الرحمن ٥٤) و﴿ أَقْصَا ﴾ (القصص: ٢٠، يس: ٢٠) و﴿ طَغَا ٱلْمَآءُ ﴾ (الحاقة ١١) وقفاً، فأشار إليها شيخُ شيخِنا ابنُ القاضي رَحِمَهما الله تعالى بقولِه:

جَنَا وَالاقْصَا مَعْ طَغَى المَاءُ رُقِّقَت فِي وَقْفِهِم كِلْتَا بِفَتْحٍ شُهِرَت[1]

وقالَ غيره:

«تَراءَا جَنَا أَقْصَا طَغَى المَاءُ كُلّهَا تُمَالُ لِوَرْشٍ حَالَةَ الوَقْفِ فَاعْقِلا»[2]

انتهى.

ويَجري له فيها ما يجري في ذواتِ الياءِ مِن طريقِ (السَّبعةِ).

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه في الكهف: ﴿ قَالَ ءَاتُونِىٓ ﴾ (٩٦)، لأبي بكر بوصلِ الهمزةِ. والابتداءُ بها مكسورة. انتهى[3].

والمأخوذ به وجهان.

[سُورَةُ مَرْيَم]

قالَ رَحِمَه اللهُ: سورةُ مريم: قولُه: ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ (١)، للسُّوسيِّ بفتحِ الياءِ. انتهى.

---

(١) الفجر الساطع: (٣/٣٠٩).

(٢) الأبيات لأبي عبد الله محمد بن علي الجزولي الأنسوي (١٠٠٩هـ)، ينظر: قراءة نافع: (١/١٣٦٥).

(٣) قال الشاطبي: «... والثّاني فشا صف بخلفـــه ... ولا كسر وابدأ فيهما الياء مبدلا
وزد قبل همز الوصل والغير فيهما ... بقطعهما والمد بدءاً وموصلا». بيت رقم(٨٥٦)، وما بعده.

قالَ في (التَّيسيرِ): «وكذا قرأتُ في روايةِ أبي شعيبٍ عن فارس بنِ أحمدَ عن قراءتِه» إلى أن قالَ «وأبو عمرو بإمالةِ الهاءِ وفتحِ الياءِ». انتهى.

يعني: قرأَ في روايةِ أبي شعيب عن فارس بإمالةِ الهاءِ والياءِ جميعاً، ثم قال: «ونافع: الهاء والياء [بينَ بين][1]»[2]. انتهى.

ولم يذكر الفتحَ لقالونَ مع أنَّه مِن طريقِ الكتابِ.

قولُه: ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ (١٩)، المأخوذُ به لقالونَ وجهان[3]، قالَ في (التَّيسيرِ): «وكذا[4] روى الحُلْوانيُّ عن قالون»[5]. انتهى.

يعني: بالإبدالِ مع أنَّ [الإبدالَ][6] ليس مِن طريقِ الكتابِ [لأنه][7] للحُلْوانيِّ.

---

(١) كذا في (ب)، وهو الموافق لما في التَّيسيرِ، وسقطتا من (أ، ج، د).

(٢) التَّيسير: (ص٣٥٦)، وتبعه على ذلك الشاطبي فقال: «بينَ بين ونافع لدى مريم ها يا». وأمَّا إمالة الياء للسُّوسيِّ فقال فيها: وكم صحبة يا كاف والخلف ياسر. رقم (٧٣٩). وقالَ ابنُ الجزري: «يا عين صحبة كسا والخلف قل لثالث» رقم(٣١٨). قال المنصوري: «وإمالة الياء للسُّوسيِّ ليست من طريق الشَّاطبية ولا التَّيسير ولا الطيبة»، وقد ذكر الدَّاني الإمالة في الجامع ولكنها من غير طريق التَّيسير ثم ذكرها في التَّيسيرِ دون ذكر الطريق فأوهم أنها من طريق الكتاب وليس كذلك وتبعه عليه الشاطبي. ينظر: النَّشر: (ص٤١٥)، تحريرات المنصوري: (ص٢٣٨).

(٣) قال الشاطبي: «وهمز أهب باليا جرى حلو بحره ... بخلف». رقم (٨٦٢).

(٤) في (ب): «وكذلك».

(٥) التَّيسير: (ص٣٥٧).

(٦) هكذا في (ب، ج، د). وأمَّا في (أ) فكتبت «الابتداء»، ولعله خطأ من الناسخ.

(٧) سقطت من (أ).

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾، لقالونَ بالهمزةِ. انتهى.

قولُه: ﴿لَقَدْ جِئْتِ﴾ (٢٧)، فيه للسُّوسيِّ وجهان: الإظهارُ والإدغامُ، قالَ في (التَّيسيرِ): «وأقرأني أبو الفتح ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾ بالإدغامِ لقوةِ الكسرةِ، وقرأتُه أيضاً بالإظهارِ لأنَّه منقوصُ العينِ»[1]. انتهى.

وبالإدغامِ فقط قرأتُه على المغاربةِ.

(١) التَّيسير: (ص١٣٨)، وتبعه الشاطبي فقال: «وفي جئت شيئا أظهروا لخطابه ونقصانه والكسر الادغام سهلا». بيت رقم (١٤٨).

[سُورَةُ طَه]

قالَ رَحِمَه اللهُ: سورةُ طه: ما في هذه السُّورةِ من رؤوسِ الآي وفي أخواتِها العشرِ مقلَّلٌ لورشٍ.

قالَ رَحِمَه اللهُ: ﴿لِتُجْزَىٰ﴾ (١٥) و﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ﴾ (٦١) و﴿إِلَىٰ مُوسَىٰ﴾ (٧٧) و﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ (٨٨) و﴿وَعَصَىٰٓ﴾ (١٢١) و﴿ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ﴾ (٥٠) و﴿حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ﴾ (١٢٥)، ليست من رؤوسِ الآي. انتهى.

ذَكَرَ سبعةً وبقي ستةٌ. وقد أشارَ شيخُ شيخِنا إلى الكُلِّ باعتبارِ أبي عمرو وفي ضمنِه ورشٌ - ومعلومٌ أنَّ ورشاً [له][1] في غيرِ رؤوسِ الآي وجهان - بقولِه:

وَهَاكَ مَا يُفْتَحُ لِلْبَصْرِيِّ ... مُلْتَبِساً بِالآيِ يَا صَفِيِّ

تُجْزَىٰ وَأَعْطَىٰ فَتَوَلَّىٰ بِالفَا ... أَلْقَىٰ بِقَيْدِ السَّامِرِيِّ يَلْقَا

يُقْضَىٰ تَعَالَىٰ[2] وَعَصَىٰ وَأَعْمَىٰ ... آخِرهَا وَقَبْلَ أَنْ وَإِمَّا

وَقَبْلَ وَيْلَكُمْ وَغَضْبَانَ وَرَدْ ... وَفَنَسِىٰ كَحَشْوِهَا تَجِ فَقَدْ[3]

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾ (٧٥)، لا خلافَ عن هشامٍ في إشباعِ كسرةِ الهاءِ كما توهَّمَ بعضُهم. انتهى[4].

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (ب): «معا» بدلا من «تعالى» والصواب ما أثبته.

(٣) لم أعثر على الأبيات.

(٤) وسبب ذلك التوهم أن الشاطبي قال: «وفي الكل قصر الهاء بان لسانه ... بخلف..»

قالَ في (التَّيسيرِ) بعد أنْ ذكرَ مَن له الخلافُ بين الاختلاسِ والإشباعِ والإسكانِ: «والباقون بإشباعِها»[1]. انتهى، ومن جملةِ المشبعين هشامٌ.

قولُه: ﴿وَمِنْ ءَانَآيِ﴾ (١٣٠)، لحمزةَ سبعةٌ وعشرون وجهاً وقفاً كلُّها صحيحةٌ: ففيه البدلُ مع المدِّ والتَّوسطِ والقصرِ، والتَّسهيلُ مع المدِّ والقصرِ، وإبدالُ الهمزةِ ياءً ساكنةً مع الثَّلاثةِ، ورومُ الحركةِ مع القصرِ، فهذه تسعةٌ مضروبةٌ في النَّقلِ والسَّكتِ وعدمِه، وهذا كلُّه على القولِ بأنَّ الياءَ صورةٌ للهمزةِ. وأمَّا على القولِ بأنَّها زائدةٌ - وهو المعتمدُ ولها وجهٌ في كتبِ الرَّسمِ - فله خمسةَ عشرَ وجهاً، وأوجهُ هشامٍ بارزةٌ.

[سُورَةُ الأَنبِيَاءِ]

قولُه: ﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَٰٓؤُلَآءِ﴾[2] إلى ﴿ٱلْعُمُرُ﴾ (٤٤): المأخوذُ به للأزرقِ ستةُ أوجهٍ[3].

رقم(١٦٣).

فظاهر العبارة يوهم أن لفظ «يأته» المتقدم داخل في الخلاف، ولم يذكر أحدٌ من العلماء أن له القصر فيه، والشاطبي إنما أراد الألفاظ الستة من يؤده...يتقه، ولعله اعتمد على الشهرة في ذلك من عدم إدخال يأته فيها. ينظر: إبراز المعاني: (ص١٢٦)، حل المشكلات: (ص١٤١)، مختصر بلوغ الأمنية: (ص١٦٧)، بحث زيادات الشاطبية على التَّيسير: (ص٣٨).

(١) التَّيسير: (ص٣٦٤).

(٢) في (أ، ب، ج): «بل متعت» وكذا في الموضع الثَّاني في (ج).وهو خطأ ظاهر.

(٣) وهي ثلاثة البدل في (آبائهم) مع تغليظ اللام وترقيقه في (طال).

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه في سورةِ الأنبياء: ﴿ بَلْ مَتَّعْنَا هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ﴾، لورشٍ خمسةُ أوجهٍ، قصرُ البدلِ مع ترقيقِ اللامِ فقط، وتوسطُه مع التَّفخيمِ والترقيقِ، ومدُّه كذلك. انتهى.

قولُه: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾ إلى ﴿ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (٤٨)، فيه للأزرقِ سبعةُ أوجهٍ: قصرُ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ والفتحُ في ﴿مُوسَىٰ﴾ مع تفخيمِ ﴿ذِكْرًا﴾ وترقيقِه. ثالثُها: توسطُ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ مع التَّقليلِ وتفخيمِ ﴿ذِكْرًا﴾. رابعُها: مدُّ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ مع فتحِ ﴿مُوسَىٰ﴾ وتفخيمِ ﴿ذِكْرًا﴾. خامسُها: ما ذُكر مع التَّرقيقِ. سادسُها و سابعُها: مدُّ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ مع تقليلِ ﴿مُوسَىٰ﴾ وتفخيمِ ﴿ذِكْرًا﴾ وترقيقِه. زاد بعضُهم ثامناً وهو توسطُ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ مع الفتحِ في ذاتِ الياءِ وتفخيمِ ﴿ذِكْرًا﴾ وبه أخذتُ. انتهى.

[سُورَةُ الحَجِّ]

قولُه: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾[1] (٢٣)، فيه لحمزةَ وقفاً ثلاثةُ أوجهٍ:

الأوَّلُ: إبدالُ الهمزةِ واواً ساكنةً بعد تقديرِ إسكانِها، وفيه موافقةُ الرَّسمِ.

الثَّاني: تسهيلُها بين الهمزةِ والياءِ مع الرَّومِ، وحُكي تسهيلُها بين الهمزةِ والواوِ، وهو الوجهُ المعضلُ.

ويجوز إبدالُها واواً مكسورةً.

---

(١) هكذا في جميع النسخ بألف التنوين. وهو موافق لرسم المصحف، وقراءة حمزة ومن معه (لؤلؤٍ) بهمزة مكسورة، فلذلك أتت فيها هذه الأوجه، وقرأ نافع وعاصم بالنصب: (ولؤلؤا). قال الشاطبي: «ومع فاطر انصب لؤلؤا نظم ألفة» رقم (٨٩٥).

فإن وقفتَ بالسكونِ فهو كالأولِ لفظاً وإن اختلفا تقديراً، وإن وقفتَ بالرَّومِ[1] فهو الوجهُ الثَّالث، وهشامٌ مثلُه[2].

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه في سورةِ الحجِّ: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ (٣٦)، لابنِ ذكوانَ بالإظهارِ. انتهى.

وبه أخذتُ فقط على المغاربةِ، والإدغامُ ليس مِن طرقِ الكتابِ، ولذا قالَ الشاطبيُّ: «يُفتلا»[3].

[سُورَةُ المؤْمِنُون]

قولُه: ﴿تَتْرَا﴾ (٤٤) المقروءُ به على المغاربةِ الإمالةُ.

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه في سورةِ المؤمنون[4]: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾، لأبي عمرو بالفتحِ. انتهى[5].

---

(١) أي بإبدالها مع الروم.

(٢) نص على هذه الأوجه: ابن الجزري في النَّشر: (٣٤٩، ٣٥٠). ولا خلاف في إبدال الأولى منهما.

(٣) قال الشاطبي: «وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا» بيت (٢٦٩)، وردَّ ابنُ الجزري هذا الوجه بقولِه: «لا وجبت وإن نقل». رقم (٢٦١)، ووافقه الخليجي في حل المشكلات: (ص١٤٢).

(٤) في (ج، د): «المؤمنين».

(٥) ورجحه المنصوري والخليجي، ينظر: حل المشكلات: (١٤٣).

[سُورَةُ النُّورِ]

قولُه: ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ (٣٣)، لورشٍ عدمُ الاعتدادِ، وعليه الإشباعُ كـ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ (البقرة: ٣١)، والاعتدادُ وعليه القصرُ كـ﴿ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ (الزخرف: ٨٤).

قالَ ابنُ آجرُّوم[1] في [فوائده][2]: «إن حُرِّكَ ما قبلَ الهمزةِ [الثَّانيةِ][3] بعارضٍ نحو ﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ فمَن اعتدَّ[4] جوّزَ الثلاثةَ[5]، ومَن لم يعتدَّ أشبع لا غير»[6]. انتهى، والتَّوسطُ روايةُ المغاربةِ.

---

(١) في (ب): «ابن الجروم». والمقصود هو: أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي نحوي لغوي مقرئ، ولد ٦٧٢هـ، ألّف: الآجرومية في النحو، وفرائد المعاني في شرح الشَّاطبية وأرجوزة في قراءة نافع (ت: ٧٢٣هـ). ينظر: قراءة نافع: (١/ ٣٧٥)، الأعلام: (٧/ ٣٣).

(٢) هكذا تبدو في جميع النسخ، والصواب- والله أعلم- «فرائده» نسبة إلى كتابه : فرائد المعاني؛ إلا أن يكون له كتاب في الفوائد لا أعلمه.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) في (ب، د): «اعتد به».

(٥) وهي القصر والتَّوسط والطُّول، فتصبح من قبيل البدل، فإذا جمعتَ مع التسهيل وإبدالها ياء مكسورة أصبحت خمسة، والذي عليه العمل أربعة: التسهيل وإبدالها ياء مكسورة، وإبدالها حرف مد مع القصر -نظرا لتحرك ما بعده- أو إبدالها مع الطُّولِ على عدم الاعتداد بالعارض، ينظر: البدائع: (٢٤٩)، حل المشكلات: (ص١٤٤).

(٦) فرائد المعاني لابن آجروم: (٦٨٦، ٦٨٧)، والكلام بمعناه، وذكره صاحب قراءة نافع: (١٦٥٠).

وإذا جمعتَ له من ﴿وَٱلَّذِينَ يَبۡتَغُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ إلى ﴿عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ أَرَدۡنَ﴾؛ فيأتي له على قصرِ البدلِ مع الفتحِ ثلاثةُ أوجهٍ في ﴿ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ أَرَدۡنَ﴾ مِن (الشَّاطبيةِ)، وعلى توسطِه مع الفتحِ تسهيلُ الثَّانيةِ بينَ بين وإبدالُها ياءً مكسورةً، كلاهما مِن تلخيصِ ابنِ بَلِّيمة. ومع التَّقليلِ ثلاثةُ أوجهٍ مِن (الشَّاطبيةِ)، وعلى طولِه الفتحُ والتَّقليلُ كلاهما مع الثلاثةِ[1].

وفيه لقنبلٍ: تسهيلُ الثَّانيةِ، وإبدالُها طولاً.

قالَ رَحِمَهُ اللهُ: وقولُه في سورةِ النُّورِ: ﴿مِنۢ بَعۡدِ إِكۡرَٰهِهِنَّ﴾، لابنِ ذكوانَ بالفتحِ. انتهى.

وقالَ في (بدايعِه): «ومع إمالةِ ﴿إِكۡرَٰهِهِنَّ﴾ مِن (الوجيزِ) و(التَّجريدِ)[2] و(التَّيسيرِ) و(الشَّاطبيةِ)»[3]. انتهى[4].

---

(١) بدائع البرهان: (ص ٢٤٩).

(٢) في (ب): «والتجويد».

(٣) بدائع البرهان: (ص٢٤٩).

(٤) وذكر الشاطبي الوجهين، فقال: «حمارك والمحراب إكراههن وال... حمار وفي الإكرام عمران مثلا ... وكل بخلف لابن ذكوان» رقم (٣٣٢).

[سُورَةُ الشُّعَرَاءِ]

قولُه: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا﴾ (٦١)، فيه لورشٍ وقفاً[١] خمسةُ أوجهٍ، وقالَ بعضُهم أربعةٌ[٢].

وفيه لحمزةَ أربعةُ أوجهٍ[٣] وقفاً؛ إلا أنَّ معرفتَها متوقفةٌ على كيفيةِ رسمِها، هل المرسومُ الألفُ الزائدةُ؟ - وله وجهٌ -[٤] أم المنقلبةُ عن لامِ الكلمةِ؟ - وله وجهٌ -؛ لأنَّ أصلَها ﴿تَرَٰٓءَا﴾ على وزنِ تَفَاعَلَ، والمختارُ مِن القولين أنَّ المرسومَ في المصحفِ العثمانيِّ الألفُ المنقلبةُ عن لامِ الكلمةِ، كما أشارَ إلى ذلك الإمامُ المحقِّقُ في هذا الفنِّ أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الأمويّ[٥] الشَّرِيشيّ - نسبةً إلى شَرِيشٍ مدينةٌ بالأندلسِ أعادها الله للإسلامِ - الشهيرُ بالخرَّازِ- نزيلُ فاس المحروسةِ وبها توفي - بقولِه في (موردِ الظَّمآنِ):

«وَرَسْمُ الاولَى اخْتِيرَ فِي جَاءَانَا ... وَفِي تَرَاءَا عَكْسُ هَذَا بَانَا»[٦]

فإذا علمتَ هذا فيجيءُ فيه على القولِ المختارِ وجهان:

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) والمقصود: أوجه البدل مع ذات الياء، وهي أربعة. والمؤلف يذكر أحياناً التَّوسط مع الفتح وهو خامسها، وأكثرهم لا يأخذ به. ينظر: أجوبة المسائل المشكلات: (ص٦٧)، حل المشكلات: (ص١٤٥).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (ج): «إلا أن معرفتها متوقفة على كيفية رسمها المرسوم الألف الزائد أم المنقلبة..».

(٥) في (د): «الأموري».

(٦) ينظر: مورد الظمآن: (رقم البيت ٢٤١).

أولهما: تسهيلُ الهمزةِ بينها وبينَ الألفِ ممالةً؛ عملاً بقولِ الإمامِ الشَّاطبيِّ: «سِوَى أَنَّه مِن بَعْدِ مَا أَلِفٍ جَرَا» الخ[1].

وفي الألفِ قبلَها الملحقةِ بالحمراءِ من قبيل الضبطِ وجهان؛ عملاً بقولِه: «وإن حَرْفُ مَدٍّ» الخ [2]، قالَ المنصوريُّ: «وحمزةُ بينَ بين بالمدِّ والقصرِ كنظائرِه، ولا يصحُّ غيرُه، والله أعلم»[3]. انتهى.

ثانيهما: حذفُ الهمزةِ على وجهِ اتباعِ الرَّسمِ فيلتقي ألفان، وعليه حينئذ المدُّ والقصرُ كـ﴿السَّمَآءِ﴾ و﴿أَوْلِيَآءَ﴾، وهذان القولان إنَّما يتمشيان على القولِ بردِّ الألفِ المنقلبةِ عن لامِ الكلمةِ المحذوفةِ في الوصلِ لالتقاءِ السَّاكنين.

وأمَّا على القولِ بعدمِ ردِّ الألفِ المحذوفةِ فإنَّه يُوقَفُ عليه بألفٍ بعدَ الرَّاءِ مُمالة ممدودة، وذلك مرويٌّ عن حمزةَ على وجهِ اتباعِ الرَّسمِ، وهو ثالثُها.

رابعها: إبدالُ الهمزةِ المتطرفةِ - لكون الألفِ الزائدةِ هي المرسومةُ على غيرِ المختارِ، كالقولِ الثَّالثِ - ألفاً بعدَ تقديرِ سكونِها مقربةً مِن الياءِ على حسبِ تقريبِ الفتحةِ التي في الرَّاءِ مِن الكسرةِ فيكونُ لفظُها كلفظِ الألفِ الممالةِ قبلَها فتلتقي معها فتُمدُّ وتُقصرُ.

---

(١) قال الشاطبي: سوى أنَّه من بعد ما ألف جرى... يسهله مهما توسط مدخلا. رقم(٢٣٨).

(٢) قال الشاطبي: وإن حرف مد قبل همز مغير... يجز قصره والمد مازال أعدلا. رقم (٢٠٨).

(٣) إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة للمنصوري: (ص١٧٨).

وهشامٌ مثلُه في هذا الوجهِ إلا أنَّه لا إمالةَ له؛ عملاً بقولِه: «وَمِثْلُهُ يَقُولُ هِشَامٌ»[١] الخ. انتهى ما ذُكرَ باختصار[٢].

قولُه: ﴿فِرْقٍ﴾ (٦٣)، فيه وجهان وقفاً ووصلاً لكلِّ القراءِ، والتَّرقيقُ وصلاً والتفخيمُ وقفاً روايةُ المغاربةِ، وإلى ذلك أشارَ شيخُ شيخِنا ابنُ القاضي بقولِه:

«وَالوَصْــلُ فِي فِـرْقٍ بِتَرْقِيـقٍ شُـهِرْ ... وَالوَقْـفُ بِـالتَّفْخِيمِ لِلْكُـلِّ ذُكِـرْ

نَــصَّ عَلَيْــهِ الــدَّانِيْ فِي الإِبَانَــةْ ... حُجَّتُــهُ السُّــكُونُ خُــذْ بُرْهَانَــهْ»[٣]

قولُه: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ إلى ﴿مُّبِينٌ﴾ (١١٤، ١١٥): فيه لقالونَ أربعةُ أوجهٍ: قصرُ[٤] الأوَّلِ يأتي عليه حذفُ ألفِ ﴿أَنَا۠ إِلَّا﴾ وقصرُه، ومدُّ الأوَّلِ يأتي عليه الحذفُ والمدُّ.

---

(١) قال الشاطبي: «ومثله يقول هشام ما تطرف منزلا». رقم (٢٤٢).

(٢) قالَ ابنُ الجزري: «وهذا وجه لا يصح ولا يجوز؛ لاختلاف لفظه وفساد المعنى به...». النشر: (ص٣٥٥).

(٣) الفجر الساطع: (٣/٣٨٦). وفي (د): «بالإبانة».

(٤) سقطت من (ب).

[سُورَةُ النَّمْلِ]

قَالَ رَحِمَه اللهُ: وقولُه في النَّملِ: ﴿أَءِذَا﴾ ﴿أَءِنَّا﴾ (٦٧): الخبرُ في الأوَّلِ والاستفهامُ في الثَّاني لنافعٍ، وعكسُه مع زيادةِ النُّونِ في الخبرِ لابنِ عامرٍ والكسائيِّ، والاستفهامُ فيهما لِـمَن بَقي. انتهى[1].

[سُورَةُ القَصَصِ]

قولُه: ﴿هَـٰتَيْنِ﴾ (٢٧)، تجوزُ فيه الثلاثةُ وقفاً لمن خفَّفَ وشدَّدَ، وكذا تجوزُ الثلاثةُ وصلاً لمن شدَّدَ، والقصرُ مذهبُ الجمهورِ[2].

قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ﴾ إلى ﴿كَـٰفِرُونَ﴾ (٤٨)، الممنوعُ مِن أوجهِ الأزرقِ واحدٌ وهو توسطُ البدلِ مع الفتحِ؛ لأنَّه لا يأتي إلا مع تفخيمِ (ساحران) مِن تلخيصِ ابنِ بلّيمة، وتفخيمُه ليسَ مِن طريقِ (الشَّاطبيةِ). والله أعلم.

قَالَ رَحِمَه اللهُ: وقولُه في القصصِ: ﴿عِندِىٓ أَوَلَمْ﴾ (٧٨)، عن ابنِ كثيرٍ بالإسكانِ للبزيِّ وبالفتحِ لقنبلٍ. انتهى.

---

(١) قال الشاطبي: «وما كرر استفهامه نحو آئذا... أئنا فذو استفهام الكل أولا
سوى نافع في النمل.....»
ثم قال : «وهو في النمل كن رضا ... وزاداه نونا إننا عنهما اعتلى» رقم (٧٨٩)، وما بعده.

(٢) وهو الذي ذكره ابن الجزري في النّشر: (ص٢٦٢)، وتبعه عامة أصحاب التّحريرات؛ لأنَّه حرف لين.

وهما مِن طريقِ الكتابِ، وأمّا الفتحُ للبزيِّ والإسكانُ لقنبلٍ فليسا مِن طرقِ الكتابِ[١].

[سُورَةُ العَنكَبُوتِ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: سورةُ العنكبوتِ قولُه تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ (١، ٢)، في الوصلِ بالمدِّ والقصرِ لورشٍ خاصةً. انتهى[٢].

قالَ رَحِمَه اللهُ: وقولُه: ﴿إِنَّكُمْ﴾[٣]، ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ (٢٨، ٢٩)، الخبرُ في الأوَّلِ والاستفهامُ في الثَّاني لنافعٍ وابنِ كثيرٍ وابنِ عامرٍ وحفصٍ. والاستفهامُ فيهما لمن بقي. انتهى[٤].

---

(١) قالَ ابنُ الجزري: «وأطلق الخلاف عن ابن كثير أبو القاسم الشّاطبي والصّفراوي، وغيرهما، وكلاهما صحيح عنه، غير أن الفتح عن البَزِّي لم يكن من طريق الشَّاطبية، والتَّيسير، وكذلك الإسكان عن قنبل. والله تعالى أعلم». النَّشر: (ص٤٨٥)، وذكر الوجهين في الطيبة فقال: «عندي دونا خلف» رقم (٣٨٢).

(٢) ينظر: النَّشر: (ص٢٦٦).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) قال الشاطبي: «ودون عناد عمّ في العنكبوت مخبرا» رقم (٧٩١).

[سُورَةُ الـرُّومِ]

قولُه: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ (١٠)، فيه للأزرقِ وقفاً خمسةُ أوجهٍ، وقالَ بعضُهم أربعةٌ[1].

قولُه: ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ﴾ (١٩)، ابنُ ذكوانَ بفتحِ التَّاءِ وضمِّ الرَّاءِ، قالَ في التَّيسيرِ: «وكذلك قالَ النقاشُ عن الأخفشِ هنا خاصَّة، وبذلك قرأ على عبد العزيز الفارسيّ؛ فلا ينبغي أنْ يُؤخذَ[2] مِن طريقِ هذا الكتابِ غيرُه»[3]. انتهى.

قولُه: ﴿بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمۡ﴾ (٨) و﴿وَلِقَآيِٕ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ (الروم ١٦)، فيه لحمزةَ وقفاً تسعةُ

---

(١) سبق نظيره مراراً.

(٢) في (ب): «يأخذ».

(٣) التَّيسير: (ص٤٠٩) بمعناه. ولم يأخذ بهذا الوجه الخليجي، وعبد الفتاح القاضي، كما في حل المشكلات: (ص١٤٨)، والبدور الزاهرة: (ص٣٠٨). وهذا خلاف قول الشاطبي فإنه ذكر له فيه الوجهين بقولِه:

«.....تخرجون بفتحة ... وضم وأولى الروم شافيه مثلا ... بخلف مضى في الروم». رقم (٦٨٢).

وأثبتهما السخاوي في شرحه: (ص٩٢٣)، وأبو شامة في شرحه: (ص ٤٨٧)، والفاسي في شرحه: (ص٤٣٤). وقالَ ابنُ الجزري عن وجه فتح التاء وضم الراء: «وبذلك قرأ الداني على شيخه عبد العزيز الفارسي عن النقاش كما ذكره في المفردات ولم يصرح به في التَّيسيرِ هكذا ولا ينبغي أن يؤخذ من التَّيسير بسواه، والله أعلم، وروى عن ابن ذكوان سائر الرواة من سائر الطرق حرف الروم بضم التاء وفتح الراء». النشر: (ص٥٥٩).

فالوجهان ثابتان عن الداني، بل إن أكثر الرواة على ضم التاء وفتح الراء وإن لم يذكرهما معا في التَّيسيرِ. والله أعلم. ينظر: المفردات: (ص٣١٩).

أوجهٍ[1]، وهذا على القولِ بأنَّ الياءَ صورةٌ للهمزةِ على قول الغازي بنِ قيس[2] فقط، وأمّا [على القولِ][3] بزيادةِ الياءِ فليس له إلا خمسةُ أوجهٍ.

[سُورَةُ الأَحْزَابِ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: وقولُه في سورةِ الأحزابِ: ﴿ٱلَّٰٓـِٔي تُظَٰهِرُونَ﴾ (٤)، لورشٍ والبَزِّيِّ وأبي عمرو إذا سَهلوا[4] بالمدِّ والقصرِ. انتهى.

ومع الوقفِ بالرَّومِ كذلك، قالَ المنصوريُّ: «و﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ للمسهلِ إذا وقفَ عليه بالرومِ فلا فرقَ بينه وبين الوصلِ، أو بالسكونِ فبياءٍ ساكنةٍ؛ قاله الدَّانيُّ وغيرُه، وعلى وجهِ إبدالِها ياءً وصلاً ووقفاً يمدُّ لالتقاءِ السَّاكنين»[5].

وإذا جمعتَ لأبي عمرو من ﴿مُنتَظِرُونَ﴾ (السجدة: ٣٠) إلى ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾، فلَه على قصرِ المنفصلِ: المدُّ والقصرُ في ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾، كلاهما مع بينَ بين، وعلى مَدِّ المنفصلِ مدُّ ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ مع بينَ بين.

وفيه لحمزةَ وجهان على القياسِ ووجهان على الرَّسمِ:

---

(١) وهي خمسة القياس وأربعة على الرسم (إبدالها ياء ساكنة مع ثلاثة العارض، والإبدال ياء بالروم مع القصر). فإن لم تكن الياء صورة الهمزة فليس فيها سوى الخمسة القياسية.

(٢) هو الإمام المقرئ أبو محمد الغازي بن قيس الأندلسي، سمع من مالك بن أنس وقرأ على نافع، من أهل قرطبة (ت : ١٩٩هـ).ينظر: تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: (١/٣٨٧)، سير أعلام النبلاء للذهبي: (٩/٣٢٣).

(٣) سقطت من (أ، ب).

(٤) في (ب، ج، د): «سهلا».

(٥) إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة: (ص١٩٦).

أولُها: تسهيلُ الهمزةِ كالياءِ بين ألفٍ وياءٍ.

ثانيها: تسهيلُها كالياءِ على أنَّها مصورةٌ ياءً، ومعلومٌ أنَّ له المدَّ والقصرَ في الألفِ قبلَها.

ثالثُها: حذفُ الهمزةِ وإسكانُ الياءِ [على][1] أنَّها صورةُ الطَّرفِ.

رابعُها: [بياءٍ][2] ساكنةٍ بعدَ الألفِ، ويجوزُ رومُها.

ويوافقه هشامٌ في هذا الأخيرِ سكوناً وروماً، والله تعالى أعلم.

قولُه: ﴿ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيۡتَ﴾ إلى ﴿لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ﴾ (٥٠)، فيه لورشٍ على كلِّ مِن قصرِ ﴿ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيۡتَ﴾ وتوسطِه وطولِه ثلاثةُ أوجهٍ في ﴿لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ﴾: أحدُها: تسهيلُ الثَّانيةِ[3].

قولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ﴾ إلى ﴿إِنَىٰهُ﴾ (٥٣)، فيه للأزرقِ بحسبِ التركيبِ عشرةُ أوجهٍ[4]، يَمتنعُ منها وجهٌ واحدٌ، وهو توسطُ البدلِ مع الإبدالِ والفتحِ.

وليس لقالونَ في ﴿ٱلنَّبِيِّ﴾ إلا الإدغامُ[5].

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) هكذا في (ب، ج، د)، و سقطت من (أ).

(٣) والوجهان الآخران هما : إبدالها حرف مد مع المد والقصر.

(٤) وهي خمسة في (ذات الياء مع البدل) مضروبة في وجهي الهمزتين المكسورتين وهما: التسهيل والإبدال مع القصر.

(٥) وذلك حالة الوصل خاصة، وأما في الوقف فعلى أصله بالهمز. وأراد بالتنبيه هنا أيضا بيان ضعف القول بجواز تسهيل الهمزة لقالون كما في النشر. ينظر: التيسير: (ص٢٢٧)، النشر:

[سُورَةُ فَاطِرٍ]

قولُه: ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ (٢٨)، فيه لحمزةَ اثنا عشر وجهاً وقفاً[١].

وفي: ﴿ٱلسَّيِّيِٕ وَلَا﴾ (٤٣)، لحمزةَ وقفاً الإبدالُ[٢].

ولهشامٍ ثلاثةُ أوجهٍ: الأوَّلُ: كحمزةَ. والثَّاني: إبدالُها ياءً مكسورةً مع رومِ حركتِها. والثَّالث: تسهيلُها بينَ بين مع الرَّومِ[٣].

[سُورَةُ الصَّافَّاتِ]

قولُه: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ (١) وما ذُكِرَ معه: لحمزةَ أو لخلادٍ[٤] لا تجوزُ فيه [الثلاثةُ لحمزةَ لأنَّ إدغامَه لازمٌ، أي: ملحقٌ باللَّازمِ][٥].

(ص٣٨٣).

(١) وهي : خمسة القياس وسبعة الرسم، وتقدم نظيرها.

(٢) كذا قال في النَّشر: (ص ٦١٩)، وذلك لأن حمزة يسكن الهمزة كما قال الشاطبي:

وفي السيئ المخفوض همزاً سكونه ... فشا» بيت رقم (٩٨٥).

(٣) كذا قال في النَّشر: (ص٦١٩).

(٤) في (ب): «وخلاد».

(٥) قال الشاطبي: «وصفا وزجرا ذكرا ادغم حمـــزة ... وذروا بلا روم بها التا فثقلا

وخلادهم بالخلف فالملقيات فال ... مغيرات في ذكرا وصبحا فحصلا».

بيت رقم (٩٩٣، ٩٩٤). قال الفاسي: «بإدغام التاء في الحرف الذي بعدها من غير روم(يعني: لحمزة)، بخلاف أبي عمرو من الروم في الإدغام الكبير». اللآلئ الفريدة: (ص٣١٩).

[سورة ص]

قولُه: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ﴾(٨)، فيه لهشامٍ ثلاثةٌ أوجهٍ مِن الشَّاطبيةِ مقروءٌ بها، وكذلك ﴿أَءُلْقِيَ﴾ (القمر: ٢٥)[1].

قالَ رَحِمَه اللهُ: سورةُ ص، قولُه تعالى: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ﴾(٨)، لهشامٍ بالتَّحقيقِ والتَّسهيلِ وكلاهما مع الفصلِ، وكذلك قولُه في القمر ﴿أَءُلْقِيَ﴾. انتهى، كما في (التَّيسيرِ)[2].

وفيه لأبي عمرو: الفصلُ وعدمُه، كلاهما مع التَّسهيلِ.

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿بِالسُّوقِ﴾(٣٣)، لقنبلٍ بإسكانِ الهمزةِ، وكذلك قولُه في الفتحِ ﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾(الفتح: ٢٩). انتهى.

---

(١) قال الشاطبي: «وتسهيل أخرى همزتين بكلمة سما».

وقال: «ومدك قبل الضم لبى حبيبه... بخلفهما برا وجـــاء ليفصلا

وفي آل عمران رووا لهشـــامهم... كحفص وفي الباقي كقالون واعتلا». رقم (١٨٣، ٢٠٠).

ونص على جواز الثلاثة لهشام ابن الجزري في النشر عن الشاطبي (١/٣٧٥). وهي التحقيق مع الإدخال وعدمه، والتسهيل مع الإدخال كقالون.

(٢) (ص ١٥٠).

قالَ في (التَّيسيرِ): «﴿عَن سَاقَيْهَا﴾(النمل: ٤٤)، وفي ص: ﴿بِالسُّوقِ﴾ وفي الفتحِ ﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ بالهمزةِ في الثلاثةِ»[1]. انتهى، وقولُ الشَّاطبيِّ: «وَوَجْهٌ بِهَمْزٍ بَعْدَه الوَاوُ وُكِّلا»[2]، ليس مِن طرقِه.

قولُه: ﴿ذِكْرَى الدَّارِ﴾(٤٦)، لورشٍ مِن طرقِ نافعٍ بالتَّفخيمِ والتَّرقيقِ، عملاً بقولِ صاحبِ (الدُّررِ):

«وَالخُلْفُ فِي وَصْلِكَ ذِكْرَىٰ الدَّارِ   وَرُقِّقَتْ فِي المَذْهَبِ المُخْتَارِ»[3]

انتهى.

وبالترقيق فقط مِن طرقِ السبعة.

[سُورَةُ الزُّمَرِ]

قولُه: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ (٧)، هشامٌ بالاختلاسِ والإسكانِ من (التَّيسيرِ)؛ إلا أنَّ الإسكانَ ليسَ مِن طرقِه؛ لكنْ يُؤخذُ به لشهرتِه كَمَا في (النَّشرِ)[4].

---

(١) (ص ٣٩٥).

(٢) قال الشاطبي: «مع السوق ساقيها وسوق اهمزوا زكا ... ووجه بهمز بعده الواو وكلا» رقم (٩٣٨).

وكذا ذكر ابن الجزري الوجهين، بقولِه: «والسوق ساقيها وسوق اهمز زقا ... سئوق عنه ضم...» رقم (٨٣١). ولا مانع بالقراءة به حينئذ على قاعدة المؤلف في جواز القراءة بما ذكر في الطيبة مع التنبيه أنّه ليس مِن طرقِه.

(٣) الفجر الساطع: (٣/ ٣١٠).

(٤) وفي (ج): «التَّيسير». ينظر: التَّيسير: (ص٤٣٨)، النَّشر: (ص٢٣٤).

قولُه: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ ٱلَّذِينَ﴾ (١٧، ١٨)، بالحذفِ للسُّوسيِّ في الحالين، وبه قرأَ الدَّانيُّ على ابنِ غلبون وأبي الفتح غير أنَّه لم يذكرْه في (التَّيسيرِ)، والأَولى ذكرُه.

ثانيها: الحذفُ وقفاً والإثباتُ وصلاً، أي: إثباتُ الياءِ مفتوحةً، وهو الوجهُ الثَّاني في (التَّيسيرِ).

ثالثُها: قالَ في (التَّيسيرِ): «وانفرد أبو شعيب بفتحِ الياءِ وصلاً وإثباتِها في الوقفِ ساكنةً»[1].

[سُورَةُ غَافِرٍ]

قولُه: ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ (١٥) و﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ (٣٢)، قرأتُها على المغاربةِ بالحذفِ فيهما[2].

---

(١) التَّيسير: (ص٢١٥)، وليس فيه «وصلا». وينظر: غيث النفع: (ص١٠٦١)، حل المشكلات: (ص١٥٢).

(٢) يعني لقالونَ، وهو قول المنصوري ووافقهم الخليجي في حل المشكلات: (ص١٥٣).وهذا مخالف لقول الشاطبي حيث ذكر فيهما الوجهين بقولِه: «والتلاق والتناد درا باغيه بالخلف جهلا». رقم (٤٣٥)، وأثبتهما السخاوي معا في شرحه٢/٦٠٥، وأبو شامة في شرحه: (ص٣٢٣)، والجعبري في كنز المعاني: (٣/١٠٨٣)، وشعلة في شرحه: (ص٢٢٤)، والفاسي في شرحه: (١/٥٧٩)، وينظر: بحث الدكتور سامي: (ص١١١).وقال الصفاقسي: «وذكر الداني الخلاف لقالونَ في حذفها مطلقاً كالجماعة، وإثباتها وصلا كورش، وتبعه على ذلك الشاطبي وتبعهما على ذلك كل من رأيته ألف بعدهما، وضعف المحقق (يعني: ابن الجزري) الإثبات، وجعله مما انفرد به فارس بن أحمد....» إلى أن قال: «لكن نقل الخلاف في الطيبة بعد أن قدم القول الصحيح، لأنَّه ذكر من له زيادة الياء، وبقي قالون في المسكوت عنهم، وهو يدل

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه في سورةِ غافر: ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ و﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾: إثباتُ الياءِ فيهما عن قالونَ ضعيفٌ. انتهى.

قالَ في (النَّشرِ): «وانفردَ[1] أبو الفتح فارسُ بنُ أحمد مِن قراءته على عبد الباقي بن الحسن[2] عن أصحابِه عن قالون بالوجهين الحذف والإثبات[3]، وتَبِعه في ذلك الدَّانيُّ مِن قراءتِه عليه، وأثبته في (التَّيسيرِ) كذلك، فذكرَ الوجهين جميعاً عنه، وتبعه الشَّاطبيُّ على ذلك، وقد خالفَ عبدُ الباقي في هذين سائرَ النَّاسِ، ولا أَعلمه وردَ مِن طريقِ من الطرقِ عن أبي نشيط ولا الحُلْوانيِّ ولا عن قالون.. الخ»[4]. انتهى.

[سُورَةُ فُصِّلَت]

قولُه: ﴿نَّحِسَاتٍ﴾ (١٦)، إمالتُه للَّيثِ ليست مِن طرقِ الكتابِ[5].

على أنَّه وإن كان ضعيفاً لم يبلغ في الضعف إلى هجره كليّاً». غيث النفع: (ص١٠٦٩).

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): «حسن».

(٣) في النشر زيادة: «وقفاً».

(٤) النَّشر: (ص٥٠٣).

(٥) قال الشاطبي: «وإسكان نحسات به كسره ذكا وقول يميل السين لليث أخملا»١٠١٥، ونقل السخاوي كلام الداني في التَّيسيرِ وهو قوله: «وروى لي الفارسي عن أبي طاهر عن أصحابه عن أبي الحارث إمالة فتحة السين»، ثم قال: «ولم أقرأ بذلك وأحسبه وَهْماً»، و قال الفاسي: «رُوي عنه إمالتها وأنها رواية مهملة متروكة». وقال الموصلي: «أخمل : جعل خاملا، أي متروك الذكر.»

وقالَ ابنُ الجزري: «وما حكاه الحافظ أبو عمرو عن أبي طاهر بن أبي هاشم عن أصحابه عن أبي

قولُه: ﴿ٱلَّذَيْنِ﴾ (٢٩)، [فيه][1] من الوجوهِ ما في ﴿هَٰتَيْنِ﴾ (القصص: ٢٧) لابنِ كثيرٍ.

[سُورَةُ الشُّورَى]

قولُه: ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ﴾ (فصلت: ٥٤) ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ (الشورى: ١، ٢)، فيه للأزرقِ بحسبِ التركيبِ اثنا عشر وجهاً، يمتنعُ منها وجهٌ واحدٌ، وهو طولُ[2] ﴿شَىْءٍ﴾ مع السَّكتِ بين السورتين وتوسطِ «عين».

قولُه: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِ﴾ (٥١)، فيها لحمزةَ وقفاً تسعةُ أوجهٍ[3]، وهذا على القولِ بأنَّ الياءَ صورةٌ للهمزةِ، وأمَّا على القولِ بزيادتِها فليسَ فيها إلا خمسةُ أوجهٍ. وعلى زيادتِها درَجَ في (المورِدِ)[4].

[سُورَةُ الزُّخْرُفِ]

قولُه: ﴿أَشَهِدُوا۟﴾[1] (١٩)، فيه لقالونَ الفصلُ وعدمُه، كلاهما مع التَّسهيلِ.

الحارث من إمالة فتحة السّين - فإنّه وهمٌ وغلطٌ لم يكن محتاجا إليه فإنّه لو صحّ لم يكن مِن طرقِه، ولا مِن طرقِنا.» ولذا لم يذكره في الطيبة. ينظر: فتح الوصيد: (٤/١٢٢٥)، اللآلئ الفريدة: (٣/٣٤٩)، كنز المعاني للموصلي: (ص٥٠٧)، النَّشر: (ص٦٢٩).

(١) سقط من (أ).

(٢) سقطت اللام من (أ).

(٣) وهي خمسة القياس، وأربعة على الرسم. وتقدم نظائرها مراراً.

(٤) قال الخراز: «وياء زيد من تلقاءي» ثم قال: «بأيكم أو من وراءي».ينظر: مورد الظمآن: (رقم البيت ٣٥٣).

[سورة الأحقاف]

قولُه: ﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ إلى ﴿فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ﴾(٩، ١٠)، يأتي فيه للأزرقِ على فتحِ ﴿يُوحَىٰٓ﴾ مع تسهيلِ ﴿أَرَءَيۡتُمۡ﴾ ثلاثة أوجهٍ في ﴿فَـَٔامَنَ﴾، ومع إبدالِه القصرُ والطُّولُ في ﴿فَـَٔامَنَ﴾.

وعلى تقليلِه مع التَّسهيلِ والإبدالِ التَّوسطُ والطُّولُ في ﴿فَـَٔامَنَ﴾ على كليهما.

قولُه: ﴿لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ﴾ (١٢)، فيه للبزيِّ وجهان: التَّاءُ والياءُ؛ إلا أنَّ الياءَ ليست مِن طرقِ الكتابِ[٢].

قولُه تعالى: ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ﴾ إلى ﴿يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ (٢٦)، يأتي فيه للأزرقِ على فتحِ ﴿أَغۡنَىٰ﴾ وتوسطِ ﴿شَيۡءٍ﴾ مع قصرِ ﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ ثلاثةُ أوجهٍ في ﴿يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾، ومع توسطِ ﴿بِـَٔايَٰتِ﴾ توسطُ وطولُ ﴿يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾، ومع طولِ ﴿بِـَٔايَٰتِ﴾ طولُه، ومع طولِ ﴿شَيۡءٍ﴾ و﴿بِـَٔايَٰتِ﴾ طولُه.

---

(١) نافع يسكن الشين ويزيد همزة قبله، قال الشاطبي:

«وسكن وزد همزاً كواو أؤشهدوا... أميناً وفيه المد بالخلف بللا». رقم (١٠٢٢).

(٢) ووافقه الخليجي في حل المشكلات ١٥٤، وهما مذكوران في الشَّاطبية في قوله:

«لينذر دم غصنا والاحقاف هم بها ... بخلف هدى» رقم (٩٩٢).

وكذا في الطيبة في قوله: «لينذر الخطاب ظل عم ... وحرف الاحقاف لهم والخلف هل». رقم(٨٨١)، وعليه فلا مانع من القراءة به على قاعدة المؤلف فيما ذكر في الشَّاطبية والطيبة وليس من طريقه.

وعلى تقليلِ ﴿أَغۡنَىٰ﴾ مع توسطِ ﴿شَيۡءٖ﴾ و﴿بِـَٔايَٰتِ﴾ توسطُ وطولُ ﴿يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾، ومع طولِ ﴿بِـَٔايَٰتِ﴾ طولُه، ومع طولِ ﴿شَيۡءٖ﴾ و﴿بِـَٔايَٰتِ﴾ طولُ ﴿يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾.

[سُورَةُ مُحَمَّدٍ]

قولُه: ﴿ءَانِفًا﴾ (١٦): المأخوذُ به للبزيِّ القصرُ والمدُّ[1].

قالَ في (التَّيسيرِ): «وحدَّثنا محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عليّ البغداديُّ قال...» إلى أن قال: «عن البَزِّي بإسنادِه عن ابنِ كثير قالَ ﴿ءَانِفًا﴾ بالقصرِ، وبذلك قرأتُ في روايةِ أبي ربيعة عنه على أبِي الفتحِ، وقرأتُ على الفارسيِّ في روايتِه بالمدِّ، وكذلك قرأتُ في روايةِ الخزاعيِّ عنه، وبه آخذُ»[2]. انتهى.

[**قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه في القتال: ﴿ءَانِفًا﴾ للبزيِّ بالمدِّ. انتهى.**][3].

[سُورَةُ النَّجْمِ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: سُورَةُ النَّجمِ قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ (٨) لا يميلُه أحدٌ.

---

(١) وهو الموافق لما في الشَّاطبية والطيبة عن البَزِّي لقول الشاطبي: «وفي آنفا خلف هدى» رقم(١٠٣٩)، وقول ابن الجزري: «آنفا خلف هداً» رقم(٩٢٢)، خلافا للخليجي فلا يرى له غير المد من طريق الشَّاطبية. وقالَ ابنُ الجزري: «وعلى تقدير أن يكونوا رووا القصر فلم يكونوا مِن طرقِ التَّيسير فلا وجه لإدخال هذا الوجه في طرق الشَّاطبية والتَّيسير». النَّشر: (ص٦٣٤)، حل المشكلات: (ص١٥٥).

(٢) التَّيسير: (ص٤٦٢)، وزاد فيه «وغيره» بعد «الخزاعي».

(٣) سقط هذا القول بتمامه من (أ، ب).

قولُه: ﴿فَأَوۡحَىٰٓ﴾ (١٠) و﴿إِذۡ يَغۡشَى﴾ (١٦) و﴿مَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُ﴾ (٢٣) و﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ (٢٩) و﴿أَعۡطَىٰ﴾ (٣٤) و﴿أَغۡنَىٰ﴾(٤٨)، ليست برؤوسِ الآي. انتهى.

وقد [نقلَ][1] شيخُ شيخِنا ابنُ القاضي إذ يقول[2]:

«أَوْحَىٰ بِفَا[3] يَغْشَىٰ بِإِذْ وَتَهْوَىٰ ... بِالنَّفْسِ مَقْرُونًا وَمَن تَوَلَّىٰ

أَعْطَىٰ وَأَغْنَىٰ النَّجْمِ سِتٌّ[4] تُعْتَمَدْ ... مَنِ ابْتَغَىٰ لَدَىٰ المَعَارِجِ انفَرَدْ»[5]

انتهىٰ.

ولم يتعرضْ لـ ﴿ٱبۡتَغَىٰ﴾ (٣١) في المعارجِ.

قولُه:(عاداً الأُولَى)[6]: ابنُ كثير وابنُ عامرٍ والكوفيون يقرأون في الوصلِ (عاداً الأُولَى) بكسرِ التَّنوينِ وسكونِ اللَّامِ وبعدَها همزةٌ مضمومةٌ.

ويبتدءون[7] بهمزتين بينهما لامٌ ساكنةٌ، وهم على أصولِهم من الفتحِ والإمالةِ والسَّكتِ وتركِه والنَّقلِ لحمزةَ وقفاً.

---

(١) هكذا في جميع النسخ عدا نسخة (أ) كتبت: «نقل».

(٢) «إذ يقول» سقطت من (ب).

(٣) في (ب): «به».

(٤) في (ب): «لست» وبه يكون في البيت كسر.

(٥) لم أجدهما.

(٦) لفظ(عادا الأولى) وقع في كتابته خلاف بين النسخ في جميع المواضع؛ فكُتبت أحيانا حسب الخلاف الوارد فيها وكتبت أحيانا (الأولى) دون النظر لكيفية قراءة القارئ لها، فلذا اعتمدت في كتابتها على حسب خلاف القارئ المذكور دون النظر لكتابة النُّساخ في المخطوط.

(٧) في (ب): «ويبدلون» وهو خطأ من الناسخ.

وإذا ابتدأ مع النَّقلِ جازَ له وجهان: إثباتُ همزةِ الوصلِ، وحذفُها كنظائرِه من نحو: (الأرض) و(الآخرة) لمن نقلَ، و(بئس الاسم) لكلِّهم[1].

وأنَّ قالون يقرأُ في الوصلِ (عادً لُؤْلَى) بالنَّقلِ والإدغامِ والهمزةِ في الواوِ. وله في الابتداءِ ثلاثةُ أوجهٍ:

(الُؤْلَى): بهمزِ الوصلِ وبالنقلِ.

(لُؤْلى): بلا همزٍ[2] والنَّقلِ، كلاهما مع الهمزِ في الواوِ.

(الأُولى): كابنِ كثيرٍ.

والأصبهانيُّ[3] يقرأُ في الوصلِ (عادً لُولى) بالنَّقلِ والإدغامِ. فله في الابتداء وجهان:

(الُولى): بهمزِ الوصلِ والنقلِ.

(لُولى): بلا همزٍ والنَّقلِ.

والأزرق يقرأُ (عادً لُّولى) في الوصلِ بالنَّقلِ والإدغامِ والتَّقليلِ مع القصرِ والتَّوسطِ والمدِّ[4]. وله في الابتداء أربعةُ أوجهٍ:

(الُولى)[5]: بهمزِ الوصلِ والنَّقلِ والتَّقليلِ مع القصرِ والتَّوسطِ والمدِّ.

(لُولى): بلا همزٍ مع النَّقلِ والتَّقليلِ والقصرِ.

---

(١) والوجهان المذكوران لحمزة هما: (الُولى) و(لُولى).

(٢) يعني بدون همزة الوصل.

(٣) ذِكرُه للأصبهانِي وكذلك لأبي جعفر ويعقوب - كما سيأتي - استطراد خارج عن تحرير الشاطبية.

(٤) أي: في البدل المغير.

(٥) قوله: «أربعة أوجه: الولى» سقطت من (ب).

وأبو عمرو يقرأُ في الوصلِ (عادً لُّولى) بالنَّقلِ والإدغامِ مع التَّقليلِ، وله في الابتداءِ ثلاثةُ أوجهٍ:

(الأُولى): كابنِ كثيرٍ.

(الُولى): بهمزِ الوصلِ والنَّقلِ.

(لُولى): بلا همزِ الوصلِ والنقلِ.

وأبو جعفر ويعقوب يقرآن (عادً لُّولى) في الوصلِ بالنَّقلِ والإدغامِ.

ولهما في الابتداءِ ثلاثةُ أوجهٍ:

(الأُولى):كابنِ كثيرٍ.

(الُولى): بالنَّقلِ وهمزِ الوصلِ.

(لُولى): بالنَّقلِ بلا همزِ الوصلِ[1].

[سُورَةُ القَمَرِ]

قولُه: ﴿جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ﴾ إلى ﴿كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ (٤١،٤٢)، فيه للأزرقِ تسعةُ أوجهٍ: تسهيلُ ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ مع القصرِ يأتي عليه قصرُ[2] ﴿بِـَٔايَٰتِنَا﴾، ومع توسطِه توسطُ ﴿بِـَٔايَٰتِنَا﴾ ومع طولِه طولُ ﴿بِـَٔايَٰتِنَا﴾ وإبدالُه مداً وقصراً، يأتي على كليهما ثلاثةُ أوجهٍ[3].

---

(١) ينظر: غيث النفع: (ص١١٦٥)، البدور الزاهرة للقاضي (ص٣٨٦)، تقريب المعاني لسيد لاشين وخالد الحافظ (ص٩٦).

(٢) وزاد المنصوري: «التَّوسط والطُّول» تحريرات المنصوري: (ص٢٩٧).

(٣) ينظر: النَّشر: (ص٢٩١)، وقال الحسيني: «وجاء ءال أبدلن عند ورشهم بقصر ومد فيه قل ولقنبلا». مختصر بلوغ الأمنية: (ص٢١٥).

[سُورَةُ الرَّحْمَنِ]

قولُه: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ﴾ إلى قولِه: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾(٥٦، ٥٧)، فيه للكسائيِّ مِن روايته وجهان: ضَمُّ الأولى مع كسرِ الثَّانيةِ، وعكسُه، ولكن للدُّوريِّ على سبيلِ التَّخييرِ فقط[١]، ولأبي الحارثِ على سبيلِ التَّخييرِ والخُلفِ[٢].

قولُه: ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾(٢٧)، المأخوذُ به لابنِ ذكوان وجهان[٣].

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: سورة الرحمن: ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (٢٧) في الموضعين لابنِ ذكوان بالفتحِ[٤].

[سُورَةُ الوَاقِعَةِ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: سورةُ الواقعةِ قولُه تعالى: ﴿أَئِذَا﴾ ﴿أَءِنَّا﴾ (٤٧)، الاستفهامُ في الأوَّلِ والخبرُ في الثَّاني لنافعٍ والكسائيِّ، والاستفهامُ فيهما لمن بقي. انتهى[٥].

---

(١) يعني: ضم الأول وكسر الثَّاني وعكسه.

(٢) يعني: أن أبا الحارث له ضم الأول وكسر الثَّاني وعكسه، وكذا له ضمها معا وكسرهما كذلك.

وقالَ ابنُ الجزري: «والوجهان ثابتان من التخيير، وغيره نصا وأداء، قرأنا بهما، وبهما نأخذ. قال الإمام أبو عبيد: كان الكسائي يرى في يطمثهن الضم والكسر، وربما كسر إحداهما وضم الأخرى، انتهى». النَّشر: (ص٦٣٩).

(٣) قال الشاطبي: «وفي الإكرام عمران مثلا ... وكل بخلف لابن ذكوان». رقم (٣٣٢)، وذكرهما في بدائع البرهان من طريق الشَّاطبية: (ص٣٣٦).

(٤) سقطت كلمة: «انتهى» هنا من جميع النسخ.

(٥) قال الشاطبي: «وهو في الثَّاني أتى راشدا ... ولا سوى العنكبوت»رقم (٧٩١).

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ﴾ (٥٨) ﴿ءَأَنتُمْ﴾ (٥٩)، فيه لورشٍ ثلاثةُ أوجهٍ: تسهيلُهما، وإبدالُ الثَّاني فقط، وإبدالُهما[1]. انتهى[2].

قولُه: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ﴾ (٧١) إلى ﴿ٱلْمُنشِـُٔونَ﴾ (الواقعة ٧٢)، فيه للأزرقِ تسعةُ أوجهٍ: تسهيلُهما مع الثلاثةِ، وإبدالُ ﴿ءَأَنتُمْ﴾ (٧٢) فقط مع الثلاثةِ، وإبدالُهما كذلك[3].

---

(١) في (ب):«تسهيلها وإبدال الثَّاني وإبدالها» بحذف الميم. وكذا في الموضع التالي: «تسهيلها مع الثلاثة».

(٢) كذا في تحريرات المنصوري: (ص٢٩٨).

(٣) وهو قول المنصوري خلافا للخليجي فلا يمتنع منها عنده شيء فتكون اثني عشر وجهاً. ينظر: حل المشكلات: (ص١٥٧)، تحريرات المنصوري: (ص٢٩٩).

[سُورَةُ المُمْتَحِنَةِ]

قولُه: ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ (٤)، فيه لحمزةَ اثنا عشر وجهاً وقفاً كما في الإتحافِ، ونصُّه: «ويُوقفُ لحمزةَ على ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ بتسهيلِ الهمزةِ الأولى بينَ بين على القياسِ، ولا يصحُّ إبدالُها واواً كما في النَّشر، وكذا حذفُها. وأمَّا الثَّانيةُ فتُبدلُ ألفاً مع المدِّ والقصرِ والتَّوسطِ، وتُسَهَّلُ كالواوِ مع المدِّ والقصرِ فقط، فهي خمسةٌ. وتُبدلُ واواً ساكنةً للرَّسمِ مع المدِّ والقصرِ والتَّوسطِ. وله الإشمامُ مع الثلاثِ، والرَّومُ مع القصرِ. فالجملة اثنا عشر وجهاً»[1]. انتهى.

ومَن قالَ إنَّ الواوَ صورةُ المفتوحةِ والألفُ صورةُ المضمومةِ فقد أبعدَ في الشُّذوذِ؛ لأنَّ المفتوحةَ لا تُصَوَّرُ إلا ألفاً، وقد نصَّ على تصويرِها ألفاً في ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ الشَّيخان[2]. وكذا المضمومةُ لا تُصَوَّرُ إلا واواً كما نصَّ عليه الإمامُ الخرازُ في (موردِ الظمآنِ) فقال:

«فَصْـلٌ وَفِي بَعْـضِ الـذِي تَطَرَّفَـا ... فِي الرَّفْـعِ وَاواً ثُـمَّ زَادُوا أَلِفَـا»

إلى أن قال:

«وَبُرَءاؤ..الخ»[3]. انتهى.

---

(١) ينظر: إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (٢/٤٦٦).

(٢) ينظر: مختصر التبيين لأبي داود: (٤/١١٩٨)، المقنع للداني: (ص٤١٧)، وقد حذفت صورة الهمزة الأولى التي بعد الرَّاء كما نص عليه الشَّيخان.

(٣) قطوف البستان ١٧٣، ولم يذكر «فصل» ضمن البيت!.

فالألفُ زِيدت لمعنى لا أنَّها صورةُ الهمزةِ.

وفيه لهشامٍ ما لحمزةَ؛ إلا أنَّه يُحقِّقُ الهمزةَ الأولى.

[سُورَةُ الطَّلاقِ]

قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾ (٤)، قالَ ابنُ الجزريِّ: «واختلفَ أيضاً أصحابُنا في إدغامِ ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾ في الطلاقِ على وجهِ إبدالِ الهمزةِ ياءً ساكنةً، فذهبَ الشَّاطبيُّ والدَّانيُّ والصَّفراويُّ وغيرُهم إلى الإظهارِ، وذهبَ الآخرون إلى الإدغامِ. وقرأنا بالوجهين. وليس الوجهان[1] عند المحققين مختصَّين بمذهبِ أبي عمرو؛ بل يجريان له و للبزيِّ. والله أعلم»[2]. انتهى.

وقالَ المنصوريُّ: «ومِن طريقِ (الشَّاطبيةِ) لهما الإظهارُ فقط»[3]. انتهى[4].

[سُورَةُ التَّحْرِيْمِ]

قولُه: ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾(٥)، قالَ في (التَّيسيرِ): «واختلفَ أهلُ الأداءِ في قولِه ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ في التحريمِ فكان ابنُ مجاهدٍ يأخذُ فيه بالإظهارِ، وعلى ذلك عامَّةُ أصحابِه. وألزمَ اليزيديُّ أبا عمرو إدغامَه؛ فدلَّ ذلك على أنَّه يرويهِ عنه بالإظهارِ، وقرأتُه بالإدغامِ، وهو القياسُ لِثقلِ الجمعِ والتَّأنيثِ»[5]. انتهى.

---

(١) يعني: الإبدال والتسهيل.

(٢) تقريب النَّشر: (ص٩٥).

(٣) إرشاد الطلبة للمنصوري: (ص٢٥٩).

(٤) وجوز الخليجي الوجهين، وقال: «وبهما قرأتُ وبهما أقرئ». حل المشكلات: (ص١٦١).

(٥) التَّيسير: (ص١٣٣)، وتبعه على ذلك الشاطبي، فقال:

[سُورَةُ القَلَمِ]

قولُه: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ (١)، فيه لورشٍ: الإظهارُ والإدغامُ، كما في (التَّيسيرِ)[(١)].

وهشامٌ له في ﴿أَن كَانَ﴾ (١٤) الفصلُ.

وابنُ ذكوان عدمُه، كلاهما مع التَّسهيلِ[(٢)].

[سُورَةُ الحَاقَّةِ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه في الحاقةِ: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾ (١٩، ٢٠) و﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ (٢٨، ٢٩) ونظائرُهما، بسكتةٍ يسيرةٍ في الوصلِ لمن يُثبتها فيه. انتهى[(٣)].

أمَّا ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾ ففيه لغيرِ ورشٍ[(٤)]:

حذفُ الهاءِ وصلاً، على مذهبِ النَّحويين، وهو لحنٌ لمخالفتِه المرسومِ.

وإثباتُها وصلاً بنيَّةِ الوقفِ على مذهبِ القراءِ، وفيه موافقةُ المرسومِ[(١)].

«وإدغام ذي التحريم طلقكن قل ... أحق وبالتأنيث والجمع أثقلا» رقم(١٣٥).

(١) التَّيسير: (ص٤٩٣)، وتبعه الشاطبي فقال: «وفيه الخلف عن ورشهم خلا» بيت رقم (٢٨١).

(٢) أما هشام فليس له إلا التسهيل مع الإدخال كما ذكر؛ لأنَّه طريق الحُلْواني، وأمَّا ابن ذكوان فقال عنه ابن الجزري: «وقد قرأتُ له بكلٍّ من الوجهين، والأمر في ذلك قريب» يعني التسهيل مع الإدخال وعدمه. ينظر: النَّشر: (ص٢٥٧).

(٣) تكلم ابن الجزري والحسيني و الخليجي عن الخلاف في كلمتي (كتابيه)و(ماليه). ينظر: النَّشر: (ص٣٠٥)، مختصر بلوغ الأمنية: (ص٢٢٩)، حل المشكلات: (ص١٦٢).

(٤) في (ب): «لورش».

وإثباتُها من غيرِ نيَّةِ وَقفٍ، وهو لَحْنٌ، كما أشارَ إليه وإلى حذفِها وصلاً الإمامُ القيسيُّ الفاسيُّ بقولِه:

«وَفِي وَصْـلِهَا لَحْـنٌ كَـذَاكَ بِحَـذْفِهَا مُخَالَفَةُ المَرْسُومِ إِن كُنـتَ ذَا خُـبْرِ»[٢]

وعلى إثباتِها وصلاً[٣] يمتنعُ وصلُ خَلَفٍ عن حمزةَ بلا سكتٍ.

وأمَّا ورشٌ فله وجهان إِنْشَعَبَا عن طريقِ الأزرقِ: فالنَّقلُ عن ابن هلال عنه طرداً للبابِ، وجهُه: وجودُ[٤] شرطِه لفظاً.

وتركُه عن ابنِ سيفٍ عنه. قالَ في (إيجازِ البيان): «الروايتان عنه صحيحتان؛ غير أنَّ مَن رَوى النَّقلَ سلكَ مذاهبَ القراءِ لأنَّها كالأصليةِ يجبُ النَّقلُ إليها، ومَن تركَه سلكَ مذاهبَ النُّحاةِ في إثباتِها في الوقفِ فقط، فإذا وُصِلت فعلى نيةِ الوقفِ، لاسيما والكلمةُ رأسُ آيةٍ»[٥].

[٦]المنتوري[١]: «وتركُ النَّقلِ هو المشهورُ المعمولُ به»[٢].

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) الأجوبة المحققة (الرائية) للقيسي: (٢/٧٠٧).

(٣) في (أ) زيادة كلمة «لحن» فتصبح العبارة «وعلى إثباتها وصلا لحن يمتنع وصل خلف عن حمزة..» ويبدو أن الكلمة زائدة لذلك استبعدتها من الأصل فتصبح عبارة النسخ الأخرى أصوب.

(٤) في (ب): زيادة كلمة «طرد».

(٥) لم يتيسر لي الوقوف على الكتاب؛ لكن نقله عنه بنصه ابن القاضي في الفجر الساطع: (٢/٤٧٤)، ونقله بمعناه المنتوري في شرحه على الدُّرر: (ص٣٦٥).

(٦) في ظاهر العبارة إضمار، يقدّر بـ«قال» أو نحوه، وهذا موافق لمنهج ابن القاضي في الفجر الساطع من عدم ذكر ذلك. وكذا في السطر التالي عند «ابن الجزري».

ابن الجزريِّ: «الجمهورُ[٣] على إسكانِ الهاءِ مِن أجلِ أنَّها هاءُ سكتٍ»[٤]. انتهى.

وعلى ما ذُكر في الإيجازِ تُخرَّجُ قراءةُ نافعٍ رَحِمَه اللهُ تعالى ﴿وَمَحْيَايْ﴾ (الأنعام: ١٦٢) بسكونِ الياءِ، كأنَّه نوى الوقفَ عليها وإن لم يقفْ، وكذلك قراءةُ قنبلٍ ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإْ﴾ (النمل: ٢٢) بسكونِ الهمزةِ في الوصلِ.

وعلى ما ذُكر إذا جُمع مع ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ لورشٍ.

قالَ في أنوارِ التَّعريفِ للإمامِ الجزوليِّ الحامديِّ[٥]: «تنبيه: مَن أخذَ [في ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ بالنقل][٦] فينبغي أن يأخذَ في ﴿مَالِيَهْ﴾ بالإدغامِ» - قلت[٧]: وأعلنَ مكيّ بلزومِ الإدغامِ قائلاً: (لأنَّ مَن نقلَ أجراها مُجرى الأصلي حين ألقى عليها الحركة وقدَّرَ ثبوتَها في الوصلِ - «ومَن أخذَ فيه بالتَّحقيق فينبغي أن يأخذَ في ﴿مَالِيَهْ﴾

---

(١) هكذا في (ب، د)، و في (أ، ج): «المِنَقري». والمقصود بالمنتوري هو : أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن علي القيسي، محدث فقيه مقرئ، من أشهر مؤلفاته: شرح الدُّرر اللَّوامع، (ت٨٣٤هـ)، ينظر: معجم المؤلفين: (١٠/٢٥٧)، الأعلام: (٦/٢٥٠)، شرحه على الدُّرر: (ص١٤).

(٢) هذا نص كلام المنتوري في شرح الدُّرر اللَّوامع: (ص ٣٦٥).

(٣) في (ب): «المشهور المعمول ابن الجزري على...» وفي العبارة خلل وسقطت كذلك: «الجمهور».

(٤) تقريب النَّشر: (ص١٣٥)، ونصه : «فروى الجمهور إسكان....الخ».

(٥) هو محمد بن أحمد بن أبي القاسم بن الغازي الجزولي الحامدي الفاسي ، أخذ عن ابن عاشر والتملي، وله شرح لتفصيل عقد الدُّرر لابن غازي، (كان حيا ١٠٢٦ هـ)، ينظر: معجم المؤلفين: (٨/٣٠٩)، قراءة نافع: (ص١١٧٨).

(٦) سقطت «في كتابيه بالنقل» من ب.

(٧) يعني: الشيخ هاشم.

بالإظهار»)[1]، قال[2]: «وبه[3] أخذتُ»، ثم قال: «انظرْه مع ما حكاه الدَّانيُّ في المنبهة؛ إذ حَكى الإدغامَ وأنَّه هو القياسُ وغيرُه شاذٌ، حيث قالَ: وإن أردتَ الوصلَ.. الخ»[4].

وأمّا ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ فقد ذكرَ الدَّانيُّ رَحِمَه اللهُ في الإيجازِ أنَّ فيه لكلِّ القراءِ ثلاثةُ أوجهٍ: ثبوتُ الهاءِ في الوصلِ وإدغامِها على القاعدةِ في المثلين، وهو مذهبُ القراءِ، وبه أعلن في منبِّهتِه، حيث قال:

«وَإِن أَرَدتَّ الوَصْلَ دُونَ الوَقْفِ ... أَدْغَمْتَ هَاءَ السَّكْتِ دُونَ خُلْفِ
فِي مَالِيَهْ هَّلَكَ لِلتَّمَاثُلِ ... كَذَا أَخَذْنَاهُ عِنِ الأَفَاضِلِ
وَذَلِكَ القِيَاسُ فَاعْلَمْنَهُ ... واطْرَحْنَ مَا شَذَّ وَالهُ[5] عنهُ»[6]

انتهى.

وقالَ شيخُ شيخِنا ابنُ القاضي رَحِمَهما الله:

«وَمَالِيَهْ هَّلَكَ بِالإِدْغَامِ ... لِكُلِّهِمْ عَنْ سَائِرِ الأَعْلَامِ»[7]

---

(١) ما بين () فحوى كلام الإمام مكي بن أبي طالب في التبصرة: (ص٩٣).

(٢) يعني الجزولي.

(٣) في (ب): «وبذ أخذت». وفي أنوار التعريف بلفظ: «وبهذا الأخير أخذت».

(٤) ينظر: كتاب أنوار التعريف للجزولي: (ص ٧٠)، مع اختلاف يسير.

(٥) أي: اتركه، مختار الصحاح للرازي: (ص٣٥٢). وفي (د): «شذوا له».

(٦) الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة للداني: (ص٢٢٧)، بيت رقم(٧٧٤-٧٧٦).

(٧) لم أعثر عليه.

قالَ المنتوري الأندلسيّ - بعد ما ذكرَ أنَّ إظهارَ الهاءِ وصلاً لا يتأتى إلا بسكتةٍ لطيفةٍ: «وأمَّا إذا وصلتَ ولم تسكتْ فلا يُمكن غيرُ الإدغامِ؛ لأنَّهما مثلان والأوَّلُ ساكنٌ. وقالَ الشيخُ الشاطبي[1]: وَمَا أَوَّلُ المِثْلَيْنِ»[2]..إلخ.

الثَّاني: حذفُها في الوصلِ، وهو مذهبُ النَّحويين، قالَ الإمامُ أبو عبد الله القيسيُّ: في الأجوبةِ المحققةِ عن أسئلةٍ متفرقةٍ: «وهو أَوْجَهُ الأقوالِ، ومذهبُ القراءِ آثر»[3].

الثَّالثُ: ثبوتُها في الوصلِ بنيةِ الوقفِ[4].

قالَ في (اللآلي الفريدةِ): «وما نُوِي الوقفُ عليه فحُكمُه حكمُ الموقوفِ عليه، والموقوفُ عليه[5] لا يُدغمُ فيما بعده..» إلى أن قال: «ويجوزُ الإدغامُ لمراعاةِ الاتصالِ اللفظيِّ كما كان النَّقلُ في تلك لذلك»[6]. انتهى.

والمستحبُّ أن يوقفَ على هاءِ السكتِ ولا توصل.

---

(١) في (ب): «وقد قال الشاطبي». وفي (د): «..قاله...». وسقط ما قبل «الشاطبي» من (ج).

(٢) شرح الدُّرر اللَّوامع للمنتوري: (ص٣٦٦). قال الشاطبي: «وما أول المثلين فيه مسكن فلا بد من إدغامه متمثلا». رقم (٢٧٦).

(٣) لم أعثر عليه.

(٤) ذكر الأوجه الثلاثة باختصار ابن القاضي نقلا عن الإيجاز للداني. ينظر: الفجر الساطع: (١١/٣).

(٥) جملة «والموقوف عليه» سقطت من (ب).

(٦) اللآلئ الفريدة للفاسي: (ص٢٣٠).

قالَ الدَّانيُّ: «وأكثرُ شيوخِنا يستحبُّون الوقفَ عليها، أي: على هاءِ السكتِ، ولا توصلُ[١]؛ لأنَّه يجتمعُ في ذلك[٢] صحةُ مذهبِ النَّحويين وموافقةُ القراءِ في إثباتِها»[٣].

وقالَ مكي في (الكشف): «والاختيارُ الوقفُ على الهاءِ؛ لأنَّه أصلُ العربيةِ»[٤].

المنتوري: «وهذا هو الوجهُ عندي، وبه آخذُ»[٥]. انتهى.

وعليه إذا جمعَ مع ﴿كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّي﴾ فيأتي فيهما إثباتُ الهاءِ وصلاً بنيةِ الوقفِ، وإدغامُ الثَّاني مراعاةً للخلافِ. والمرجعُ في ذلك كلِّه إلى الأخذِ.

اعلم أني أخذتُ على أشياخِنا المغاربةِ بإظهارِ الأولِ مع إدغامِ الثَّاني مِن طريقِ السبعةِ ومِن طرقِ عشرِ نافعٍ بإظهارِهما لغيرِ ورشٍ. وأمَّا ورشٌ فلَه ثلاثةُ طرقٍ[٦]: طريقُ الأزرقِ والأصبهانيِّ وعبدِ الصَّمد، فمن له النَّقلُ وهو الأزرقُ في أحدِ وجهيه والأصبهانيُّ وعبدُ الصَّمد له إدغامُ الثَّاني، ومَن له تركُه وهو الأزرقُ له إظهارُ الثَّاني.

وتقدم نصُّ أستاذِنا أنَّه يسكتُ عليهما سكتةً[٧] يسيرةً مِن طريقِ (السبعة)،

---

(١) من قوله: «قال الداني..» إلى «توصل» سقط من (ب).

(٢) في (ب): «انه يجتمع فذلك».

(٣) نقل المنتوري هذا النص عن إرشاد المتمسكين للداني في شرح الدُّرر اللَّوامع: (ص٣٦٧)، إلا أنَّه قال: «أن يوقف عليها» بدلا عن : «الوقف عليها». وكتاب إرشاد المتمسكين غير موجود ولا ذكر له إلا عند شراح الدُّرر اللَّوامع من المغاربة، كما ذكر في معجم مؤلفات الدَّاني(ص ١٥).

(٤) الكشف عن وجوه القراءات للقيسي : (ص٩٤) بمعناه.

(٥) شرح الدُّرر اللَّوامع للمنتوري: (ص٣٦٧).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) في (ب): «بسكته».

وكذلك قالَ المنصوريُّ في شواهدِ (الطيّبة) مِن طريقِ العشرة[(١)]، وعليه يتعطَّلُ وصلُ خلفٍ عن حمزةَ بلا سكتٍ؛ لأنَّه لحنٌ، وعليه فلا يصحُّ عندها وصلُ الهاءِ بنيةِ الوقفِ لتغايرِهما؛ إلا إذا أُوِّلَتْ بنيةِ[(٢)] الوقفِ بسكتةٍ لطيفةٍ، وبه صرَّحَ بعضُهم.

وأمَّا مِن طريقِ الدُّرةِ فلم أقفْ على نصٍّ في ذلك، والظاهرُ من نصِّ الشَّواذِ[(٣)] يقتضي مساواتَها للطيّبةِ. والله تعالى أعلم.

وإذا جمعتَ للأزرقِ ﴿لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾ (١٨) إلى ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾ (١٩، ٢٠):

فتحُ ﴿تَخْفَىٰ﴾ يأتي عليه: قصرُ البدلين، وتوسطُهما، كلاهما مع الإسكانِ مِن (الشَّاطبيةِ)، وطولُ البدلين مع الإسكانِ مِن (الشَّاطبيةِ).

ومع النَّقلِ مِن (الهدايةِ) و(التجريدِ) عن[(٤)] عبدِ الباقي[(٥)] عن أبيه[(٦)] عن ابنِ عراك[(٧)] عن ابنِ هلال[(١)] عن النَّحاسِ[(٢)] عنه.

---

(١) إرشاد الطلبة للمنصوري: (ص٢٦٤).

(٢) في (ج، د): «نية».

(٣) هكذا في (أ) إلا أن الدال غير منقوطة، وأمَّا في (ب) فكتبت: «الشعرا هذا تقتضي». وفي (ج، د): «الشواهد».

(٤) سقطت من (ب).

(٥) هو: عبد الباقي بن فارس بن أحمد الحمصي ثم المصري مقرئ مصدر مجود، روى القراءات عرضًا عن والده. قرأ عليه: أبو القاسم بن الفحام وأبو علي بن بليمة، وغيرهما. (ت: حدود ٤٥٠هـ). ينظر: معرفة القراء: (٢٣٦/١)، غاية النهاية: (٣٥٧/١).

(٦) هو: فارس بن أحمد بن موسى بن عمران أبو الفتح الحمصي الضرير، نزيل مصر، الأستاذ الكبير الضابط الثقة قرأ عليه: ولده عبد الباقي والحافظ أبو عمرو الداني. (ت: (٤٠١هـ). ينظر: معرفة القراء: (٢١٢/١)، غاية النهاية: (٥/٢).

(٧) هو: عمر بن محمد بن عراك بن محمد أبو حفص الحضرمي المصري الإمام، أستاذ في قراءة

وتقليلُ ﴿تَخۡفَىٰ﴾ [يأتي][٣] عليه توسطُ البدلين مع الإسكانِ مِن (الشَّاطبيةِ)، ومع النَّقلِ مِن (الشَّاطبيةِ)، وطولُ البدلين مع الإسكانِ من (الشَّاطبيةِ)، ومع النَّقلِ من[٤] الكاملِ، ويحتملُ مِن (الشَّاطبيةِ).

[سُورَةُ القِيَامَةِ]

قولُه: ﴿ٱلۡمَغۡفِرَةِ﴾ (المدثر ٥٦) ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ (١) وأخواتُها[٥]، المعلومةُ روايةُ المغاربةِ فيها للأزرقِ وأبي عمرو وابنِ عامر [بالسكتِ][٦] بين السورتين، والبسملةِ تبعاً لظاهرِ (التَّيسير)[٧]. ولحمزةَ بالسكتِ فقط.

ورش، قرأ عليه: أحمد بن علي بن هاشم، وأبو الفتح فارس بن أحمد، وجماعة، (ت:٣٨٨هـ). ينظر: معرفة القراء: (١/١٩٩)، غاية النهاية: (١/٥٩٧).

(١) هو: أحمد بن عبد الله بن هلال الأزدي، أبو جعفر الأزدي المصري أستاذ كبير محقق ضابط، قرأ على أبيه وعلى إسماعيل بن عبد الله النحاس، وغيرهما، (ت: ٣١٠هـ). ينظر: معرفة القراء: (١/١٥٤)، غاية النهاية: (١/٧٤).

(٢) هو: إسماعيل بن عبد الله بن عمرو التجيبي أبو الحسن النحاس شيخ مصر محقق ثقة كبير جليل، قرأ على الأزرق صاحب ورش وهو أجل أصحابه وعلى عبد الصمد بن عبد الرحمن، قرأ عليه : إبراهيم بن حمدان وأحمد الخياط وا بن هلال وهو أجل أصحابه، (ت: حدود ٢٨٠هـ). ينظر: معرفة القراء: (١/١٣٤)، غاية النهاية: (١/١٦٥).

(٣) سقطت من (أ).

(٤) من قوله: «من الشاطبية وطول....» إلى «النَّقل من» سقط من (ب).

(٥) والمقصود المواضع الأربعة، وهي ما بعدها (ويل) أو (لا)، وسيذكرها المؤلف قريباً.

(٦) سقطت من (أ).

(٧) ينظر: التَّيسير: (ص١٢٤).

قالَ فيه: «وكان بعضُ شيوخِنا يفصِّلُ في مذهبِ هؤلاء الساكتين[١] بالتَّسميةِ بين المدثرِ والقيامةِ، وبين الانفطارِ والمطففين، وبينَ الفجرِ والبلدِ، وبين العصرِ والهمزةِ؛ لأجلِ دفعِ السَّامعِ، ويسكت بينهن سكتةً خفيفةً[٢] في مذهبِ حمزةَ والواصلين وليس في ذلك أثرٌ يُروىٰ[٣] عنهم، وإنَّما هو استحبابٌ مِن الشِّيوخِ»[٤]. انتهىٰ.

إلا أنَّي قرأتُ على غيرِ المغاربةِ بالثلاثةِ له ولأبي عمرو وابنِ عامر، ولحمزةَ بالسَّكتِ والوصلِ، وعليه فإذا جمعتَ قولَه: ﴿ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ (التكاثر ٨) إلى ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾ (الهمزة ١) فمَن له السكتُ على ﴿ٱلنَّعِيمِ﴾ فله السكتُ على ﴿بِٱلصَّبْرِ﴾ (العصر ٣) والبسملةُ وجهان، ومَن له الوصلُ بين التكاثرِ والعصرِ فله الوصلُ والسكتُ فيما بين العصرِ والهمزةِ، ومَن له البسملةُ فيما بين التكاثرِ والعصرِ فله البسملةُ فيما بين العصرِ والهُمَزةِ[٥].

قالَ رَحِمَه اللهُ: سورة القيامة، قولُه تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ (٣١)، لورشٍ بالتَّرقيقِ والتَّغليظِ، ومعلومٌ أنَّ التَّرقيقَ إنَّما يكونُ مع التَّقليلِ، والتغليظَ إنما يكونُ مع الفتحِ،

---

(١) في (ب): «السَّاكنين». والكلمة لم أجدها في التَّيسيرِ، وهي في تحبير التَّيسير: (ص٣٩).

(٢) في (ب): «لطيفة».

(٣) كذا في (ب، ج، د)، وهو الموافق لما في التَّيسيرِ. وفي (أ): «روي».

(٤) التَّيسير: (ص١٢٤)؛ إلا أنَّه لم يذكر «لأجل دفع السامع» وكذا: «والواصلين» والثَّانية في التحبير: (ص٣٩).

(٥) ينظر: مختصر بلوغ الأمنية: (ص١٥٩)، حل المشكلات: (ص١٦٤).

وكذلك قولُه في سورةِ الأعلى: ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ (الأعلى: ١٥)، وفي العلق ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ (١٠). انتهى [١].

وعليه إذا جمعتَ ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ إلى ﴿أَوْلَىٰ لَكَ﴾ (القيامة ٣٤)، فيأتي على ترقيقِ اللامِ في ﴿صَلَّىٰ﴾ مع التَّقليلِ الفتحُ والتَّقليلُ في ﴿أَوْلَىٰ لَكَ﴾، [وعلى تغليظِ اللامِ مع الفتحِ [الفتحُ والتَّقليلُ في ﴿أَوْلَىٰ لَكَ﴾][٢]؛ لكن التَّقليل في ﴿أَوْلَىٰ لَكَ﴾ مِن الشَّاطبيةِ على المرجوحِ ومِن التَّيسيرِ على غيرِ الأقيسِ.

وإن قرأَ[٣] له بالتَّرقيقِ فقط لأنَّه رأسُ آيةٍ فلا بأس.

قالَ رَحِمَه اللهُ: وقولُه: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ﴾ (القيامة ٣٤) في حرفيه، ليسَ مِن رؤوسِ الآي. انتهى.

قلت: وكذلك ﴿بَلَىٰ﴾ (٤) و﴿أَلْقَىٰ﴾ (١٥)، وإلى الكُلِّ أشارَ شيخُ شيخِنا ابنُ القاضي بقولِه:

«وَأَرْبَــعٌ لَــدَىٰ القِيَامَــةِ بَــدَتْ   أَلْقَــىٰ بَــلَىٰ أَوْلَىٰ بِفَــاءٍ سَــقَطَتْ»[٤]

---

(١) تحريرات المنصوري: (ص٢٠٢)، وقال عن وجه الترقيق مع التَّقليل: «وهو الأرجح».

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ).

(٣) في (ب، ج): «قرئ».

(٤) لم أقف عليه.

[سُورَةُ الإِنسَانِ]

قَالَ رَحِمَه اللهُ: وقولُه تعالى: في سورةِ الإنسانِ: ﴿قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ﴾ (١٥، ١٦) أجمعوا على الوقفِ بالألفِ [في الأُولى][1] إلا حمزةَ، ووقفَ على الثَّاني كذلك مَن نَوَّن وصلاً فقط وهشامٌ. انتهى[2].

[سُورَةُ المرْسَلاتِ]

قَالَ رَحِمَه اللهُ: وقولُه في سورةِ المرسلاتِ: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾(٢٠)، للسُّوسيِّ بالإدغامِ المحضِ. انتهى.

وكذلك مَن بقي مِن القرّاءِ السَّبعةِ، وخَصَّ السُّوسيَّ بالذكرِ دون مَن بقي مِن القَرَّاءِ دفعاً لما يُتَوَهَّمُ مِن أنَّه يأتي له إدغامٌ مع إبقاءِ الصِّفةِ؛ لأنَّه قطبُ الإدغامِ في بابِه. والله تعالى أعلم[3].

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) قال الشاطبي: «وفي الثانِ نوّن إذ رووا صرفه وقل ... يمد هشام واقفا معهم ولا». رقم (١٠٩٥).

(٣) قالَ ابنُ الجزري : «ولا شك أن من أراد بإظهاره الإظهار المحض فإن ذلك غير جائز إجماعا، وأمّا الصفة فليس بغلط ولا قبيح فقد صح عندنا نصا وأداء، وقرأتُ به على بعض شيوخي». ثم قال: «إلا أن الإدغام الخالص أصح رواية، وأوجه قياسا بل لا ينبغي أن يجوز ألبتة في قراءة أبي عمرو في وجه الإدغام الكبير غيره؛ لأنَّه يدغم المتحرك من ذلك إدغاما محضا فإدغام السَّاكن منه أولى وأحرى». النَّشر: (ص٣٨٠). وينظر: بدائع البرهان: (ص٢٥٦).

[سُورَةُ النَّازِعَاتِ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: سورة النازعات، قولُه تعالى: ﴿أَءِنَّا﴾ ﴿أَءِذَا﴾ (١٠،١١)، الاستفهامُ في الأوَّلِ والخبرُ في الثَّاني لنافعٍ وابنِ عامر والكسائيِّ، والاستفهامُ فيهما لمَن بَقي(١).

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿وَمَا بَنَنَهَا﴾(٢) ونحوُه مِن رؤوسِ الآي التي وقعَ فيها بعدَ الألفِ لفظُ «ها» بالفتحِ والتَّقليلِ لورشٍ، إلا ما كان فيه راءٌ فإنَّه بالتَّقليلِ(٣).

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ﴾(٣٧) رأسُ آيةٍ لغيرِ المدنيِّ والمكيِّ. انتهى.

وعليه فيُمالُ لأبي [عمرو](٤).

وبعدمِ الإمالةِ أخذتُ على المغاربةِ؛ لكونِه ليس برأسِ آيةٍ عندَهم، وأمَّا الأزرقُ فقد أخذتُه على المغاربةِ بالتَّقليلِ فقط؛ لأنَّه رأسُ آيةٍ، وعلى المشارقة بالوجهين؛ لكونِه ليس برأسِ آيةٍ، وهو الذي يظهرُ مِن نصوصِ الأئمةِ.

فبَانَ مما ذكرنا(٥) أنَّ أبا عمرو له فيه الخلافُ وكذا الأزرقُ.

---

(١) قال الشاطبي: «وعم رضا في النازعات». رقم (٧٩٣).

(٢) كذا في جميع النسخ، والصواب بحذف: «وما» ؛لأن الحديث لا يزال عن سورة النازعات، وليس فيها : «وما»، ويدخل موضع الشمس -المقترن بـ«وما» -في الحكم تبعاً من قول المؤلف :«ونحوه»، والله أعلم.

(٣) قال الشاطبي: «ولكن رؤوس الآي قد قل فتحها ... له غير ما ها فيه فاحضر مكملا». رقم (٣١٥).

(٤) سقط من (أ).

(٥) في (ب، ج، د): «ذكر».

ولم يتعرَّض لـ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ﴾ (٤٠) على أنَّه ليسَ برأسِ آيةٍ، وكذا ﴿يَصْلَى ٱلنَّارَ﴾ (١٢) في سبِّح. قالَ شيخُ شيخِنا ابنُ القاضي رَحِمه اللهُ بقولِه:

«وَمَـــن طَغَــى نَهَــى بِنَـــزْعِ يَصْــلَى سَبِّحْ وَأَعْطَى اللَّيْـلِ فَـادْعُ الْمَـوْلَى»[1]

فدرَجَ على أنَّ ﴿طَغَىٰ﴾ ليسَ برأسِ آيةٍ للبصريِّ[2].

[سُورَةُ الانشِقَاقِ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه في الانشقاقِ: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ﴾ (١٠) إلى قولِه: ﴿يَحُورَ ⑭ بَلَىٰٓ﴾ (١٤، ١٥)، لورشٍ سبعةُ أوجهٍ:

قصرُ البدلِ وفتحُ ﴿يَصْلَىٰ﴾ (١٢) وتغليظُ اللامِ مع فتحِ ﴿بَلَىٰٓ﴾[3].

وتوسيطُ البدلِ وفتحُ ﴿يَصْلَىٰ﴾ والتغليظُ مع فتحِ ﴿بَلَىٰٓ﴾ وتقليلِه.

وتقليلُهما مع التَّرقيقِ ومدِّ البدلِ.

وفتحُ ﴿يَصْلَىٰ﴾ والتغليظُ مع فتحِ ﴿بَلَىٰٓ﴾ وتقليلِه.

وتقليلُهما مع التَّرقيقِ.

ومثله قولُه في الغاشية: ﴿تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾، ﴿تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ﴾ (الغاشية: ٤،٥)، إلا أنَّ هناك تأخَّرَ البدلُ وتقدمت الإمالةُ. انتهى.

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) ينظر: النَّشر: (ص٤٢٤).

(٣) في (ب) زيادة: «لورش» ولا حاجة لتكرارها.

فيأتي على فتحِ ﴿تَصۡلَىٰ﴾ و﴿تُسۡقَىٰ﴾ ثلاثةُ أوجهٍ في ﴿ءَانِيَةٖ﴾، وعلى تقليلِ ﴿تُسۡقَىٰ﴾ فقط توسطُ وطولُ ﴿ءَانِيَةٖ﴾، وعلى تقليلِهما كذلك. انتهى.

إلا أنَّه ذكرَ في البدايع في آيةِ الغاشية -بعد ما ذكرَ أوجهَ الأزرقِ مِن طريقِ (الطيِّبةِ) فيها، وهي سبعة: فتحُهما مع ثلاثةِ أوجهٍ في البدلِ. وتقليلُ ﴿تُسۡقَىٰ﴾ فقط مع توسطِ البدل. وتقليلُهما مع الثلاثةِ أيضا - أنَّ له أربعةَ أوجهٍ مِن (الشَّاطبيّة): فتحُهما مع القصرِ والطُّولِ في البدلِ، وتقليلُهما مع التَّوسطِ والطُّولِ فيه[1]. وكذا الحكم في قوله: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ﴾ (المسد: ٢) إلى ﴿سَيَصۡلَىٰ نَارٗا﴾ (المسد: ٣)»[2].

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه فيها: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ (الغاشية: ٢٢) إلى قوله: ﴿ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ﴾ (الغاشية: ٢٤) لخلادٍ وجهان: إشمامُ الصَّادِ زاياً مع الوقفِ بالسَّكتِ، وإخلاصِ الصَّاد مع الوقفِ بالنَّقلِ. انتهى.

ويأتي له فيه مِن (البدايع) أربعةُ أوجهٍ: اثنان مع الإشمامِ واثنان مع الصَّادِ[3].

[سُورَةُ الفَجْرِ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه في والفجرِ: ﴿أَكۡرَمَنِ﴾ و﴿أَهَٰنَنِ﴾ (١٥، ١٦)، لأبي عمرو بحذفِ الياءِ فيهما على المشهورِ. انتهى.

---

(١) وجوز المنصوري الأربعة في (تصلى) و(تسقى). ينظر: إرشاد الطلبة: (ص٢٧٧).

(٢) بدائع البرهان: (ص٣٦٢)، وبهذا يكون فيها وجهان: فتحهما، وتقليلهما.

(٣) ينظر: بدائع البرهان: (ص٣٦٣) والأوجه هي: السكت وعدمه مع الإشمام والصاد.

والمقروءُ به وجهان؛ إلا أنّي قرأتُ على المغاربةِ بالحذفِ فقط. قالَ في (التّيسيرِ): «وقياسُ قولِهِ في رؤوسِ الآيِ يوجبُ حذفَها، وبذلك قرأتُ وبه آخذُ»[1]. انتهى.

[سُورَةُ اللَّيْلِ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: قولُه في والليل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾ (٥)، ليسَ برأسِ آيةٍ. انتهى[2].

[سُورَةُ الضُّحَى]

قالَ رَحِمَه اللهُ: سورةُ ﴿وَالضُّحَىٰ﴾[3]، اختصَّ البَزِّيُّ بالتّكبيرِ عند ختمِ القرآنِ مِن آخرِ سورةِ والضحى مع خاتمةِ كلِّ سورةٍ إلى آخرِ القرآن، وقيل: مِن أوَّلِها.

ولفظُه: اللهُ أكبر، وبه قرأتُ وآخذُ[4].

فإذا ابتدأتَ سورةَ والضحى على القولِ بأنَّ التّكبيرَ مِن أوَّلِها ففي ذلك ثمانية أوجهٍ للبزيِّ خاصّةً:

القطعُ على الاستعاذةِ وعلى التّكبيرِ وعلى البسملةِ.

ووصلُ البسملةِ بأوَّلِ السُّورةِ.

---

(١) التّيسير: (ص٥٢١). والعمل على الوجهين مع تقديم الحذف عنه؛ إذ هو الأعدل والمقدَّم كما قال ذكر الداني والشاطبي. والخلاف إنما هو في الوصلِ فقط على أصل مذهبه في الإثبات وصلا لا وقفاً. ينظر: حل المشكلات: (ص١٦٩).

(٢) نص على ترك عدها للجميع: الإمام الشاطبي في ناظمة الزهر. ينظر: شرح المخللاتي: (ص٢٤٦)، بشير اليسر للقاضي: (ص٢٨٣).

(٣) جملة: «قال رَحِمَه الله : سورة» سقطت من (ب).

(٤) في (ب): «وقرأت وبه آخذ». وفي (ج، د): «وبه قرأت وبه آخذ».

ووصلُ التَّكبيرِ بالبسملةِ مع القطعِ عليها.

ووصلُ التَّكبيرِ بالبسملةِ أيضاً مع وصلِها بأوَّلِ السُّورةِ.

ووصلُ الاستعاذةِ بالتَّكبيرِ مع القطعِ عليه، وعلى البسملةِ.

ووصلُ البسملةِ بأوَّلِ السُّورةِ.

ووصلُ الاستعاذةِ بالتَّكبيرِ أيضاً مع وصلِ البسملةِ والقطعِ عليها.

ووصلُ الجميعِ. انتهى[١]».

ويوافقُ قنبلٌ البَزِّيَّ في التَّكبيرِ على ما رواه جمهورُ العراقيين عنه[٢] وبعضُ المغاربةِ، ويحتملُ مِن الشَّاطبيِّ.

وزادَ جماعةٌ قبلَ التَّكبيرِ التَّهليلَ بلا تحميدٍ للبزيِّ مع قصرِ (لا) ومدِّها للتَّعظيمِ، وإن لم يكن مِن طريقِ الشَّاطبيِّ، وهو طريقُ ابنِ الحبابِ وغيرِه عن البَزِّيِّ. ورواه جمهورُ العراقيين عن قنبلٍ مِن طريقِ ابنِ مجاهدٍ وغيرِه. ويحتملُ مِن الشَّاطبيِّ، وينتهي إلى أوَّلِ النَّاسِ، إلا أنَّه يُؤتَى بالتَّهليلِ بلا تحميدٍ في آخرِها لابنِ كثيرٍ على القولِ بأنَّه مِن آخرِ والضُّحى، وتأتي البسملةُ بلا تكبيرٍ للبزيِّ على القولِ بأنَّ ابتداءَ التَّكبيرِ مِن آخرِ والضحى، وهذا كلُّه على المأخوذِ [به][٣] في هذا الزمان هنا وفيما يأتي[٤]».

---

(١) ينظر: تحريرات المنصوري: (ص٣٢٥).

(٢) كذا في (ج، د). وفي (أ): «الجمهور العراقيين عنه». وفي (ب): «جمهور العراقيون فيه».

(٣) سقط من (أ).

(٤) تنظر مسألة التكبير: النَّشر: (ص٦٥٧)، حل المشكلات: (ص١٧١).وهو سنة ثابتة من طريق القراء؛ استفاضت به أسانيدهم واشتهرت.

قالَ رَحِمَه اللهُ: وإذا وصلتَ آخرَ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ بأوَّلِ ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ﴾ فله في ذلك سبعةُ أوجهٍ على التَّقديرين:

القطعُ على آخرِ السُّورةِ وعلى التَّكبيرِ وعلى البسملةِ، وهذا الوجهُ يحتملُ كونَ التَّكبيرِ لآخرِ السُّورةِ وأوَّلِها.

ووصلُ البسملةِ بأوَّلِ السُّورةِ، وهذا أيضا يحتملُ التقديرين.

ووصلُ التَّكبيرِ بالبسملةِ مع القطعِ عليها، وهذا الوجهُ على تقديرِ كونِه لأول السُّورةِ.

ووصلُ التَّكبيرِ بالبسملةِ أيضاً مع وصلِها بأوَّلِ السُّورةِ، وهذا أيضاً على تقديرِ كونِه للأوَّلِ.

ووصلُ آخرِ السُّورةِ بالتَّكبيرِ مع القطعِ عليه وعلى البسملةِ، وهذا الوجهُ على تقديرِ كونِه لآخر السُّورةِ.

ووصلُ البسملةِ بأوَّلِ السُّورةِ، وهذا أيضاً على تقديرِ كونِه للآخرِ.

ووصلُ الجميعِ، وهذا الوجهُ يحتملُ التقديرين. انتهى.

ويوافقُ قنبلٌ البَزِّيَّ على التَّكبيرِ، ويُزادُ التَّهليلُ بلا تحميدٍ لابنِ كثيرٍ وينتهي إلى آخرِ النَّاسِ، والتَّهليلُ مع التَّحميدِ للبزيِّ وينتهي إلى آخرِ النَّاسِ، وإن لم يكن مِن طريقِ الشَّاطبيِّ.

قالَ رَحِمَه اللهُ: وإذا أردتَ أن تقطعَ القراءةَ على آخرِ سورةٍ[1] مِن سورِ التَّكبيرِ على تقديرِ كونِه للآخرِ كَبَّرتَ مع خاتمةِ السُّورةِ، وإن شئتَ وصلتَ التَّكبيرَ بآخرِ السُّورةِ، وإن شئتَ قطعتَه عنه كما بيَّناه، وحينئذٍ لا يُكبِّرُ في الابتداءِ. انتهى.

وعليه فيندرجُ تكبيرُ قنبلٍ مع البَزِّيِّ ويُزادُ التَّهليلُ بلا تحميدٍ لابنِ كثيرٍ، والتَّهليلُ مع التَّحميدِ للبزيِّ، وعليه[2] فلا يُهَلِّلُ ولا يحمدُ في الابتداءِ، ويندرجُ في الأوَّلِ المحتملُ الثَّالثُ وهو وصلُ الكلِّ، وفي الثَّاني المحتملُ الأوَّلُ والثَّاني.

قالَ رَحِمَه اللهُ: وعلى القولِ[3] بأنَّ التَّكبيرَ مِن أوَّلِ والضحى فانتهاؤُه أولَ[4] سورةِ النَّاسِ. وعلى القولِ بأنَّه مِن آخرِها فانتهاؤُه آخرَ سورةِ النَّاسِ، فيأتي بينها وبين سورةِ الفاتحةِ خمسةُ أوجهٍ للبزي أيضا: منها اللذان لآخرِ السُّورةِ، والثلاثةُ المحتملةُ، ولا سكتَ ولا وصلَ لأحدٍ فيما بين هاتين السورتين. انتهى.

ومثلُه مع التَّهليلِ بلا تحميدٍ لابنِ كثيرٍ، ومع التَّهليلِ والتَّحميدِ للبزيِّ. وتقدَّمَ أنَّ تكبيرَ قنبلٍ يندرجُ مع البَزِّيِّ.

ثم اعلم أنَّ القطعَ على آخرِ السُّورةِ بلا بسملةٍ سكتٌ، ولذا يندرجُ سكتُ حمزةَ مع سكتِ الأزرقِ بين السُّورتين. والقطعَ على البسملةِ أو التَّكبيرِ وقفٌ كما في شواهدِ الطَّيبةِ للمنصوري[5].

---

(١) في (ب): «تقطع القرآن على آخر سورته».

(٢) سقطت من (ب).

(٣) «قال رحمه وعلى القولِ» سقطت من (ب).

(٤) في (ب، ج): «آخر» وهو خطأ.

(٥) إرشاد الطلبة للمنصوري: (ص٢٨٤).

[سُورَةُ العَلَقِ]

قالَ رَحِمَه اللهُ: سورةُ العلقِ: قولُه تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ﴾ (٧)، لقنبلٍ بقصرِ الهمزةِ وبه قرأتُ، وبه آخذُ، وقالَ في (النَّشر): «ولا شكَّ أنَّ القصرَ أثبتُ وأصحُّ عنه مِن طريقِ الأداءِ»، وقال: «ومَن زَعمَ أنَّ ابنَ مجاهدٍ لم يأخذْ بالقصرِ فقد أبعدَ في الغايةِ وخالفَ الروايةَ[١]». انتهى. وبالوجهين قرأتُ على المغاربةِ[٢].

وإلى[٣] ما خَرَج عن طرقِ الكتابين من الأشياء المتقدمة[٤] أشرتُ بقولي نظماً:

---

(١) النَّشر: (ص٦٥٤).

(٢) قال الشاطبي: «وعن قنبل قصرا روى ابن مجاهد ... رآه ولم يأخذ بهم متعملا». رقم(١١١٥).
وقالَ ابنُ الجزري: « .... واقصرِ ... أن رأه زكا بخلف». رقم(٩٩٥).
وقال السخاوي: «وقد أخذ له الأئمة بالوجهين». ينظر: فتح الوصيد: (٤/١٣٢٣)، إبراز المعاني: (٧٨٦)، الروض النضير: (ص٢٨٨).

(٣) في (ب): «وعلى ما خرج عن». وفي (ج): «وإلى ما خرج من».

(٤) في (ب): «المقدمة».

حمـــد المرشـــد لـــنظم أحـــرف قد خرجت عـن طرقِهـا فلتعـرف[١]

في الحـــرز والتَّيســير مـــن ذا فقــدت بســملة مِــن طرقِــه منهــا بـــدت[٢]

للعـــالم ابـــن عـــامر قـــد قـــالَ ذا نجم الهدىٰ ابـن الجـزريٍّ فخـذ بـذا

إثبـــات يـــا الـــداع وفي دعـــاني مـــن ذا لقـــالونَ فخـــذ برهـــان[٣]

أعنـــتكم للبـــزي بالتحقـــيق مـــن غـــير سـبله عـلىٰ التـدقيق

كالسين في بصـطة كعكـس يبسـطُ لنجـل ذكـوان [لِـذا] مـا أفرطـوا[٤]

كـــذا إدغـــام يعـــذب مـــن يشـــا لا بـــن كثـــير غـــير أنَّـــه فشـــا[٥]

تقليـــل تـــوراة لقـــالونَ عـــلىٰ مـــنهج مـــا ســـلف غـــيره عـــلا

مـن ذاك عمـران بمحـض مـا قُبـل لنجـل ذكـوان عـلىٰ مـا قـد نُقـل

قبـــل تَمَـــنٍّ وتفكـــه هـــدا بصـــلة المـــيم وشـــدٍّ قـــد بـــدا

راءُ مكـــــرر بإضـــــجاع أتـــــىٰ مخفوضـــهُ مِـــن طرقِـــهِ لحمـــزةَ

وهـــو مفقـــود وعكسُـــه جـــلا في فـــأواري ويـــواري معضَـــلا[٦]

---

(١) في (ج، د): «حمداً لمرشد». وفي (ج): «عن طرفها».

(٢) في (ب): «بسمة» موضع «بسملة»..

(٣) في (ب، ج، د): «بالداع» موضع «يالداع»..

(٤) في (ب):«في يبصط كعكس يبسط». وفي (ج): «كعكس يسبطة». وأمَّا «لذا» فجميع النسخ كذلك عدا (أ): «لدا».

(٥) في(ج): «كذلك إدغام يعذب من يشاء من».

(٦) في (ج): «حلا» موضع «جلا».

لحفص الدوري رئيس النُّبلا لِعلَّة معلومةٍ عند الملا

ترقيق حيران لورشٍ في رأىٰ إضجاع رائه لسوس قد نأىٰ

وغير فتح منتف إذا أتىٰ من قبل ساكن له قد ثبتا[١]

وحكم شعبة بحرفيه انتفت إمالة لذاك حكم ما ثبت[٢]

وحكم ذكوان بهاء اقتدِهِ نفسي لقصر وارتبَط بمدّه[٣]

وشعبة مثل رئيس ما قبل في بيئس لضعفه وما نقل

من ما مضىٰ كيدونِ في أعرافها بحذف يائه لدىٰ الوقف بها

لنجل عمّار هشام ما اقتُفِىٰ مد أئمة بتوبة نُفي

تتبعان لابن ذكوان منع تشديد نونه وفتح ما اتبع

في بائه كذا سكون فاعرفِ لتائه وغيره فانتصفِ

وفتح ياء من أرهطي اقرأ به لنجل عمار وذا من حِزبه

وهو مفقود ويا في نرتع لقنبلِ من غير طرقه فع[٤]

هيت بضم لابن عمّار أتىٰ من غير طرقه فخذ ما ثبتا[٥]

استيئسوا وبابه للبزي قد يُنْفَىٰ له الهمز وغيره ورد

---

(١) في (ج): «تحر» موضع «أتى».

(٢) «حكم»: كذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «حلم».

(٣) «بهاء»: كذا في (أ، ج، د)، وفي (ب) كتبت: «بها» بلا همز. كلمة «نفي»: كذا في (أ، ب)، وفي (ج، د) كتبت: «نفيء».

(٤) «ويا في»: كتبت في (ج): «وباقي». «نرتع» كتبت في (ب): «ليرتع».

(٥) «من غير طرقه» سقطت من (ب).

أفئدة بحذف يائه عرا ... لنجل عمار كذاك ذُكِرا

وحذف يا من شركائي فاعلمن ... لأحمد البَزِّي كذاك فافهَمَن[1]

نئا لسوسٍ بالإمالةِ بدا ... من غير طرقه على ما قَيَّدا

قطع يأتوني لشعبة ذُكر ... من غير سبْله بشانٍ ما ابتُدر

مِن طرقِ قالون بفتح ها ويا ... وهو مفقود على ما رُويا

إبداله في لأهب قد انتَفىٰ ... وغير ذا انتصِرٌ له وما خَفىٰ

ويا لسوسٍ بإمالة بدت ... من غير طرقه بفتح أخذت

يأته بالقصرِ بطه ما قبل ... لنجل عمار على ما قد نقل

في وجبت إدغامه قد انتفىٰ ... لنجل ذكوان على ما سلفا

لنجل ذكوان بمحض قد يرىٰ ... إكراههن من غير طرقه جرا

والفتح للبزيّ غير معتمد ... في ياء عندي فلذاك ما ورد[2]

مِن طرقِه وقنبل له عرا ... إسكانه من غير سبله جرا[3]

بضم تا وفتح را في تخرجوا ... لنجل ذكوان على ما درجوا

أنهما من ذاك سئوق سئوقه ... لقنبلِ بواوه فألقه

لنجل عمار أؤنزل بلا ... فصل وتحقيق له ما نقلا

كذا أؤلقي به قد أعلنا ... من حرر الطرق له وأتقَنا[4]

---

(١) «يا»: سقطت من (ب).

(٢) «والفتح»: كتبت في (ب): «وانفتح».

(٣) في (ج): «يرا» موضع «جرا».

(٤) «أعلنا»: كتبت في (أ): «أعلمنا». «وأتقنا»: كتبت في (ب): «وافتنا».

لشـهرة الإسـكان في يرضـه أتـى لنجـل عـمار بـه أخـذ الفتـى

عبـاد مـن قبـل الـذين يـاؤه بالحـذف في الحـالين ذاك شـانه

قـد ينبغـي ذكـره في التَّيسـيرِ فـذكر ذا فيـه مـن التحريـر[1]

لصـالح أبي شـعيب فـارتع مراتـع الحـما لنيـل مقنـع[2]

ثبوتهـا في الوصـلِ وقفاً سـكنت سـوسٍ تفـرد بـه فابتعـدت

إثبـات يـاء في الـتلاق والتنـادِ لـيس بمـأخوذ عـلى المـرادِ

لفقـده مـن سـبل قـالون عـلى منـاهج فلُـذْ بقـول النُـبَلا[3]

ونحسـات مضـجع قـد ذكـروا لِلَيـثهم وغـيره قـد حـرروا[4]

لأحمـد البَـزِّي يـاء ينـذرا مفقـودة مِـن طرقِـه قـد قـرّرا

بالقصرِ آنفـا عـلى مـا سـلفا لأحمـد البَـزِّي مـن غـير خفـا

لنجـل ذكـوان إمالـة تـرى مـن ذاك في الإكـرام مـا قـد حـررا

إدغـام نخلقكـم لسـوس لا تَجِـد عـن محضـه مِـن طرقِـه وإن فُقِـد

مصـيطر لأكـبر إن جمعـا نقـل لخـلاد لـه قـد منعـا

لفقـده مِـن طرقِـه إن وجـدا إشـمام ذاك غـير نقـل وردا

رآه بالمـدِّ لقنبـلٍ فـما لـه انتصـار غـيره قـد حُـتِما[5]

---

(١) في (ج): «فذكر ذا قبه من النحرير».

(٢) كلمة «لصالح»: كتبت في (ب): «تصالح»، وفي (د): «الصالح».

(٣) «فلذ»: في(ب، ج): «فلذا».

(٤) في (ب): «مضطجع» موضع «مضجع».

(٥) كلمة «رآه»: كتبت في (ج): «زاد». وسقطت كلمة «قد» من (د).

من خط شيخنا ثلاث نقلت ... أئمة بتوبة قد قيدت
نخلقكم وكذاك آتوني وما ... بقي له وغيره قد انتما[١]
نظمه العبد الضعيف المحتقر ... اسمه هاشم وتم ما ذكر

[سُورَةُ الكَافِرُونَ]

قولُه: ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ (الكافرون ٦) ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ (النصر ١): يمتنعُ التَّهليلُ[٢] مع التَّكبيرِ والتَّهليلُ مع التَّكبيرِ والتَّحميدِ للبزيِّ مع وجهِ إسكانِ ﴿وَلِىَ دِينِ﴾؛ لأنها مِن طريقِ ابنِ الحبابِ، وابنُ الحباب ليس له إلا الفتحُ في ﴿وَلِىَ دِينِ﴾، فإنَّا قد رأينا مَن يأخذُ بهما شرقاً وغرباً[٣].

[سُورَةُ المَسَدِ]

قولُه: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ﴾ (٢) إلى ﴿سَيَصۡلَىٰ نَارًا﴾ (٣)، فيه للأزرقِ ثلاثةُ أوجهٍ:

فتحُ ﴿أَغۡنَىٰ﴾ يأتي عليه فتحُ ﴿سَيَصۡلَىٰ﴾.

وتقليلُ ﴿أَغۡنَىٰ﴾ يأتي عليه وجهان في ﴿سَيَصۡلَىٰ﴾.

قالَ رَحِمَه اللهُ: وإذا خَتمَ القارئُ القرآنَ أتبعَ الختمةَ بقراءةِ سورةِ الفاتحةِ وأوّلِ سورةِ البقرةِ إلى قولِه: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ (البقرة: ٥)، ثُمَّ دَعا بما أحبَّ مِن خيريّ

---

(١) كلمة «وكذاك»: كتبت في (ب، ج): «كذاك» بدون واو، وفي (د): «كذلك».

(٢) في (ب): «التسهيل».

(٣) كذا في البدائع: (ص٣٨٧)، وينظر: النَّشر: (ص٤٩١).

الدُّنيا والآخرةِ. وينبغي أن يكونَ هو الداعي، ويُعْتَنَى[(١)] بالأدعيةِ المأثورةِ في ذلك أيضا[(٢)].

هذا آخرُ ما التزمتُ تحريرَه بحسبِ الطَّاقةِ، ولله الحمد.

وقد وافقَ الفراغُ من ذلك صبيحةَ يومِ السبتِ المباركِ لسبعَ عشرةَ ليلةً خلون مِن شعبانَ عام ثلاثةٍ وأربعين ومائةٍ وألفٍ مَضت مِن الهجرةِ النَّبويةِ، على صاحبِها أفضلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ، وصلى الله على سيدِنا محمدٍ وآلِه وصحبِه وسلَّم[(٣)].

---

(١) هكذا ضبطت حركاتها في (أ)، وفي (ب): «ويعتني» ويحتمل اللفظين في (ج، د).

(٢) ينظر: التَّيسير: (ص٥٣٥)، النَّشر: (ص٦٩٠).

(٣) إلى هنا محل اتفاق بين (أ، ب، د)، والذي يظهر عندي -والله أعلم- أن كلام الإزميري ينتهي هنا، وعليه فتكون كلمة «انتهى» سقطت، والله أعلم، والذي رجَّح ذلك أنَّ الشيخ هاشم قد ذكر في مقدمته أن شيخه الإزميري حج في عام ١١٥٣هـ فيكون الكتاب ألف بعد ذلك لا قبله بلا شك.

ويلي ذلك في النسخة الأولى، المرموز لها بـ(أ): وكان الفراغ من تغليقه قبيل العشاء ليلة الجمعة التاسعة من شوال سنة ١١٥٣ هـ. قلت: وهذا التاريخ متقدم على كتابة المقدمة أيضاً حيث ذكر فيها أن شيخه عاد إلى مصر وتوفي بها عام أربعة وخمسين ومائة وألف، وربما يكون المؤلف راجع هذا النسخة وأضاف إليها.

وأمَّا النسخة (ب) فقال: تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب الحمد لله على التمام وعلى رسوله الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه النجباء البررة الكرام سنة ١١٨٠، بقلم الفقير الحقير أحمد بن علي بن محمد بن أحمد با عبد الله با زرعة غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين آمين آمين. تاريخ نسخه أول جمادى ثاني سنة ١٢٠٦.

وأمَّا في(د) فكتب بعدها: وكان الفراغ من تعليقه قبيل العصر يوم السبت السابعة عشر من ربيع الأول سنة ١١٩٣.

خَاتِمَةُ المُحَقِّق

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وتبعه ومن سار على نهجه. وبعد:

فقد شرفني الله بإتمام دراسة وتحقيق هذا الكتاب القيِّم، وظهر لي جلياً من خلاله النتائج التالية:

١. أهمية دراسة التحريرات وخصوصاً تحريرات (الشاطبية)، الأمر الذي دفع كثيراً من العلماء إلى التأليف فيه منذ زمن قديم.

٢. يُعَدُّ كتاب (حِصن القارئ في اختلاف المقارئ) من أهم كتب التحريرات، لا سيما وأنَّ مؤلِّفَه قد جمع في تَتَلْمُذِه بين إمامين من أئمة التحريرات هما الشيخ يوسف زادة والشيخ الإزميري، وكل منهما إمام لمدرسة في التحريرات تختلف عن الأخرى إلى حدٍ كبير، وضم إلى ذلك المدسة المغربية تأثراً وعملاً.

٣. أن هذا الكتاب قد جمع في حقيقته بين كتابين لعلمين من أعلام القراءات هما الشيخ هاشم المغربي والشيخ مصطفى الإزميري، وإن كان أكثره للأول.

وأمَّا نسخة (ج): فآخر اتفاقها مع هذه النسخ عند قوله: «صبيحة يوم» والذي بعدها: الدوشنبة المباركة من ابتداء صفر المبارك عام ستة وتسعين ومائة وألف مضت من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين. تمت كتبه خضر ابن الحسن الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير، غفر الله له ولوالدي وأحسن إليهما وإليه.

٤. سعة علم المؤلف واطلاعه، وقدرته على النقد والتحرير لكثير من المسائل؛ سيَّما وقد جمع القراءات العشر الصغرى والكبرى وعشر نافع مما يعطي بعداً في الطرح والمناقشة.

٥. لم يُعطَ الشيخ هاشم المغربي قدره ومكانته العلمية، ولم تُدرس آراؤه في العصر الحديث، وكذا لم تَحظَ كتبه بالعناية إلا في السنوات المتأخرة، مع أنَّ بعضها لايزال حتى الآن رهين الرفوف.

٦. صحة القاعدة التي نبه عليها المؤلف في التعامل مع ما زاده الشاطبي على التَّيسير فإن صح مِن طريقِ (الطيّبة) فيقرأ به من (الشاطبيّة) مع التنبيه أنَّ الشاطبي قد خرج عن طريقِه، وإن لم يصح فالأولى أن لا يقرأ به، وإن رأى بعضهم خلاف ذلك.

٧. أنَّ عشر نافع التي يقرأ بها المغاربة اليوم أوسع طرقاً عن نافع مِن طريقِ (الشاطبيّة)، وبالتالي يصح مِن طريقِها ما يمتنع مِن طرق المشارقة، كما نص المؤلف على ذلك في غير ما موضع، نحو: اجتماع كلمة(ذكراً) مع البدل، والخلاف في كلمة(سوءات) كذلك، إضافة إلى وجود مدرسة الأخذ بظاهر (الشاطبيّة) عند المغاربة، وهذان الأمران ينبغي استصحابهما في دراسة التحريرات.

٨. ينبغي أن لا يفهم من قول الإمام ابن الجزريِّ أو أحد أئمة التحريرات عن وجه من الوجوه أنَّه من الزيادات أو أنَّه ليس مِن طريقِ (الحرز) أو (التَّيسير)، أنَّ ذلك يعني المنع من القراءة به مِن طريقِ (السبعة) بل هو من باب البيان للطرق لا ردها، إلا إذا نصَّ الشاطبي على ضعفه، وهذا الذي نبه عليه الشيخ هاشم في الكتاب.

٩. أن القراءة بـ(الشاطبيّة) أعم من القراءة بـ(التَّيسير)، وقد اعتمد ابن الجزريِّ في مصادره (التَّيسير) واعتمد (الشاطبيّة)، ولو كانت مجرد نظم له لأغنى عنها

(التَّيسير) أو لأغنت عنه، ولكنها أكبر من ذلك، وفيها من الزيادات والاختيارات الشيء الكثير، وإذا سُلِّم بهذا فإنه يحل كثيراً من مشكلات التحريرات، والتي اضطرب فيها كلام المحررين أنفسِهم بين القبول والمنع، كما ظهر جلياً في هذا الكتاب مما وقع فيه الخلاف بين الشيخ هاشم وشيخه الإزميري مِن أَخْذِ وجه وتركه عند الآخر أو العكس. والله أعلم.

وفي الختام فإني أُورد بعض التوصيات العلمية المقترحة:

١. العناية بتحقيق التراث العلمي عموماً، وما يتصل بالقراءات وتحريراتها خصوصاً، فلا تزال كثير منها لم تخرج بعدُ إلى النور.

٢. دراسة علم التحريرات دراسة تأصيلية نقدية تأريخية ومقارنة بين كتب الفن ومدارس الإقراء المشرقية والمغربية.

٣. دراسة ما وقع في الحرز مما ذكر فيه الإمام الشاطبي الخُلف، دراسة مستفيضة لجميع تلك المواضع.

٤. التعاون بين الجامعات العربية في تبادل الرسائل الجامعية، وإتاحتها على مواقعها كما فعلت جامعة أم القرى - مشكورة - في مكتبتها الرقميّة؛ ليتسنى للطلبة الرجوع إليها عند الحاجة.

٥. التركيز في السنوات المنهجية في الدراسات العليا على كثرة عمل البحوث الجزئية التخصصية؛ لتدريب الطالب على كتابة البحوث، والتحقيق العلمي الصحيح.

الفهارس العامة للكتاب

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
الفاتحة	﴿الرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾	٣، ٤	٨٣
	﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ الٓمٓ﴾	١	٨٤
	﴿لَا رَيْبَ﴾	٢	٨٦
	﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾	٢	٨٧
	﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾	٤	٩١
	﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾	٦	٨٩
	﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾	٨	٩١
	﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾	١٣	٩٣
	﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾	١٤	٩٣
	﴿مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾	٢٥	٩٤
	﴿مُّطَهَّرَةٌ﴾	٢٥	٩٥
	﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾	٣١	٩٦
	﴿أَنۢبِئْهُم﴾	٣٣	٩٦
	﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ﴾	٣٧	٩٦
	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾	٣٤	٩٧
	﴿بَارِئِكُمْ﴾	٥٤	٩٧

السورة	الكلمة	رقم الآية	الصفحة
	﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ﴾	٥٥	٩٧
	﴿خَٰسِـِٔينَ﴾	٦٥	٩٨
	﴿ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ﴾	٨٣	٩٨
	﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا﴾	١٠٦	٩٨
	﴿يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾	١١٣	٨٣
	﴿إِلَّا خَآئِفِينَۚ﴾	١١٤	٩٩
	﴿مُصَلًّى﴾	١٢٥	١٠٠
	﴿ٱلۡمَوۡتُ﴾	١٣٣	٨٦
	﴿قُلۡ ءَأَنتُمۡ﴾	١٤٠	١٠١
	﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾	١٤٢	١٠١
	﴿أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾	١٨٦	١٠١
	﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ﴾	٢٠٠	١٠٢
	﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعۡنَتَكُمۡۚ﴾	٢٢٠	١٠٢
	﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾	٢٤٥	١٠٣
	﴿هُوَ وَٱلَّذِينَ﴾	٢٤٩	١٠٤
	﴿أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ﴾	٢٥٤	١٠٥
	﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾	٢٦٤	١٠٥
	﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾	٢٨٤	١٠٦
	﴿لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾	٢٨٦	١٠٧
آل عمران	﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾	٢،١	١٠٨
	﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾	٣	١٠٨
	﴿قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم﴾	١٥	١٠٩

السورة	الكلمة	الآية	الصفحة
	﴿إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾	١٨	١٠٥
	﴿وَءَالَ عِمْرَٰنَ﴾	٣٣	١١٠
	﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ﴾	٤٨	١١٠
	﴿وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾	٤٩	١١٠
	﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾	٦٦	١١١
	﴿هَٰٓأَنتُمْ أُولَآءِ﴾	١١٩	١١٢
	﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾	١٤٣	١١٢
	﴿لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾	١٧٦	٩٩
	﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾	١٩٣	١١٣
النساء	﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ﴾	٢٠	١١٣
	﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾	٣٦	١١٤
	﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ﴾	٤٣	١١٥
	﴿فَمَالِ﴾	٧٨	١١٥
	﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ ...﴾	١٠٩	١١٦
	﴿وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾	١٤٣	١١٦
	﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾	١٥٥	١١٧
	﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾	١٧٦	١١٧
المائدة	﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾	١	١١٧
	﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ﴾	١١	١٢١
	﴿أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ﴾	١٨	١١٨
	﴿وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾	١٨	١٢٠
	﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	٢٩	١١٩

السورة	الكلمة	رقم الآية	الصفحة
	﴿يُوَٰرِى﴾ و ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾	٣١	١٢٤
	﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾	٣٣	١١٩
	﴿وَقَفَّيۡنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ﴾	٤٦	١٢٥
	﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ...﴾	٦٦	١٢٦
	﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَسۡتُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ ...﴾	٦٨	١٢٥
	﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾	٦٩	١٢٧
الأنعام	﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾	٥	١١٩
الأنعام	﴿أَئِنَّكُمۡ﴾	١٩	٨٩
الأنعام	﴿مِن نَّبَإِيْ﴾	٣٤	١٢٧
الأنعام	﴿أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾	٤٠	١٢٧
الأنعام	﴿حَيۡرَانَ﴾	٧١	١٢٩
الأنعام	﴿رَءَا كَوۡكَبٗا﴾	٧٦	١٢٩
الأنعام	﴿رَءَا ٱلۡقَمَرَ﴾	٧٧	١٣٠
الأنعام	﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾	٩٠	١٣١
الأنعام	﴿شُرَكَٰٓؤُاْ لَقَد تَّقَطَّعَ﴾	٩٤	١١٩
الأنعام	﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾	٩٤	١٣٢
الأنعام	﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗا﴾	١١٥	١٢٣
الأنعام	﴿قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾	١٤٣	١٣٢
الأنعام	﴿وَمَحۡيَايَ﴾	١٦٢	١٣٣
الأعراف	﴿لِيُبۡدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنۡهُمَا مِن سَوۡءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا﴾	٢٠	١٣٤
الأعراف	﴿غَوَاشٖ﴾	٤١	١٤٦
الأعراف	﴿وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗ﴾	٦٩	١٣٥

	﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً﴾	١٤٥	١٣٦
	﴿وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾	١٥٦	١٣٦
	﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾	١٦٥	١٣٧
	﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا﴾	١٨٨	١٣٧
	﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾	١٩٥	١٣٨
الأنفال	﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ﴾	٤١	١٣٨
	﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿بَرَاءَةٌ﴾	٧٥-١	١٣٩
التوبة	﴿أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾	١٢	١٣٩
يونس	﴿مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾	١٥	١٣٩
	﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾	٣٣،٦٩	١٢٣
	﴿قُلْ أَرَأَيْتُم﴾	٥٠	١٤٥
	﴿آمَنتُم بِهِ آلْآنَ وَقَدْ﴾	٥١	١٤٠
	﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾	٥٩	١٤٥
	﴿بِهِ السِّحْرُ﴾	٨١	١٤٥
	﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾	٨٩	١٠٤
	﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾	٨٩	١٤٥
	﴿أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾	٩٠	١٤٦
	﴿آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾	٩١	١٤٠
هود	﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ﴾	٢٨	١٤٦
	﴿رَأَىٰ أَيْدِيَهُمْ﴾	٧٠	١٠٦
	﴿وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ (٧١) قَالَتْ يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ﴾	٧١،٧٢	١٤٧
	﴿أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾	٨٧	١١٩

السورة	الكلمة	الآية	الصفحة
	﴿أَرَهْطِي أَعَزُّ﴾	٩٢	١٤٨
يوسف	﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾	٧	١٢٣
	﴿غَيَٰبَٰتِ﴾	١٠، ١٥	١٢٤
	﴿لَا تَأْمَنَّا﴾	١١	١٤٩
	﴿نَرْتَعْ وَنَلْعَبْ﴾	١٢	١٥٠
	﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾	١٩	١٥٠
	﴿هَيْتَ﴾	٢٣	١٥١
	﴿ءَابَآءِيٓ﴾	٣٨	١٥١
	﴿بِالسُّوٓءِ إِلَّا﴾	٥٣	١٥٢
	﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا﴾	٥٣	١٥٣
	﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾	٨٤	١٥٤
	﴿وَلَا تَا۟يْـَٔسُوا مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ﴾	٨٧	١٥٣
	﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾	١١٠	١٥٣
الرعد	﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾	٢٩	١٥٥
	﴿أَءِذَا﴾ ﴿أَءِنَّا﴾	٥	١٥٥
	﴿أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا﴾	٣١	١٥٦/١٥٣
إبراهيم	﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا﴾	٢١	١٢٠
	﴿فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾	٣٧	١٥٦
	﴿وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ...﴾	٣٨-٤١	١٥٦
	﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾	٤٠	١٥١
الحجر	﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾	٥٩	١٥٧
	﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾	٦١	١٥٧

السورة	الكلمة	الآية	الصفحة
	﴿وَجَآءَ أَهۡلُ﴾	٦٧	١٥٨
النحل	﴿شُرَكَآءِيَ﴾	٢٧	١٥٩
	﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾	٦٠	١٥٩
	﴿وَإِيتَآيِٕ﴾	٩٠	١٥٩
الإسراء	﴿ٱلۡأَقۡصَا﴾	١	١٦٠
	﴿أَعۡمَىٰ﴾	٧٢	٩٣
	﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ ...﴾	٦٠-٦٢	١٦٠
	﴿وَنَا بِجَانِبِهِۦ﴾	٨٣	١٦٠/١٠٤
الكهف	﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾	٨	١١٩
	﴿كِلۡتَا﴾	٣٣	١٦١
	﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ﴾	٩٦	١٦٢
مريم	﴿كٓهيعٓصٓ﴾	١	١٦٢/١٠٤/٩٣
	﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾	١٩	١٦٣
	﴿لَقَدۡ جِئۡتِ﴾	٢٧	١٦٤
طه	﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾	١١	١٠٥
	﴿لِتُجۡزَىٰ﴾	١٥	١٦٥
	﴿ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ﴾	٥٠	١٦٥
	﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ﴾	٦١	١٦٥
	﴿يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا﴾	٧٥	١٦٥/١٠٤
	﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ﴾	٧٦	١١٩
	﴿إِلَىٰ مُوسَىٰٓ﴾	٧٧	١٦٥
	﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾	٨٨	١٦٥

	﴿وَعَصَىٰٓ﴾	١٢١	١٦٥
	﴿حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ﴾	١٢٥	١٦٥
	﴿وَمِنْ ءَانَآيِٕ﴾	١٣٠	١٦٦
الأنبياء	﴿ بَلْ مَتَّعْنَا هَٰٓؤُلَآءِ﴾	٤٤	١٦٦
	﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ﴾	٤٨	١٦٧
	﴿ وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ﴾	٧٦	١٣٦
	﴿قَوْمَ سَوْءٍ﴾	٧٧	١٣٦
الحج	﴿وَلُؤْلُؤًا﴾	٢٣	١٦٧
	﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾	٣٦	١٦٨/١٠٤
المؤمنون	﴿تَتْرَا﴾	٤٤	١٦٨
النور	﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ ...﴾	٣٣	١٦٩
الشعراء	﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾	٦	١١٩
	﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا﴾	٦١	١٧١
	﴿ فِرْقٍ﴾	٦٣	١٧٣
	﴿ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ...﴾	١١٤	١٧٣
	﴿ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	١٩٧	١٢٠
النمل	﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ﴾	٢٢	١٩٦
	﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ﴾	٤٢	١٠٥
	﴿عَن سَاقَيْهَا﴾	٤٤	١٨١
	﴿أَءِذَا﴾ ﴿أَئِنَّا﴾	٦٧	١٧٤
القصص	﴿ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ﴾	٥١	٨٣

السورة	الكلمة	الآية	الصفحة
	﴿أَقْصَا﴾	٢٠	١٦٢
	﴿هَٰتَيْنِ﴾	٢٧	١٧٥
	﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ﴾	٤٨	١٧٥
	﴿عِندِيٓ أَوَلَمْ﴾	٧٨	١٧٥
العنكبوت	﴿الٓمٓ ① أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾	٢،١	١٧٥
	﴿إِنَّكُمْ﴾ و﴿أَئِنَّكُمْ﴾	٢٩،٢٨	١٧٥
	﴿ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾	٥٠	١٢٣
الروم	﴿بِلِقَآيِ رَبِّهِمْ﴾	٨	١٧٦
	﴿ٱلسُّوأَىٰٓ﴾	١٠	١٧٦
	﴿وَلِقَآيِ ٱلْأَخِرَةِ﴾	١٦	١٧٦
	﴿وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾	١٩	١٧٦
السجدة	﴿مُنتَظِرُونَ ...﴾	٣٠-٤	١٧٧
الأحزاب	﴿ٱلَّٰتِي تُظَٰهِرُونَ﴾	٤	١٧٧
	﴿ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيْتَ﴾ إلى ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾	٥٠	١٧٨
	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ﴾	٥٣	١٧٨
سبأ	﴿فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾	٣٧	١٢٤
فاطر	﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾	٢٨	١٧٩/١٢٠
	﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَاتٍ مِّنْهُ﴾	٤٠	١٢٤
	﴿ٱلسَّيِّئِ﴾	٤٣	١٧٩
يس	﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾	١٢	١٣٦
	﴿أَقْصَا﴾	٢٠	١٦٢

السورة	الكلمة	الآية	الصفحة
الصافات	﴿وَالصَّٰفَّٰتِ صَفًّا﴾	١	١٨٠
	﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْبَلَٰٓؤُا الْمُبِينُ﴾	١٠٦	١٢٠
ص	﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ﴾	٨	٨٩/ ١٨٠
	﴿بِالسُّوقِ﴾	٣٣	١٠٤/ ١٨٠
	﴿ذِكْرَى الدَّارِ﴾	٤٦	١٨١
الزمر	﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾	٧	١٨١
	﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ﴾	١٧، ١٨	١٨٢
	﴿ذَٰلِكَ جَزَآءُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ اللَّهُ﴾	٣٤، ٣٥	١١٩
غافر	﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾	٦	١٢٤
	﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾	١٥	١٨٢
	﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾	٣٢	١٨٢
	﴿فَيَقُولُ الضُّعَفَٰٓؤُا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوٓا﴾	٤٧	١٢٠
	﴿وَمَا دُعَٰٓؤُا الْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٍ﴾	٥٠	١٢٠
فصلت	﴿نَّحِسَاتٍ﴾	١٦	١٠٤/ ١٨٤
	﴿الَّذَيْنِ﴾	٢٩	١٨٤
	﴿مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾	٤٧	١٢٤
	﴿أَلَآ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾	٥٤	١٨٤
الشورى	﴿حمٓ ﴿١﴾ عٓسٓقٓ﴾	١، ٢	١٨٤
	﴿شُرَكَٰٓؤُا شَرَعُوا﴾	٢١	١١٩
	﴿وَجَزَٰٓؤُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾	٤٠	١١٩
	﴿أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾	٥١	١٨٤
الزخرف	﴿أَشَهِدُوا﴾	١٩	١٨٤

	﴿السَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾	٨٤	١٦٩
الدخان	﴿وَءَاتَيْنَٰهُم مِّنَ الْأَيَٰتِ مَا فِيهِ بَلَٰٓؤٌا مُّبِينٌ﴾	٣٣	١٢٠
الأحقاف	﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ...﴾	٩،١٠	١٨٥
	﴿لِّيُنذِرَ الَّذِينَ﴾	١٢	١٨٥
	﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ﴾	٢٦	١٨٥
محمد	﴿ءَانِفًا﴾	١٦	١٨٦
الفتح	﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾	٢٩	١٠٤
النجم	﴿ثُمَّ دَنَا﴾	٨	١٨٦
	﴿فَأَوْحَىٰٓ﴾	١٠	١٨٧
	﴿إِذْ يَغْشَى﴾	١٦	١٨٧
	﴿وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ﴾	٢٣	١٨٧
	﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾	٢٩	١٨٧
	﴿وَأَعْطَىٰ﴾	٣٤	١٨٧
	﴿أَغْنَىٰ﴾	٤٨	١٨٧
	﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾	٥٠	١٨٧
القمر	﴿أَءُلْقِيَ﴾	٢٥	١٨٠
	﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ..﴾ إلى ﴿بِـَٔايَٰتِنَا﴾	٤١،٤٢	١٨٩/١٥٧
الرحمن	﴿وَجَنَى﴾	٥٤	١٦٢
	﴿ذُو الْجَلَٰلِ وَالْإِكْرَامِ﴾	٢٧	١٩٠
	﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ ....﴾	٥٦–٥٧	١٩٠
الواقعة	﴿أَئِذَا﴾ ﴿أَءِنَّا﴾	٤٧	١٩٠

	﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ﴾	٥٨	١٩١
	﴿ءَأَنتُمْ﴾	٥٩	١٩١
	﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾	٦٥	١١٢
	﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ﴾ إلى ﴿ٱلْمُنشِـُٔونَ﴾	٧٢،٧١	١٩١
المجادلة	﴿إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾	١٠	١٣٦
الحشر	﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	١٧	١١٩
الممتحنة	﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ﴾	٤	١٩٢/١٢٠
الطلاق	﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ﴾	٤	١٩٣
التحريم	﴿طَلَّقَكُنَّ﴾	٥	١٩٣
القلم	﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ﴾	١	١٩٤
	﴿أَن كَانَ﴾	١٤	١٩٤
الحاقة	﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾	١١	١٦٢
	﴿لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾	١٨	٢٠٠
	﴿كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّى﴾	١٩،٢٠	١٩٤
	﴿مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ﴾	٢٩،٢٨	١٩٤
القيامة	﴿ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾	٥٦–١	٢٠١
	﴿بَلَىٰ﴾	٤	٢٠٣
	﴿أَلْقَىٰ﴾	١٥	٢٠٣
	﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾	٣١	٢٠٢
	﴿أَوْلَىٰ لَكَ﴾	٣٤	٢٠٣
الإنسان	﴿قَوَارِيرَا۟ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۟﴾	١٦،١٥	٢٠٤

المرسلات	﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾	٢٠	٢٠٤/١٢٤
	﴿جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾	٣٣	١٢٤
النازعات	﴿أَءِنَّا﴾ ﴿أَءِذَا﴾	١٠،١١	٢٠٥
	﴿بَنَىٰهَا﴾	٢٧	٢٠٥
	﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ﴾	٣٧	٢٠٥
	﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ﴾	٤٠	٢٠٦
الانشقاق	﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ﴾ إلى ﴿يَحُورَ﴾﴿بَلَىٰٓ﴾	١٠ – ١٥	٢٠٦
الأعلى	﴿يَصْلَى ٱلنَّارَ﴾	١٢	٢٠٦/١٠٠
	﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾	١٥	٢٠٣
الغاشية	﴿تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾ ﴿تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ﴾	٤،٥	٢٠٦
	﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ إلى ﴿ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾	٢٢،٢٤	٢٠٧
الفجر	﴿أَكْرَمَنِ﴾ و﴿أَهَٰنَنِ﴾	١٥،١٦	٢٠٧
الليل	﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾	٥	٢٠٨
الضحى	﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾	١	٢٠٨
الشرح	﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾	١	٢١٠
العلق	﴿أَن رَّءَاهُ﴾	٧	٢١٢
	﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾	١٠	٢٠٢
التكاثر	﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ﴾	٨	٢٠٢
الكافرون	﴿وَلِيَ دِينِ﴾	٦	٢١٧
النصر	﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾	١	٢١٧
المسد	﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ﴾ إلى ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا﴾	٢،٣	٢١٧/٢٠٧

* * *

فهرس الأحاديث النبوية

* * *

فهرس الشّواهِد الشّعريّة

م	البيت		القائل	الصفحة
١	أحباؤه من بعد واو لحمزةٍ	..ثلاثة أبيات	الصفاقسي	١٢٤
٢	ألا فاسألوا أهل الدراية والذكر	..سبعة أبيات	ابن القاضي	١٣١
٣	أوحىٰ بفايغشىٰ بإذ وتهوىٰ	...... بيتين	ابن القاضي	١٩٠
٤	بكلمة القرآن صل والبسملة	...... بيتين	ميمون الفخار	٨٤
٥	تراءا جنا أقصا طغىٰ الماء كلها	...... بيت	الجزولي	١٦٥
٦	جنا والأقصا مع طغىٰ الماء رققت	...... بيت	ابن القاضي	١٦٥
٧	حمد المرشد لنظم أحرف	..ستون بيتاً	هاشم المغربي	٢١٦
٨	دعائي وآبائي كذلك تبوءُوا	...... بيت	مسعود الفاسي	١٥٤
٩	سوىٰ حرف سبِّح مع مصلىٰ فغلظنْ	...... بيت	ابن عبد الكريم	١٠١
١٠	فدارة تلزم ذا المزيدا	...... بيت	الخراز	١٢٧
١١	فصل وفي بعض الذي تطرفا	...... بيت	الخراز	١٩٢
١٣	في نون تأمنا وبالإدغام	..أربعة أبيات	علي المغربي	١٤٩
١٤	كلتا لدىٰ الوقف واو كليهما	...... بيتين	مسعود الفاسي	١٦١
١٥	كلمت الثاني بيونس هما	...... بيت	ابن عاشر	١٢٣
١٦	مصلىٰ أذىً غُزّىً عمىً مفترىً هدىً	...... بيتين	ابن عاشر	٨٨
١٧	مصلىٰ ويصلاها معا ثم قوله	...... بيتين	ابن القاضي	١٠٠
١٨	وأربع لدىٰ القيامة بدت	...... بيت	ابن القاضي	٢٠٣
١٩	واعتبر القراء بالإجماع	..ثلاثة أبيات	ابن القاضي	١٠٦

م	البيت		القائل	الصفحة
٢٠	والجمع بين المد والإدخال	...... بيت	ابن القاضي	٩٠
٢١	والخلف في وصلك ذكرىٰ الدار	...... بيت	ابن بري	١٨١
٢٢	والسوء في الصديق والنبي	أربعة أبيات.	ابن القاضي	١٥٢
٢٣	والوصل في فرق بترقيق شهر	...... بيتين	ابن القاضي	١٧٣
٢٤	وإن أردت الوصـــل دون الوقف	ثلاثة أبيات..	الداني	١٩٧
٢٥	ورسم الاولىٰ اختير في جاءانا	...... بيت	الخراز	١٧١
٢٦	وسوءات قصـر الواو والهمز ثلثن	......بيت	ابن الجزري	١٣٥
٢٧	وسوِّينَّ عـــــارض الإدغـــامِ	...... بيتين	علي المنصوري	٨٨
٢٨	وفي وجه تسهيل ثلاثة أوجه	...... بيت	ابن أسد	١٤٣
٢٩	وفي وصلها لحن كذاك بحذفها	...... بيت	أبو عبد الله القيسي	١٩٥
٣٠	وقف بنحو ســـوف ريب عنهما	...... بيت	ابن بري	٨٧
٣١	وكل ما قيل من إبدال همزته	...... بيتين	ابن مبارك السجلماسي	٩٩
٣٢	وما سهلوه أو أبدلوه بوصلهم	...... بيت	ابن القاضي	١٥٣
٣٣	وما ليس فيه الراء يتلىٰ لورشهم	...... بيت	القيسي	٩٧
٣٤	وماليه هلك بالإدغام	...... بيت	ابن القاضي	١٩٧
٣٥	ومن طغىٰ نهىٰ بنزع يصلىٰ	...... بيت	ابن القاضي	٢٠٦
٣٦	وهاك ما لظاهر أضفتا..	خمسة عشر بيتاً	الخرَّاز	١٢٢
٣٧	وهاك ما يفتح للبصـري	... أربعة أبيات	ابن القاضي	١٦٥
٣٨	ووسطن الواو من سوآت	...ثلاثة أبيات	محمد بن يوسف	١٣٥

* * *

فِهرسُ الأعلامِ المُترجَم لَهم

* * *

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المخطوطة:

١. تحفة المنافع في أصل مقرأ الإمام نافع. لميمون بن مساعد الفخار ،نسخة مصورة بموقع دار القرآن الكريم التابعة لجمعية الدعوة إلى القرآن والسنة بمراكش - المغرب .

٢. تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءة الأئمة العشرة، لهاشم بن محمد المغربي، نسخة من جامعة أم القرى ، المكتبة المركزية.

٣. حل مجملات الطيبة. للإمام المنصوري، نسخة من موقع مخطوطات الأزهر الشريف بمصر.

٤. الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، لعلي بن محمد الرباطي (ابن بري)، نسخة المكتبة الأزهرية. مصر.

٥. المنظومة الدالية في تخفيف الهمز لحمزة وهشام، لمحمد بن مبارك السجلماسي، نسخة الخزانة العامة بالرباط .

٦. شرح الإفادة المقنعة في قراءة الأئمة الأربعة، لهاشم بن محمد المغربي، جامعة أم القرى، مكتبة الملك عبد الله.

ثانيا: المطبوعة:

١. القرآن الكريم، مصحف المدينة المنورة للنشر الحاسوبي، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف .

٢. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، لعبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقي،(ت:٦٦٥هـ)، تحقيق : أحمد بن يوسف القادري ، عالم الكتب ، بيروت ،ط١، ١٤٣١هـ.

٣. إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة المسمى بتحرير النشر ، لمصطفى بن عبد الرحمن الأزميري ، (ت: ١١٥٥هـ) ، تحقيق : خالد حسن أبو الجود ، دار أضواء السلف ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٨هـ.

٤. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، لأحمد بن محمد البنّا الدمياطي، (ت:١١١٧هـ) ، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٣٠هـ.

٥. الأرجوزة المنبهه على أسماء القراء والرواة، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني(٤٤٤هـ)،تحقيق محمد بن مجقان الجزائري، دار المغني، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٦. إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة، لعلي سليمان المنصوري ، (ت: ١١٣٤هـ) ، تحقيق : جمال الدين محمد شرف ، دار الصحابة ، طنطا .

٧. الأعلام ، لخير الدين بن محمود الزركلي ، (ت: ١٣٩٦هـ) ، دار العلم – ط١٥ ، ٢٠٠٢م.

٨. الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات، لإبراهيم بن سعيد الدوسري، مكتبة الرشد- الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٩. إمتاع الفضلاء بتراجم القُرَّاء، لإلياس بن أحمد البرناوي، دار الزمان، المدينة المنورة ،ط٢، ١٤٢٨هـ.

١٠. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد أمين البغدادي(ت:١٣٩٩هـ)،عني به: محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١١. أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، لمحمد بن علي الجزولي (ت:١٠٠٩هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ قطاش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٢. بدائع البرهان في شرح عمدة العرفان، لمصطفى بن عبد الرحمن الأزميري، نسخة على الشبكة العكبوتية.

١٣. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، لعبد الفتاح القاضي ، مكتبة أنس بن مالك ، مكة المكرمة ، ط١، ١٤٢٣هـ .

١٤. بشير اليسر شرح ناظمة الزهر في علم الفواصل للإمام الشاطبي، لعبد الفتاح عبد الغني القاضي ، دار السلام ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٩هـ .

١٥. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد الحسيني (الملقب بمرتضى الزبيدي،ت:١٢٠٥هـ)، تحقيق :مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٦. تاريخ علماء الأندلس، لعبد الله بن محمد الأزدي (ابن الفرضي،ت:٤٠٣هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، الثانية، ١٤٠٨ هـ.

١٧. تأملات في تحريرات القراءات، لعبد الرازق موسى، نسخة مكتوبة ببرنامج الوورد.

١٨. التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، لعبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام الصقلي (ت: ٥١٦هـ) ، تحقيق د :ضاري ابراهيم العاصي ، دار عمار ،

عمان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .

١٩. التحارير المنتخبة على متن الطيبة، لإبراهيم العبيدي، نسخة pdf.

٢٠. تحبير التيسير في القراءات العشر، لمحمد بن محمد الجزري (ابن الجزري، ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة، طنطا.

٢١. تحرير الطرق والروايات المعروف بتحريرات المنصوري، لعلي بن سليمان المنصوري، (ت:١١٣٤هـ)، تحقيق: د. خالد حسن أبو الجود، مكتبة أولاد الشيخ ، الجيزة ، ط١ ، ٢٠١١م .

٢٢. تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع، لسيد لاشين أبو الفرح و خالد محمد الحافظ. مكتبة دار الزمان ، المدينة المنورة ، ط٣ ، ١٤٢٠هـ .

٢٣. تقريب المنافع في الطرق العشر لنافع. لمحمد بن أبي جمعه المغراوي الوهراني، نسخة إلكترونية pdf.

٢٤. تقريب النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد الجزري(ابن الجزري) ، (ت:٨٣٣هـ) ، تحقيق: علي عبد القدوس عثمان الوزير ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ .

٢٥. تنبيه الخلان بتكميل مورد الظمآن، لأبي محمد بن عبد الواحد بن عاشر الأنصاري(ت:١٠٩٠هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ.

٢٦. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني ، (ت:٤٤٤هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مكتبة الصحابة ، الإمارات ، ط١ ، ١٤٢٩هـ .

٢٧. جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمر الداني، (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني و يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة ، ١٤٢٧هـ .

٢٨. حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات، لمحمد بن عبد الرحمن الخليجي الحنفي ،(ت: ١٣٨٦ هـ)، تحقيق: أبي الخير عمر مالم أبه المراطي، دار أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ.

٢٩. دليل الحيران شرح منظومة مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن، للإمام ابراهيم بن أحمد المارغني التونسي(ت:١٣٤٩هـ) ، تحقيق : جمال الدين محمد شرف ، دار الصحابة ، طنطا ، ط١ ، ١٤٢٧هـ .

٣٠. الروض النظير في أوجه الكتاب المنير، للشيخ محمد المتولي، (ت:٨٣٣)، تحقيق: محمد إبراهيم سالم، المكتبة الأزهرية- القاهرة،٢٠٠٦.

٣١. سراج القارئ المبتدي وتذكار المقريء المنتهي، لعلي بن عثمان المعروف بابن القاصح ، (ت:٨٠١هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر شاهين ، مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤١٩هـ .

٣٢. سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت:٧٤٨هـ) ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣ ، ١٤٠٥ هـ .

٣٣. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد النويري ، (ت: ٨٥٧هـ) ، تحقيق : مجدي محمد با سلوم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٢٤هـ.

٣٤. شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ نافع، لمحمد بن عبدالملك المنتوري القيسي، تحقيق: الصديقي سيدي فوزي، ط١، ١٤٢١هـ.

٣٥. الجامع المسند الصحيح(صحيح البخاري)، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق ،ط٢، ١٤٢٢هـ.

٣٦. الجامع المفيد في لأحكام الرسم والضبط والقراءة والتجويد، لعبد الرحمن ابن القاضي (ت:١٠٨٢هـ)، تحقيق: أنس الكندري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٣٧. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي ، (ت:٩٠٢هـ) ، دار مكتبة الحياة، بيروت .

٣٨. الطراز في شرح ضبط الخرَّاز، لمحمد بن عبد الله التنسي، (ت:٨٩٩هـ)، تحقيق: أحمد بن أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة، ط١ ، ١٤٢٠هـ.

٣٩. عمدة العرفان في وجوه القرآن في القراءات، لمصطفى بن عبد الرحمن الإزميري، نسخة وورد على الشبكة العنكبوتية.

٤٠. عمدة القارئين والمقرئين، للشيخ أحمد بن أحمد الشقانصي القيرواني، تحقيق: عبد الرزاق بسرور، دار ابن حزم- بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ.

٤١. غاية النهاية في طبقات القراء، لمحمد بن محمد(ابن الجزري،ت:٨٣٣)، مكتبة ابن تيمية.

٤٢. غيث النفع للصفاقسي، لعلي بن سالم النوري الصفاقسي، تحقيق: سالم غرم الله الزهراني، جامعة أم القرى، ١٤٢٦.

٤٣. فتح الوصيد في شرح القصيد، لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت:٦٤٣هـ) ، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط٢ ، ١٤٢٦ هـ.

٤٤. الفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع، لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي

(ت:١٠٨٢هـ)، تحقيق :أحمد بن محمد البوشخي، المطبعة والوراقة الوطنية، ط١، ١٤٢٨هـ.

٤٥. فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، لمحمد بن محمد الصنهاجي (ابن آجرّوم)، (ت: ٧٢٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن نبولسي ، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

٤٦. القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ.

٤٧. قراءة الإمام نافع عند المغاربة، للدكتور عبد الهادي حميتو، موقع وزارة الأوقاف المغربية.

٤٨. القراء والقراءات بالمغرب، لسعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٤٩. قطوف البستان من دليل الحيران شرح مورد الظمآن في رسم القرآن للعلامة الخرَّاز، للشيخ سيد كامل سيد سلامة، الأسدي- مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١هـ

٥٠. القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز على ناظمة الزهر في عدّ الآيات وتعيين فواصل القرآن للإمام الشاطبي، لرضوان بن محمد بن سليمان المخللاتي ، تحقيق : جمال الدين محمد شرف ، دار الصحابة ـ طنطا .

٥١. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، الرسالة- بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.

٥٢. كنز المعاني شرح حرز الأماني(شرح شعلة على الشاطبية)، للإمام أبي عبد الله

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين الموصلي المعروف بشعلة، (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة- طنطا، ط١، ١٤٢٨هـ.

٥٣. كنز المعاني شرح حرز الأماني، لإبراهيم بن عمر الجعبري(ت:٧٣٢)،تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، أولاد الشيخ، الجيزة، ط١، ٢٠١١م.

٥٤. اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة (شرح الفاسي على الشاطبية)، للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي، (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى، الرشد، ط٢، ١٤٣١هـ.

٥٥. لسان العرب، لمحمد بن مكرم الأنصاري (ابن منظور،ت:٧١١هـ)،دار صادر بيروت،ط٣، ١٤١٤هـ.

٥٦. مختار الصحاح، للإمام محمد بن أبي بكر الرازي الحنفي. (ت: ٦٦٠هـ)، تحقيق: محمد حلاق، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١، ١٤١٩ هـ .

٥٧. مختصر بلوغ الأمنية(شرح إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية)، للإمام نور الدين علي بن محمد الضباع المصري، (ت: ١٣٨٠هـ)، تحقيق: أبي الخير عمر مالم آبه بن حسن بن عبد القادر، دار أضواء السلف- الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ.

٥٨. مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود سليمان بن نجاح، (ت:٤٩٦هـ)، تحقيق: د. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ـ المدينة المنورة،١٤٢٣ هـ.

٥٩. المسند الصحيح(صحيح مسلم)، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

٦٠. معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي(ت:٦٢٢٦٥هـ)، دار صادر ،بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٦١. معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات، لإبراهيم بن سعيد الدوسري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٢٥هـ.

٦٢. معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، لعبد الهادي حميتو، الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية، مطبعة الرفا، آسفي، الأولى، ١٤٢١هـ.

٦٣. معجم المؤلفين، لعمر بن رضا كحالة (ت:١٤٠٨هـ) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٤. المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، دار الدعوة.

٦٥. معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : د.طيّار آلتي قولاج، استانبول، ط١، ١٤١٦ هـ.

٦٦. المفردات السبع، لأبي عمرو الدَّاني. (ت:٤٤٤هـ)، تحقيق: علي توفيق النحاس، دار الصحابة- طنطا، ط١، ١٤٢٧هـ.

٦٧. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت:٤٤٤هـ)، تحقيق: نورة بنت حسن بن فهد الحميّد، دار التدمرية- الرياض، ط١، ١٤٣١هـ.

٦٨. المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمر عثمان بن سعيد الداني، تحقيق :محيي الدين رمضان، دار عمار- عمان، ط٢، ١٤٢٨ هـ.

٦٩. الموضح في وجوه القراءات وعللها، للإمام نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي الفارسي المعروف بابن أبي مريم، (ت: بعد ٥٦٥هـ)، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، التوعية الإسلامية، ط١، ١٤٣١هـ.

٧٠. النشر في القراءات العشر، الإمام أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، (ت:٨٣٣هـ)، اعتنى به: نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣١هـ.

٧١. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، لعبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، دار الفجر الإسلامية- المدينة المنورة، ط١، ١٤٢١هـ.

٧٢. هدية العارفين، لإسماعيل بن محمد البغدادي، دار إحياء التراث ، بيروت.

* * *

فِهرسُ المُحتويَات

* * *

للملحوظات أو الاقتراحات العلمية؛ أسعد بالتواصل على

البريد: habeb1403@gmail.com

جوال: 00966556699443